المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

ديمقراطية الدرة

مجموعة باحثين

تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة

المؤتمر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق، د.منتصر الميداني، د. عادل البديوي، د. عماد الشيخ داود، د. منعم خميس مخلف، د. فلاح الزهيري، د. عبد العزيز عليوي العيساوي، د. علاء احسان العبيدي، د. سعاد مقداد الأسدي، د. حسين عباس مهنا

العراق: دار الكتب. موزعون وناشرون

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠ م

All Rights Reserved

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر

All right reserved, no part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system of transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher

National Endowment for Democracy
Supporting freedom around the world

Book House

دار الكتب. موزعون وناشرون

الإخراج والإشراف الفني: أماني مخلص

العراق - كربلاء • +9647811110341 • +9647714442954 Bookhouse90@yahoo.com

المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق

وديمقراطية الدرة

مجموعة باحثين

تحرير مركز حوكمة للسياسات العامة

المحتويات

القسم الأول

الاطار المنهجي والتحليلي

الاطار المنهجي .....
الاطار التحليلي.....
محور الأداء والفعالية الحكومية .....
محور سيادة القانون.....
محور الاستقرار الاقتصادي.....
محور الحقوق والحريات المدنية .....
محور المعرفة الانتخابية.....

القسم الثاني

نتائج المسوحات وتحليل البيانات

خصائص وسمات العينة المسحية .....
محور الأداء والفعالية الحكومية .....
محور حكم القانون .....
محور الاستقرار الاقتصادي.....
محور الحقوق والحريات المدنية .....
محور المعرفة الانتخابية.....

القسم الثالث

تصنيف الحالة العراقية واستخلاص المعطيات

مقارنة حالة العراق .....
حكم القانون.....

الاستقرار الاقتصادي .....
الحقوق والحريات المدنية .....
المعرفة الانتخابية .....

نبذة عن مركز حوكمة للسياسات العامة (GCPP)

مركز حوكمة للسياسات العامة، مؤسسة بحثية ومركز من مراكز التفكير (**Think Tank**) في العراق ، يركز نشاطه في مضمار صنع السياسات، بالاعتماد على مقاربات تحليلية تسعى لفهم عملية صنع السياسات، وتطوير القدرات على كشف مشكلات السياسات العامة، و تحديدها، وتحليلها، وتقديم الحلول لها، وفقاً لمنهجية أعداد أوراق السياسات.

وفقاً لما تقدم يسعى مركزنا للإسهام في تلبية متطلبات التحول الديمقراطي، وذلك من خلال بناء منظور متكامل، وواقعي، وموضوعي، في مختلف قطاعات السياسة العامة، بغية الوصول إلى مستوى من التخطيط، والتنفيذ، والتقويم الفاعل، يكفل الارتقاء بالبنى والمؤسسات على الصعيدين الحكومي والمجتمعي، اعتمادا على مبادئ الحوكمة والإدارة الرشيدة، وخلق وعي مجتمعي تجاه القضايا الاستراتيجية في العراق، يرتكز على الحقوق والحريات المدنية، والديموقراطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، ومناصرة قضايا المرأة، والفئات المحرومة، وتحقيق مقومات السلم الاجتماعي، وسيادة القانون، ودعم تحقيق إدارة مؤسسية رشيدة.

عمل مركزنا على اقامة ورش وندوات بؤرية عديدة في بغداد وعدد من المحافظات العراقية حول مختلف القضايا الوطنية كالسلم الأهلي، والمصالحة الوطنية، وقانون الأحزاب، والنظام الانتخابي في العراق، والسياسات التربوية، .. الخ، و قدم اوراق سياسات أعدت بالشراكة مع اصحاب المصلحة وصناع القرار، بغية التجسير بين من يملكون الأفكار الإبداعية، وبين اصحاب المصلحة ، وصناع السياسات، وفي إطار ذلك نرعى جهود الإبداع الفكري – التطبيقي التي تخدم توجهات التحول الديموقراطي في العراق.

ويمكنكم الاطلاع على نشاطاتنا من خلال الموقع الالكتروني للمركز المذكور ادناه .

www.iqgcpp.org

ومراسلتنا على البريد الالكتروني للمركز :

governancecenter82@gmail.com

تمهيد

ان قياس مدى تقدم او تراجع الديموقراطية لا يزال سطحيا في احسن الاحوال، فليس كافيا وجود برلمان أو دستور يحمي الحقوق، أو انتظام الانتخابات، غير انه لا يجوز ان يظل قياس الديموقراطية شأنا اكاديميا فحسب، فنظرا لثورة البيانات المتاحة الان على الأنترنيت، والمطالبات المتزايدة من جميع الحكومات في ارجاء العام بان تفتح مستودعات بياناتها، يستطيع المواطنون الان الحصول على المزيد والمزيد من المعلومات، عن الكيفية التي تعمل بها حكوماتهم في طائفة عريضة من المجالات، فضلا عن امكانية اجراء المقارنات على اساس اقليمي أو عالمي. هذا وقد كان الالتزام العالمي المتنامي بالديموقراطية من اكثر الاتجاهات اثارة خلال العشرين عام الماضية، ليس من جانب البلدان المتقدمة فقط، وانما ايضا من جانب الديموقراطيات الجديدة، لذلك فان من القضايا التي ما زالت مثارة: التحديد الدقيق لكيفية قياس الديموقراطية.

و تعد المعايير والمؤشرات اداة ضرورية لقياس نتائج التنفيذ الفعلي ومقارنتها بالمستهدف وتحديد الانحرافات واسبابها والبحث عن علاجها، في عملية تقييم الاداء ومعايير الديموقراطية المعتمدة من قبل المؤسسات والنظام السياسي لإجراء عملية التقييم والقياس. وبصفة عامة تمثل عملية وضع معايير قياس الديمقراطية اولى الخطوات الرئيسة في بناء مؤشر قياس الديموقراطية التي يمكن من خلالها الحكم على مستوى تطبيق واداء المؤسسات السياسية واداراتها المختلفة، ويراعى عند تحديد مجالات القياس ان تستوعب المعايير المعتمدة للأهداف التي يسعى النظام الديموقراطي لتحقيقها كافة، ومن ناحية اخرى فان تحديد معايير ومؤشرات الاداء الاساسية يجب ان يتم عن طريق تحديد المقياس المناسب لقياس مجالات الاداء السابقة، وهذا المقياس قد يكون اما كمي أو قيمي أو زمني أو نسبي أو حتى علاقات تجمع بين هذه العناصر.

ان أهمية بناء مقياس وطني للديموقراطية في العراق يأتي من عدة اسباب: اولا، فرادة التجربة الديموقراطية في العراق والخصوصية التي يجب ان تتسم بها المؤشرات العالمية في قياس الوضع الديموقراطي في العراق، بدلا من اعتماد معايير عامة مستمدة من تجارب وخبرات دول اخرى قد لا تعكس المصداقية والدلالة الفعلية للتجربة العراقية الناشئة. ثانيا، طبيعة المجتمع العراقي، وأرثه التاريخي، وتكوينه التعددي، يواجه تحديات في البحث والتحليل

العلمي، لاسيما على صعيد وضع مؤشرات نابعة من تلك الخصوصية والظروف، وتعكس حقيقة التطور السياسي والاجتماعي بدرجة عالية من النسبية والمعيارية والدقة التي تتطلبها مثل هكذا مقايس متخصصة في العالم. ثالثا، ان المجتمع الاكاديمي والنخب الثقافية في العراق لا زالت تتبع اساليب بحثية تقليدية، وتبني عناصرها التحليلية على التعميمات الفكرية، والأحكام المسبقة، والمقولات الايديولوجية، وهو الامر الذي يواجه تحديا كبيرا في تغيير المسار العلمي صوب الاليات الميدانية في إجراء مسوحات واستطلاعات الرأي، وتحليل البيانات الكمية التي يعتمد عليها مؤشر قياس الديموقراطية. رابعا، يلاحظ ان مؤشرات قياس الديموقراطية العالمية تعطي تصورات مستمدة من معلومات لا تتسم بالدقة في كثير من الأحيان، باعتمادها بعض المصادر غير المباشرة أو المصادر الاعلامية التي تتسم بالتوجهات المختلفة، والتي تؤثر على مصداقية تلك المعلومات، كذلك تفتقر المؤسسات الدولية لقياس الديموقراطية الى العوامل الميدانية، والرؤية المحلية للمؤسسات السياسية، والاجراءات الديموقراطي في العراق، كل ذلك ينعكس سلبا على التصورات التي تطرحها وتعتمدها تلك المؤسسات مما يعطي صورة متشائمة كلية ومشوشة وغير واقعية في بعض الاحيان.

وفي العراق الحديث العهد بالنظام الديموقراطي تظهر لدينا تحديات كبرى على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، تتعلق بكيفية ديمومة وترسيخ هذا النظام، وتجاوز تلك التحديات، اذ يشير مفهوم تدعيم وترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام القائم على تداولية السلطة حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها، بعبارة اخرى إن الترسيخ يتضمن معانى تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها، على النحو الذى يجعل منها بنيانا رصينا يصعب الانقلاب عليه.

تعد الدراسة رائدة في مجالها في العراق. إذ لم يسبق لأي جهة دراسة مثل هذا المشروع على مستوى التطبيق الواقعي والإجرائي. ومن الطبيعي أن تبرز الحاجة إلى الخبرات السابقة في الميدان. وبحكم كونها تجربة أولية اقيمت بجهود ذاتية، وبإمكانات محدودة وبخبرات محلية فأنها تتطلب الاستمرار في تطوير هذه التجربة الرائدة، واعادة تقييم الاسس والمعايير المقترحة للقياس، وتطوير ادوات الاستدلال، واعادة فحصها وتجريبها في الواقع الميداني، لزيادة مصداقية وفاعلية هذه القياسات، ومن ثم اعتمادها كمؤشرات يمكن الاخذ بها محليا واقليما

ودوليا. كما يتطلب العمل تراكما معرفيا وتجريبيا، للاستفادة من الخبرات التي تولدت خلال السنة الاولى من المشروع.

ان ما تقدم يؤكد ضرورة الاستمرار في مشروع قياس الديمقراطية في العراق، والانتقال به من المرحلة الاولية والتجريبية، الى مراحل اكثر تقدما تحاكي المقاييس والمؤشرات العالمية، وان تكون مصدرا تعتمد عليه المؤسسات المحلية والدولية في هذا المجال. كما ان من الضروري ايضا ان يصبح هذا المؤشر، محل اهتمام حكومي وشعبي، وذلك كلما تواصل وتطور واثبت نجاحه وفاعليته.

القسم الأول

الاطار المنهجي والتحليلي

ان عملية التحول الديموقراطي هي بالأساس حراك ديناميكي مستمر ذو ابعاد يصعب التكهن بنتائجها مسبقا لأنه قد يؤدي الى تحولات عديدة بما فيها امكانية العودة الى النظم الفردية الواحدية، كما ان هذه التجربة قد تطول او تقصر بحسب المعطيات والظروف التي تمر بها البلاد وطريقة التعامل مع المستجدات، فالمرحلة الانتقالية تعني التخلص من دعائم نظام سياسي تنعدم فيه الحريات، ولا يعير بالا لتداول السلطة، واقامة الاعمدة التي يمكن ان تحمل البناء الديموقراطي الرصين القائم على معايير الحكم الرشيد.

وفي العراق الذي يسعى لبناء نموذجه في التحول الديموقراطي، تواجه البلاد تحديات عدة على المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والأمني، تتعلق بكيفية ديمومة وترسيخ هذا النظام، وتجاوز تلك التحديات، اذ يشير مفهوم تدعيم وترسيخ الديمقراطية في أوسع معانيه إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها، بتعبير آخر إن الترسيخ يتضمن معانى تعميق الديمقراطية، واستكمالها، ومأسستها على النحو الذى يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي.

وهناك العديد من الجهات تقوم بأجراء مقارنات عالمية وإقليمية، وفق منهجيات مختلفة لدراسة حالة التطور والتقدم الديموقراطي في بلدان العالم، ففي تقرير صادر ابان العام ٢٠٠٤ عن البرنامج الانمائي للأمم لمتحدة، تمت الاشارة الى مجموعة من المقاييس والمشروعات والأبحاث، تستند لجمع معطيات كمية عن متغيرات سياسية، ومن اهم هذه المقاييس تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج المذكور منذ عام ١٩٩٠.

كما يشير البنك الدولي ضمن تقريره (مؤشرات الحكم في العالم) الذي يغطي معظم دول العالم الى ستة اوجه هي: المشاركة السياسية، والاستقرار السياسي، واداء الحكومة، وحكم القانون، والاطار التنظيمي، والفساد، وهو التقرير المبني على اساس عمل جهات دولية اخرى حكومية وغير حكومية، يوثقها البنك المذكور في تقريره الشامل اعلاه الذي يصنف الدول على اساس المقارنات الداخلية فيها، والمقارنات مع الدول الأخرى بحسب السنوات. (وما يميز هذا التقرير انه قد يصنف دولة من الدول في مرتبة معينة ضمن سنة محددة بناءً على ما يتوفر لديه من بيانات من الجهات التي يرتكز عليها البنك في اعداد تقريره

المذكور، لكنه يعود الى تصنيفها مجددا في أي سنة أخرى أو وقت أخر، اذا ما استجدت لديه بيانات وأدلة جديدة عن الدولة نفسها لمدة سابقة).

ولا يفوتنا ان نشير كذلك الى تقرير: بيت الحرية (**Freedom House**) الذي يقيس تغيرات تتعلق بالمساءلة، والحريات المدنية، وسيادة القانون، ومحاربة الفساد. وتقارير اخرى لا تقل اهمية عن ما ذكر مثل التقرير الذي تصدره مؤسسة بيرتلسمان (**Bertelsmann Stiftung**) الألمانية الذي يتناول اوضاع الديموقراطية كالمشاركة السياسية، وسيادة القانون، واستقرار المؤسسات الديموقراطية، وقدرة الدولة على السيطرة، والتكامل الاجتماعي، بالإضافة الى أوضاع السوق، والإدارة. يضاف إلى ذلك مقياس مؤشر الديمقراطية الذي تصدره سنويًا مجلة "الإيكونومست" البريطانية، وهو يعتمد على خمسة أبعاد قياسية هي: العملية الانتخابية، والتعددية، والأداء الحكومي، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية، والحريات العامة.

وعلى الرغم ان بعض هذه التقارير توفر مجموعة واسعة من البيانات، فان العديد من المؤشرات مبني على آليات غير موضوعية، كالاقتصار على انطباعات مجموعات أو أفراد أو جمهور، أو بناء على فحص للعمليات السياسية الاجرائية مثل مراجعة القوانين والدساتير، مما يعقد المشهد للخروج بخلاصة نهائية عن تلك المقاييس الدولية المتوفرة، ليس فقط لاختلاف منهجيتها واعتمادها الرئيس على الانطباعات ، بل ايضا بسبب التناقض في بعض نتائجها*، مما يدعونا الى العمل نحو بناء مقياسنا الخاص، كوسيلة لتحسين الاداء الحكومي باعتباره هو الهدف المنشود في مسعانا البحثي.

أن الحاجة لوضع مؤشر لقياس الديمقراطية في العراق، تنبع من متطلبات اساسية عديدة تم التطرق لبعضها - كما سنتطرق لبعضها الاخر تباعاً- الا أن أحد أهم تلك المتطلبات، ينبع من أن أغلب المؤشرات العالمية لقياس الديموقراطية، أو التحول الديموقراطي اعتمدت في تصنيف مكانة أو مستوى الديموقراطية في العراق على معلومات عامة غالباً، مستمدة من تقارير إعلامية، أو سياسية، أو وفقاً لبيانات منظمات دولية، كان العديد منها بعيداً عن الساحة العراقية، ويستقي معلوماته من مصادر بعضها غير معتمد أو موثق أو مؤهل، أو من أشخاص ومنظمات في دول مجاورة، فضلا عن الافتقاد لمنظور بيئي- وطني، ولباحثين عراقيين من ذوي المكانة والخبرة والاختصاص يعايشون التجربة على أرض الواقع.

* انظر مقياس الديموقراطية العربي الخامس الصادر عن مبادرة الاصلاح العربي ٢٠١٧.

لذا يتطلع مركز حوكمة للسياسات العامة إلى بناء مقياس للديموقراطية، يعتمد معايير الخصوصية، والنسبية، ومستويات التطور الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، فضلا عن تكيّف المعايير أو المؤشرات العالمية مع حالة البلد باختلاف الأولويات.

وتعد هذه البادرة تجربة علمية رائدة على صعيد العراق والمنطقة، تمس الحاجة اليها لتشخيص وتطوير عملية التحول الديموقراطي بدقة وموضوعية بعيداً عن المواقف السياسية، والأيديولوجية التي تتسم بها العديد من الأبحاث والدراسات ذات الصلة، كما أن الطابع التطبيقي أو الميداني يعد دالة تتسم بالمصداقية والموثوقية بدرجة عالية، على أن هذه التجربة تعد محاولة تجريبية تتطلب المزيد من الموارد، والتطوير، والتأهيل، والاستمرارية، للارتقاء بمستوى مؤشر حوكمة إلى مصاف المؤشرات العالمية.

الاطار المنهجي

إن مؤشر حوكمة تم اعتماده بعد دراسة المؤشرات العالمية، ومحاولة توطينها عبر حلقات نقاشية عديدة مع نخب اكاديمية في الاختصاصات ذات العلاقة (علوم سياسية، قانون، إعلام، اقتصاد، وإحصاء)، وذلك من اجل الوصول الى مؤشرات تقترب من واقع التجربة الديمقراطية في العراق، وقد تم تبني (٥) محاور رئيسية تشكل مرتكزاً لدراسة الديمقراطية في العراق، مع الاخذ بنظر الاعتبار الدراسات السابقة، وخصوصية المجتمع العراقي، والعوامل الفاعلة في إرساء الديمقراطية، ومؤثراتها السلبية والإيجابية.

إن مؤشر حوكمة لعام ٢٠١٨ كان قائما على (٨) محاور (السياسي، القانوني، الانتخابي، الإعلامي، الحكم المحلي، الاقتصادي، حقوق الانسان، النوع الاجتماعي)، لكن تم دمج المحور الاعلامي وحقوق الانسان والنوع الاجتماعي في محور واحد، الا وهو محور الحقوق والحريات، وكذلك دمج محور الحكم المحلي ضمن الاداء الحكومي، وبذلك يكون مؤشر حوكمة للعام الحالي قائماً على المحاور الآتية:-

- الأداء والفعالية الحكومية.
- سيادة القانون.
- الاستقرار الاقتصادي.
- الحقوق والحريات المدنية.
- المعرفة الانتخابية.

تم توزيع المحاور على فريق العمل كلا حسب اختصاصه، من اجل تحديد المتغيرات المتعلقة بالمحور ذات العلاقة، وتحديد الاسئلة التي يمكن من خلالها قياس هذه المتغيرات، على ان يكون لكل سؤال ثلاث اختيارات تتراوح أوزانها بين (٠-٠،٥-١)، ومن ثم تم عرض هذه المتغيرات والاسئلة ومقاييسها على لجنة خبراء للتأكد من دقة الصياغة ووضوحها وقدرتها على قياس المتغيرات، بما في ذلك حذف الفقرات الغامضة او المكررة بين المحاور، خصوصاً ان هذه المحاور مترابطة مع بعضها البعض.

ونظراً لتعدد طبيعة الحكم بين استبدادي، وسلطوي، وانتقالي، وديمقراطي، وديمقراطي متماسك، لذلك ارتأى فريق العمل اعتماد مؤشر تراكمي ذا عشر قيم تتراوح من ٠ الى ١٠ للوصول الى تصنيف اكثر دقة للتجربة الديمقراطية في العراق، وكما يظهر في الجدول رقم (١-١)، وقد تم افتراض ان جميع هذه المحاور والاسئلة تمتلك ذات الاهمية في التقييم، لذا تم اعتماد المتوسط الحسابي لإيجاد المعدل التراكمي لكل محور، ومن ثم المعدل التراكمي للدارسة.

الجدول رقم (١- ١) مقياس حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق

نظام الحكم	القيمة
استبدادي	٠ - ٢
سلطوي	٢.١- ٤
انتقالي	٤.١ - ٦
ديمقراطي	٦.١ - ٨
ديمقراطي متماسك	٨.١ - ١٠

وقد تم التأكد من صحة الاسئلة ووضوحها وخلوها من الغموض من خلال إجراء دراسة استطلاعية أولية للمقياس، طبقت على عينة من الأفراد وتبين ان جميع الأسئلة واضحة ومفهومة من قبل العينة، وتعد هذه الخطوة التمهيدية مهمة للتحقق من صحة الاسئلة وفاعليتها في قياس المتغيرات المراد دراستها.

وقد تم اختيار فريق عمل لإجراء المقابلات من الباحثين من ذوي الخبرة في المجالات الاكاديمية ذات العلاقة، اذ شمل الفريق (٢١) طالب دراسات اولية وعليا في مجالات علم الاجتماع، علم النفس، وغيرها من الاختصاصات الانسانية، وتم تدريبهم في كيفية طرح الاسئلة، وإجراء المقابلة مع المبحوثين، وآليات جمع البيانات من قبل عشرة اساتذة متمرسين في اجراء الاستبيانات، ومختصين في مجال علم نفس وعلم الاجتماع.

وتم جمع البيانات حول هذه المحاور عبر إجراء استبيان يستطلع آراء العراقيين في سبع محافظات وهي (بغداد، نينوى، البصرة، كركوك، بابل، النجف، ذي قار)، وبحجم عينة كلي بلغ (٣٠٥٤)، وبهامش خطأ مقداره (٢٪)، كما ان توزيع العينة كان مطابقاً للنسب السكانية لكل محافظة، كما يظهر في الجدول رقم (١-٢)، والشكل البياني رقم (١- ١).

جدول رقم (١- ٢): توزيع العينة حسب النسب السكانية لكل محافظة

المحافظة	العدد الكلي للسكان	النسبة السكانية	التكرار	نسبة انتشار العينة
بغداد	**8,340,711**	**36.9**	**1123**	**36.8**
البصرة	**2,985,073**	**13.2**	**396**	**13.0**
النجف	**1,510,338**	**6.7**	**201**	**6.6**
ذي قار	**2,150,338**	**9.5**	**289**	**9.5**
بابل	**2,119,403**	**9.4**	**295**	**9.7**
كركوك	**1,639,953**	**7.3**	**220**	**7.2**
نينوى	**3,828,197**	**17**	**530**	**17.4**
الكلي	**22574013**	**100.0**	**3054**	**100.0**

الشكل البياني رقم (١ – ١): توزيع العينة حسب النسب السكانية لكل محافظة

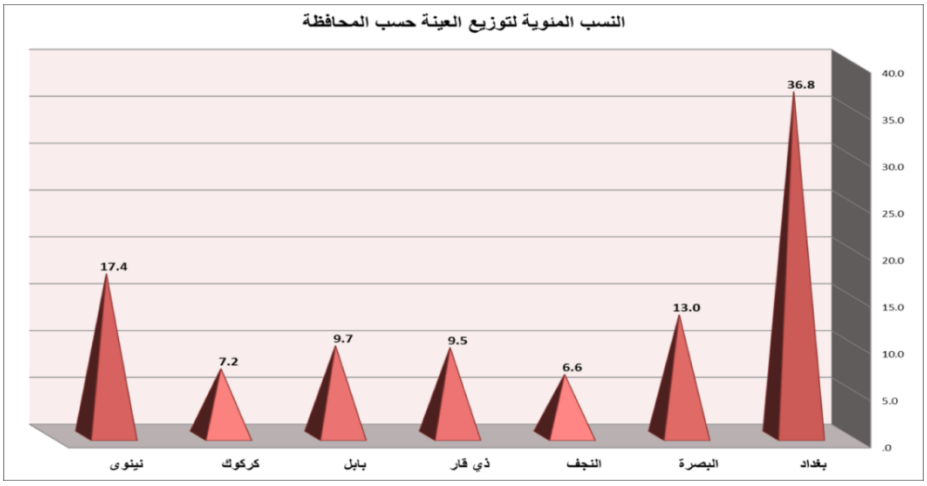

أما بخصوص النوع الاجتماعي، فإن العينة موزعة بين ٢٠١٩ ذكور و١٠٣٥ اناث، وبنسبة ١.٦٦٪ و ٦.٣٣٪ تباعاً، كما يظهر في الشكل البياني رقم (١ – ٢)، وان سبب التباين مع النسب التقديرية لوزارة التخطيط العراقية لعام ٢٠١٨ (٥١٪ ذكور، ٤٩٪ اناث) ممكن ان تعزى لعزوف النساء عن المشاركة في الاستبيانات، نظراً للطبيعة المحافظة لمجتمع البحث، كما اتضح من خلال الدراسة الاستطلاعية بان ليس هنالك فارق هام بين اراء الذكور والاناث ازاء التجربة الديمقراطية في العراق.

الشكل البياني رقم (١ – ٢): انتشار العينة حسب النوع الاجتماعي

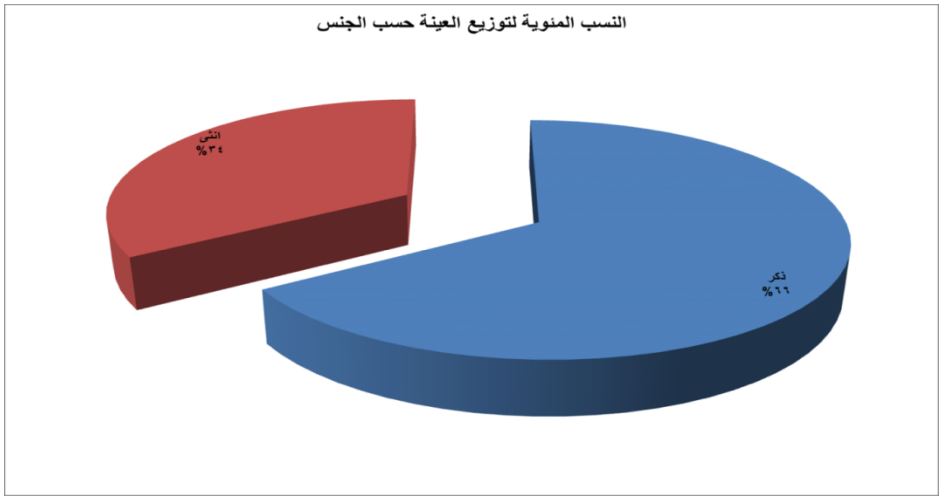

وقد غطت عينة البحث الفئات العمرية المختلفة كما يظهر في الجدول رقم (١ -٣)، والشكل البياني رقم (١ - ٣).

الجدول رقم (١- ٣): انتشار العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة %
اقل من 20	223	7.3
20-29	741	24.3
30-39	813	26.6
40-49	661	21.6
50-59	399	13.1
60-69	177	5.8
70 سنة فاكثر	40	1.3
الكلي	3054	100.0

الشكل البياني رقم (١ - ٣): انتشار العينة حسب الفئات العمرية

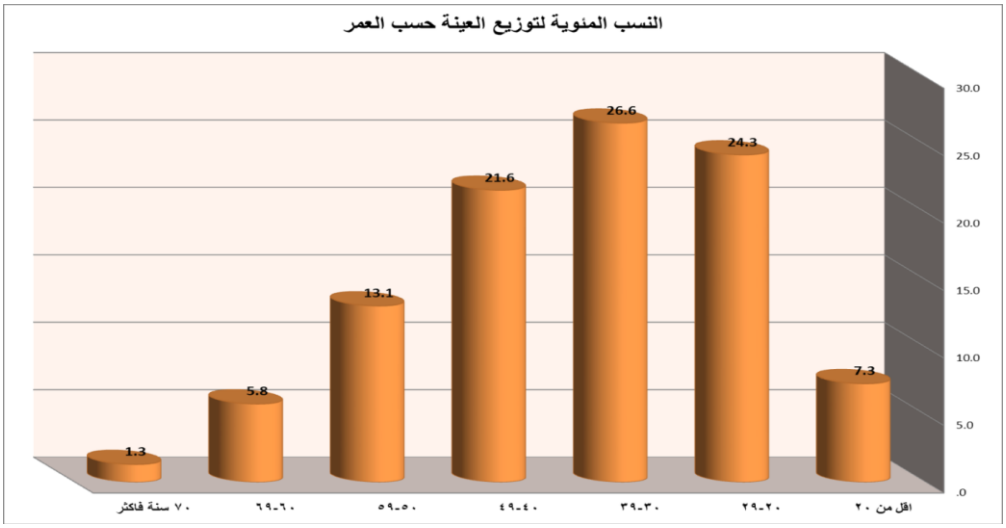

وقد غطت عينة البحث جميع الفئات المجتمعية بمختلف مستوياتها الدراسة، وكما يظهر في الجدول رقم (١ – ٤)، والشكل البياني رقم (١ – ٤).

الجدول رقم (١ – ٤): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة %
امي	59	1.9
يقرا ويكتب	190	6.2
ابتدائية	301	9.9
متوسطة	588	19.3
اعدادية	645	21.1
كلية/معهد	1099	36.0
شهادة عليا	172	5.6
الكلي	3054	100.0

الشكل البياني رقم (١ – ٤): انتشار العينة حسب المستوى الدراسي

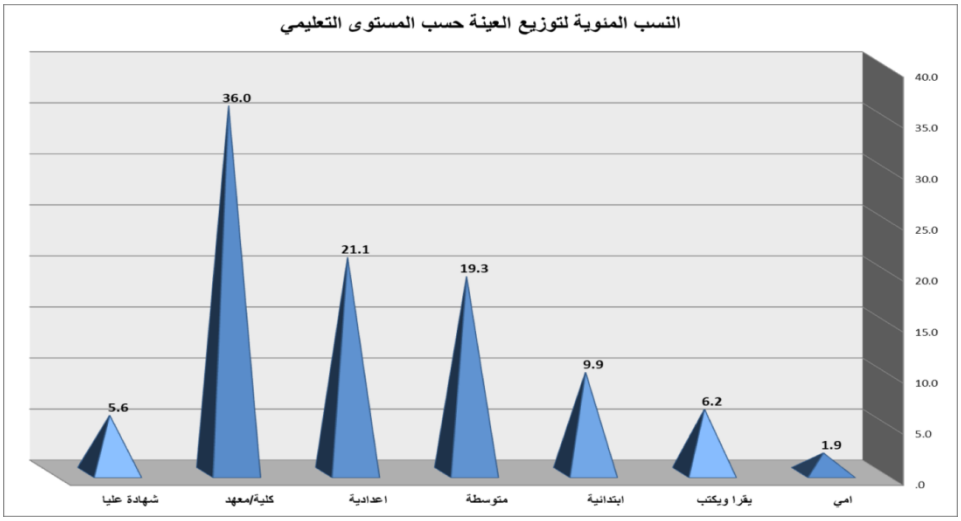

كما تم تحديد المستوى الاقتصادي للمبحوثين عبر معرفة مهنهم، وكان انتشار العينة يقترب من النسب التقديرية لوزارة التخطيط، فمثلاً النسبة التقديرية للبطالة لعام ٢٠١٨ كانت ١٠٪، وان ٩٪ من عينة البحث كانوا عاطلين عن العمل. الجدول رقم (١ – ٥) يوضح انتشار العينة حسب مهنة المبحوثين.

الجدول رقم (١ – ٥): انتشار العينة حسب المهنة

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة %
موظف	**660**	**21.6**
طالب	**622**	**20.4**
اعمال حرة	**611**	**20.0**
رجل امن	**124**	**4.1**
متقاعد	**250**	**8.2**
ربة بيت	**442**	**14.5**
عاطل عن العمل	**274**	**9.0**
عسكري/قوات مسلحة	**71**	**2.3**
الكلي	**3054**	**100.0**

كما يظهر اعلاه، فإن عينة البحث كانت مطابقة للتوزيع السكاني لمجتمع البحث، ومقاربة للنسب التقديرية لعام ٢٠١٨ الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية في جوانب ديموغرافية اخرى، وبهامش خطأ نسبته ٢٪، مما يمكن تعميم نتائجها، واعتمادها لمعرفة انطباعات المجتمع العراقي عن التجربة الديمقراطية في العراق.

الاطار التحليلي

يسعى المؤشر الوطني الى تقييم حالة الديمقراطية في العراق من خلال تحليل قضايا الديمقراطية الموضعية، وتشخيص الاتجاهات والتطورات الحرجة التي تعكس الحالة الراهنة،

وتحديد فرص تحسين أو إصلاح الديمقراطية، مع إيلاء اهتمام خاص لعدد من المؤشرات التجريبية المختارة، ضمن هذا الإطار المفاهيمي، يُفترض أنه يمكن تحقيق نظام سياسي ديمقراطي وتنظيمه بعدة طرق، ويمكن الوفاء بالمبادئ بدرجات متفاوتة، على اساس ان الديمقراطية تمثل سيطرة شعبية على صنع القرار العام، والمساواة السياسية تتوافق مع مختلف الترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية.

أن المؤشرات التحليلية يمكن ان تساعد أصحاب المصلحة، بمن فيهم صناع السياسات، والباحثون، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، في تحليلاتهم للاتجاهات المتعلقة بالجوانب المختلفة للديمقراطية، وتحديدهم لمجالات السياسات ذات الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات الكمية تسمح باستخدامات أخرى، مثل مقارنة الدرجات بين البلدان وداخل البلدان بمرور الوقت للجوانب المصنفة للديمقراطية.

تتضمن مجموعة بيانات المؤشر الوطني فهارس، ومفاتيح فرعية منفصلة ذات جزئيات دقيقة لخمس سمات أو معايير للديمقراطية الحديثة: (أ) الاداء والفعالية الحكومية، (ب) سيادة القانون، (ج) الاستقرار الاقتصادي، (د) الحقوق والحريات المدنية، (هـ) المعرفة الانتخابية.

تعتمد هذه المعايير على إطار مفاهيمي مفصل متجذر بشكل صريح في إطار عمل المؤسسات الدولية لقياس للديمقراطية، والأعمال الأكاديمية حول النظرية الديمقراطية. ومع ذلك، فهي بالضرورة أضيق إلى حد ما، وتم تعديلها نظرا لأن بعض الميزات لا تتناسب مع المنهجية الوطنية للتجربة العراقية.

أولا: محور الأداء والفعالية الحكومية

بقدر تعلق الامر بموضوعة الاداء والفعالية الحكومية، فقد حظيت العلاقة بين الحاكم والمحكوم باهتمام كبير من قبل الباحثين والمهتمين بشؤون السياسة والادارة والاجتماع، لما لها من اثر كبير في تطور مستقبل البشرية، اذ سعى الانسان جاهدا الى البحث عن افضل اسلوب لممارسة السلطة بما يضمن له الحصول على العدالة والمساواة والخدمات، فكانت ان تنوعت نظريات الحكم وتعددت اتجاهاتها وتشعبت بحسب الخلفية الفكرية والعقائدية لشخوصها **.

** وفي مجال الاداء الحكومي فمن المعروف ان انتخاب السياسيين لا يتم لمواصفاتهم الشخصية فحسب بل ينتخبون على وفق البرنامج السياسي الذي تطرحه احزابهم ونجاحهم يتوقف على مدى تحقيق البرنامج=

وللحكم على اداء حكومة ما لابد من قياس يستلزم تحديد المعايير التي تُتخذ اساسا لتأشير مستويات الاداء الحكومي، وهي عملية ليست سهلة ولابد ان يسبقها وضع مجموعة من الاسس لاختيار المؤشرات، واختبار دقتها لمتابعة الأداء، وتحديد انحرافات سيره اثناء التنفيذ، بغية معالجتها، ولهذه العملية ثقلها كونها تعتمد على تقديم صورة ثلاثية الأبعاد (بالنسبة لأداء الأفراد أو المؤسسات) في آن واحد هي:[1]

- الأداء السياسي للحكومة المركزية والحكومات المحلية ومنعكساتها.
- واداء التشكيلات الرسمية في مجالاتها الخدمية والفنية.
- و قياس الأداء على المستوى الإداري.

وبالتأسيس على ما سلف فان الهدف الرئيس من وضع مؤشرات قياس اداء الوحدات الحكومية هو لتعزيز كفاءة هذه الوحدات في تقديم الخدمات العامة للمجتمع، ويتم هذا

=السياسي وفقراته، وعليه فان الاداء الحكومي هو المنجز من البرنامج السياسي ضمن مدة زمنية، ويعتمد نجاح الحكومة وفعالية اداءها وكفايته على ركنين اساسين هما :

- التزام السياسيين بالبرنامج السياسي.
- وكفاية الجهاز التنفيذي للحكومة وقدرته وجدارته ونزاهته.

مع ملاحظة ان الاداء الحكومي هو الانجاز الكلي لمنظومة عمل الحكومة المتفاعلة مع عناصر بيئتها المحلية والدولية، ويقوم نجاح اداء جهاز الدولة على اساس تحديد الادوار وتوزيع المهمات، وهذا يتطلب توصيف= =الأدوار وفصلها وبدونهما لا يمكن للدولة ان تنجح في اداء مهامها وتحقيق اهدافها ويتطلب ذلك تكامل الادوار السياسية والمؤسسية وتعني بالأدوار السياسية الوظائف التطوعية التي لا تشترط ان تستند الى خلفية مهنية او مواصفات خاصة لأدائها ويقوم بها الجهاز السياسي للدولة (البرلمان ورئاسة الجمهورية والحكومة (كمجلس وزراء)) اذ ان وظيفتهم هي تطبيق وتنفيذ البرنامج السياسي الذي حقق الفوز اما الادوار المؤسسية فتعني دور الوزارات المهني والتخصصي وهذه يجب ان تستند الى خلفية مهنية تراكمية ومسار وظيفي سليم ومتميز ومواصفات خاصة لشاغلها وعليه فان أي تداخل بين دور الاجهزة الحكومية وحدود مسؤوليتها سيؤدي الى نتائج غير محمودة العواقب لذلك يجب وضع خطوط حمراء لدور السياسي ينبغي ان لا يتجاوزها.

[1]) انظر: محمد عربي ياسر، الحكم الرشيد وتطبيق مؤشراته في العراق بعد عام ٢٠٠٣:دراسة مقارنه مع فنلندا ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة واسط ، العدد (٢٨) كانون الأول ،٢٠١٨ .

القياس عن طريق معايير ومؤشرات مقبولة، ويمكن تقسيم مؤشرات قياس الاداء الى أربعة مجموعات أساسية هي:

١- مؤشرات تتعلق بالفاعلية (**Effectiveness**)، لتحقيق الاهداف التي تعمل الاجهزة الحكومية على تطويرها، وتتوقف تلك المجموعة من المؤشرات على طبيعة نشاط وأهداف كل وحدة.

٢- مؤشرات تتعلق بالكفاءة (**Efficiency**) لاستخدام الموارد في كل جهاز حكومي، حيث تتضمن هذه المجموعة نسبة التكاليف الإجمالية التي يقدمها الجهاز.

٣- مؤشرات تتعلق بجودة إنتاجية (**Productivity**) وحدات الجهاز الحكومي، ويكون ذلك طريق العلاقة النسبية بين مخرجات ومدخلات تلك الوحدات، ويتفق ذلك مع كل الانتاجية الاجمالية والانتاجية الجزئية للعناصر.

٤- مؤشرات تتعلق بمستوى جودة(**Quality**) الخدمات التي تقدمها الاجهزة الحكومية، ويتضمن ذلك تحليلا للأبعاد الاساسية التي تتكون منها جودة الخدمة بصفة عامة، وجودة الخدمات الحكومية بشكل خاص. بمعنى آخر الحفاظ على المستوى المطلوب من الجودة في الخدمة لا سيما عن طريق الانتباه إلى كل مرحلة من مراحل عملية الرسم أو التنفيذ أو المتابعة في السياسة العامة.

كما وتكتنف عملية قياس الأداء المؤسسي الحكومي جملة من الصعوبات يمكن ابرازها بالاتي:[١]

١- طبيعة الخدمات الحكومية.

٢- تعدد تعارض الأهداف والأولويات.

٣- غياب التحديد الدقيق لمهام الكثير من الأجهزة الحكومية.

٤- غلبة الروتين في تسيير العمل الحكومي.

٥- الاختلالات المتعلقة بعنصر العمل.

---

[١]) ينظر: وصال نجيب العزاوي، قياس جودة الحكم أنموذج فاعلية الأداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٢) لسنة (٢٠١١).

٦- غياب المعيار الكمي للمخرجات.
٧- غياب رقابة الملكية.
٨- الضغوط السياسية.
٩- التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص.
١٠- القياس المستقل لاسيما في ظل المصداقية والشفافية.

وبغية تحقيق ما تهدف اليه الورقة، بالارتكاز على الخبرة الدولية، وما ذهب اليه الفكر المعرفي لقياس الأداء الحكومي، توصل الفريق البحثي الى تحديد جملة من المتغيرات لقياس الأداء الحكومي والمحلي وفق ما يتناسب والحالة العراقية، التي تعد من الحالات المأزومة وغير المستقرة وصعبة القياس.

ثانيا: محور سيادة القانون

لا ترتبط سيادة القانون بحقوق الإنسان فحسب، بل ترتبط أيضًا بالديمقراطية، أي بالقيمة الرئيسية الثالثة لمجلس أوروبا، وتتعلق الديمقراطية بإشراك المواطنين في عملية صنع القرار في المجتمع؛ وتهدف حقوق الإنسان إلى حماية الأفراد من التدخلات التعسفية والمفرطة في حرياتهم وحقوقهم وضمان الكرامة الإنسانية؛ وتركز سيادة القانون على تقييد ممارسة السلطات العامة ومراجعتها بشكل مستقل. تعزز سيادة القانون الديمقراطية عن طريق إنشاء آلية للمساءلة لمن يتمتعون بالسلطة العامة، وكذلك عن طريق حماية حقوق الإنسان، التي تحمي الأقليات من قواعد الأغلبية التعسفية. بالنسبة لسيادة القانون فهي العمود الفقري للدولة المدنية الحديثة، ومن ابرز مؤشرات الدولة الديمقراطية، مما حدا بالبعض ان يراهما مترادفين متلازمين، ويعني هذا المبدأ أي سيادة القانون ببساطة شديدة، انه لا يجوز ان تعلو عليه سلطة من سلطات الدولة، أو أن يتجاوز حاكم او صاحب نفوذ، وعليه يعد الركن الاساسي للدول الحديثة، والضامن لتقدمها الحضاري.

يحكم المجتمع المعاصر مبدأ سيادة القانون أيا كان مصدره، وأيا كان مستواه في النظام القانوني. ومقتضى هذا المبدأ التزام جميع اعضاء المجتمع، وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الأعمال. إلا أن سيادة القانون لا تعني مجرد الالتزام باحترام أحكامة فقط، بل تعني سمو القانون وارتفاعه على الدولة، وهو ما يتطلب ان تبدو هذه السيادة في

مضمون القانون لا في مجرد الالتزام بأحكامه، فالقانون يجب ان يكفل الحقوق والحريات للأفراد. فهذا الضمان هو جوهر سيادة القانون.

كما يقصد بمبدأ سيادة القانون احترام القواعد القانونية من سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية كافة، واحترام الأفراد التي تتكون منهم الدولة، سواء كانوا حكاما أو محكومين لقواعد عامة موضوعة مسبقا. واحترام القانون هنا يأتي بالمعنى الواسع، ليعني كل قاعدة قانونية وفقا لتدرجها في النظام القانوني للدولة، فتشمل بذلك الدستور والقانون الذي يصدر عن السلطة التشريعية، واللائحة التي تصدر عن السلطة التنفيذية. ويعد مبدأ سيادة القانون من المبادئ المستقرة في الدولة القانونية المعاصرة، ومفاد التزام جميع افراد الشعب حكاما ومحكومين وسلطات الدولة على السواء باحترام القانون كأساس لمشروعية الأعمال التي يؤدونها، ولكن لا يفي مبدأ سيادة القانون مجرد الالتزام بمضمون أو جوهر القانون فحسب، بل إن القانون يجب ان يكفل الحقوق والحريات للأفراد جميعا، وهذا هو جوهر سيادة القانون.

أصبحت سيادة القانون " فكرة وطموحًا عالميًا، لها هدف أساسي مناسب في كل مكان. ومع ذلك، فهذا لا يعني أن تنفيذها يتعين أن يكون متطابقًا بغض النظر عن السياق الاعتباري أو التاريخي أو السياسي أو الاجتماعي أو الجغرافي المحدد. بينما تُعّد العناصر الرئيسية أو "المكونات " الخاصة بسيادة القانون ثابتة، فإن الطريقة المحددة التي تتحقق بها قد تختلف من بلد إلى آخر تبعًا للسياق المحلي، لاسيما النظام الدستوري والتقاليد في البلد المعني. وقد يُحدد هذا السياق أيضًا الثِقل النسبي لكل عنصر من العناصر.

يمكن للدول أيضًا أن تستخدم وسائل وإجراءات مختلفة، تتعلق مثلا، بمبدأ المحاكمة العادلة في الإجراءات الجنائية (نظام اتهامي أو تحقيقي، والحق في إجراء محاكمة أمام هيئة من المحلفين أو قضايا جنائية موكلة لقاض) ، وقد تتخذ الوسائل المادية التي تؤدي دورًا مهمًا لضمان محاكمة عادلة، مثل المساعدة القانونية وغيرها من التسهيلات أشكالا متعددة.

وقد يؤثر توزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المختلفة على السياق الذي يتم دراسة هذ القائمة المرجعية من خلاله. وينبغي أن يكون متكيفًا بشكل سليم من خلال نظام من الضوابط والتوازنات، وينبغي أن تكون ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية خاضعة للإشراف الذي يتعلق بمدى دستوريتها وشرعيتها من خلال هيئة قضائية مستقلة ومحايدة، وتُعّد السلطة

القضائية التي تعمل بشكل جيد، والتي تُنفَّذ قراراتها على نحو فعّال، ذات أهمية قصوى في صون وتعزيز سيادة القانون. كذلك لا تقتصر العناصر السياقية لسيادة القانون على العوامل القانونية، يساعد وجود (أو غياب) الثقافة السياسية والقانونية التشاركية داخل المجتمع، والعلاقة بين تلك الثقافة والنظام القانوني في تحديد إلى أي مدى وبأي مستوى من الواقعية ينبغي التعبير صراحة عن الجوانب المختلفة لسيادة القانون في قانون مدوَّن. ولذا، على سبيل المثال، سيكون للتقاليد الوطنية في مجال تسوية المنازعات وحل الصراعات تأثير على الضمانات الملموسة للمحاكمة العادلة المتوفرة في بلد ما. ومن الأهمية بمكان أن تدعم الثقافة السياسية والقانونية الراسخة في كل دولة آليات وإجراءات محددة لسيادة القانون، والتي ينبغي مراجعتها وتكييفها وتحسينها باستمرار.

لا يمكن أن تعلو سيادة القانون إلا في بلد يشعر مواطنوه بالمسؤولية التضامنية عن تنفيذ هذا المفهوم، ما يجعله جزءًا لا يتجزأ من ثقافتهم القانونية والسياسية والاجتماعية. يتعين أن تكون الإجراءات التي تتخذها الدولة متوافقة مع القانون وبموجبه . في حين أن هناك إقرارًا عالميًا بضرورة المراجعة القضائية لإجراءات السلطة التنفيذية وقراراتها وكذلك الجهات الأخرى التي تؤدي مهام عامة . تُعّد الممارسة الوطنية متنوعة للغاية بشأن كيفية ضمان مطابقة التشريع للدستور . وعلى الرغم من أن المراجعة القضائية تُعّد وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، فقد يكون هناك وسائل أخرى لضمان التطبيق الصحيح للدستور من أجل ضمان احترام سيادة القانون، مثل المراجعة المسبقة التي تجريها لجنة متخصصة .

ثمة شرط أساسي لسيادة القانون هو أن تكون صلاحيات السلطات العامة محددة وفقًا للقانون ، وبقدر ما تتناول الشرعية تصرفات الموظفين العمومين، فإنه من الضروري أيضًا أن يكون لديهم إذن بالتصرف وأن يتصرفوا بعد ذلك ضمن حدود الصلاحيات المخولة لهم، وبالتالي يتعين عليهم احترام القانون الإجرائي والموضوعي على حد سواء . ويتعين أن توضع الضمانات المناسبة طبقًا للقانون عندما تفوض الصلاحيات العامة لجهات فاعلة خاصة على سبيل المثال وليس الحصر الصلاحيات المعقولة .

علاوة على ذلك ، يتعين على السلطات العامة حماية الحقوق الأساسية للأفراد بشكل فعّال إزاء الجهات الفعّالة الخاصة الأخرى على الرغم من أن التطبيق الكامل للقانون نادرًا ما يكون ممكنًا، هناك شرط أساسي لسيادة القانون هو أن القانون يجب أن يُحترَم. وهذا يعني على

وجه الخصوص أن أجهزة الدولة يجب أن تُطبّق القوانين على نحو فعّال. وسيكون جوهر مبدأ سيادة القانون موضع تساؤل إذا لم يظهر القانون إلا في الكتب ولكن لم يُطبّق ويُنفّذ على النحو الواجب. تشمل مسؤولية تطبيق القانون ثلاثة محاور، حيث إنه يتضمن امتثال الأفراد للقانون، والمسؤولية المعقولة للدولة لإنفاذ الدولة للقانون، وضرورة تصرّف المسؤولين الحكوميين ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لهم.

لا يمكن أن توجد العقبات التي تعترض التنفيذ الفعّال للقانون بسبب عمل غير قانوني أو إهمال من السلطات فحسب، بل أيضًا لأن نوعية التشريعات تجعل من الصعب تنفيذ .ولذا، يُعّد تقييم مدى قابلية القانون للتطبيق في الممارسة العملية قبل اعتماد، إلى جانب مراجعته لاحقًا لمعرفة إن كان بالإمكان تطبيقه وإنفاذ بشكل فعّال أمرًا مهمًا للغاية. وهذا يعني ضرورة إجراء التقييم التشريعي السابق واللاحق عند الحاجة إلى تناول بما أن قرارات المحاكم يمكن أن تُنشئ وتضيف وتوضح القانون، فإن إتاحتها تُعّد جزءًا من اليقين القانوني . يمكن تبرير القيود بأنها من أجل حماية الحقوق الفردية، مثل القيود الخاصة بالأحداث في القضايا الجنائية.

ثالثا: محور الاستقرار الاقتصادي

يحتل الاستقرار الاقتصادي مكانة مهمة في الشأن الاقتصادي، و يمثل هماً بالغاً للكثير من أصحاب القرار الاقتصادي في دول العالم كافة، ويعد ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي، وذلك يرجع إلى آثاره في الناتج المحلي الإجمالي، والمستوى العام للأسعار والمتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن ثَمَ التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق نمو اقتصادي متوازن.

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تجنب بطالة الموارد الانتاجية في حالة الانكماش، وتجنب الفائض في الطاقة الانتاجية في مرحلة الانتعاش، وكذلك النمو المستمر في الانتاج عن طريق كفاءة وانتاجية العمل ورأس المال، مما يؤدي الى استخدام هذه الموارد استخداماً كاملاً[1]. والاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات الاقتصادية في مستوى النشاط الاقتصادي، وعادة ما تحدث هذه التقلبات في مستوى الانتاج ومستوى التوظيف، وتتفاوت

[1]) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارة خاصة للعراق، جزء ١، طبعة ٢، بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٦، ص ٣٨٦.

هذه التقلبات في حدتها بين التقلبات المعتدلة وبين التقلبات المدمرة الشبيه بالكساد الكبير الذي أصاب البلاد الرأسمالية للمدة (١٩٢٩-١٩٣٣)[١].

تتلخص أهداف الاستقرار الاقتصادي بالنقاط الآتية:-

١- تحقيق التوظيف الكامل، وتعني استخدام جميع موارد المجتمع استخداماً أمثلاً مع وجود مستوى معين من البطالة يسمى بالمعدل الطبيعي للبطالة.

٢- تحقيق الاستقرار في الاسعار، ويقصد بها زيادة الاسعار لتغطية الزيادة في تكاليف الإنتاج، والمحافظة على معدل تضخم ثابت في الاسعار يساوي الزيادة في التكاليف.

٣- تحقيق نمو اقتصادي مستقر، وهو حدوث زيادة مستمرة في الدخل الكلي الحقيقي مع مرور الزمن على ان يكون معدل الدخل الكلي اكبر من معدل النمو السكاني.

تأثرت الكثير من الدول على مدار التأريخ الاقتصادي بمناخ يسوده الخوف من تعرض اقتصاداتها الى أزمات من ركود وتضخم وبطالة. ولذلك سارعت هذه الدول الى إيجاد سياسات اقتصادية فعّالة لتجنب هذه الاختلالات والأزمات. اذ تلقي الازمات الاقتصادية بظلالها السلبية على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية فيتراجع النمو الاقتصادي فيها لتباطؤ الأنشطة الانتاجية والخدمية وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتتأثر الاقتصادات النامية بشكل أكبر وبالأخص الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بتداعيات الأزمات الاقتصادية عبر الروابط التجارية والمالية مع الاقتصاد العالمي، فتنخفض أسعار الصادرات النفطية وتتراجع نسب مشاركة الاستثمار الاجنبي والقروض الخارجية مما يؤدي الى بطء وتيرة النمو الاقتصادي.

ففي الأزمة العالمية ٢٠٠٨- ٢٠٠٩ فاقم انخفاض أسعار النفط بنسبة كبيرة نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء من وقع الصدمات التي تعرضت لها الاقتصادات العربية، الامر الذي أضعف أوضاع الموازنات العامة فيها وأثر سلباً في مواقفها المالية وتراجعت معدلات نمو القطاعات غير النفطية، مما خلق تحديات إضافية تتطلب مواجهتها لاستعادة الاستقرار الاقتصادي. اذ قامت الدول العربية بتبني سياسات اقتصادية فعّالة تضمنت سياسات مالية ونقدية وتجارية لاحتواء الآثار السلبية لهذه الازمة ولتحفيز

[١]) صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٣، ص ٤٥٣.

الانشطة الاقتصادية المختلفة من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام والشامل بما يمكن من تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وتعزيز أسس العدالة الاجتماعية.

وفي حالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، لا تزال توازنات القوى الاقتصادية متحركة وعلى جميع المستويات، والمتغيرات الاقتصادية عديدة وبعضها خارج عن مؤشرات الوضع الداخلي، وحسب المنظمات الدولية يمر الاقتصاد العراقي بوضع انتقالي من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد حر يفترض أن تمارس فيه آليات السوق الدور الحاكم[١]. وقد أوكلت الى صندوق النقد الدولي مهمة الاشراف على تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي بموجب الالتزامات الاقتصادية المترتبة على العراق في إطار اتفاقية (SBA) الموقعة في ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥، وهذه الاتفاقية كانت جزءاً من متطلبات اتفاقية نادي باريس المبرمة في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٤ بهدف خفض الديون العراقية مما يعطيها قوة ضغط كبيرة في مجال السياسة الاقتصادية العراقية.

وهذه الاتفاقية تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتكوين شروط النمو المستدام عبر تحقيق الاستقرار النقدي من خلال آليات وأدوات السياسة النقدية عن طريق السيطرة على المعروض النقدي في إطار آلية سعر الفائدة وسعر الصرف التي تقع ضمن سياسة البنك المركزي، والعمل على خفض معدلات التضخم وضبط سياسة نمو الإنفاق الحكومي.

وقد عانى الاقتصاد العراقي من وضعية صعبة بداية عام ٢٠١٤ تمثلت بوجود اختلالات على المستوى الداخلي، أدت الى أزمة اقتصادية نتيجة أسباب هيكلية تتعلق بضعف الجهاز الإنتاجي، وارتباط الاقتصاد بعائدات النفط، واختلال خارجي متمثل في وضعية ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، الامر الذي أدى إلى تبني سياسات تصحيحية على مستوى الاقتصاد الكلي إما بصفة ذاتية، أو بالاعتماد على مؤسسات مالية و دولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى الرغم من امتلاك العراق للثروات والموارد المادية والبشرية، لكنه واجه أنواع من الاختلالات الهيكلية والاقتصادية نتيجة لسوء استغلال تلك الثروات والموارد، إذ إن التضخم في العراق لم يحدث بسبب عامل واحد، وإنما أصبح ظاهرة مركبة نتيجة تفاعل عدة

---

[١]) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التقارير السنوية بعد عام ٢٠٠٣.

عوامل حقيقية سواء كانت مادية أو نقدية أو قطاعية ترتبط بالقطاع الإنتاجي وبالأخص القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية، ونتيجة للحروب التي مر بها العراق، واستنزاف الموارد لتمويل الانفاق العسكري، وإهمال عملية التنمية الاقتصادية تعرض الاقتصاد العراقي إلى أنواع ومستويات مختلفة من التضخم.

وانسجاماً مع أهداف البنك المركزي في تحفيز الاقتصاد العراقي، استمر البنك المركزي وعبر نافذة بيع وشراء العملة الاجنبية من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف، الذي يعد المتغير الأكثر فاعلية في مواجهة التضخم من خلال إشباع رغبة الأسواق المحلية من العملة الأجنبية، وتلبية احتياجات القطاع العام لتمويل الإنفاق، والقطاع الخاص لتمويل الاستيرادات، والذي أدى بدوره إلى تحسين مناخ النمو الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية.

السياسة الاقتصادية في العراق ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تسعى السياسة الاقتصادية بمختلف أدواتها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة كل الظروف التي تحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، وذلك لما يخلفه من تأثيرات في مختلف المتغيرات الاقتصادية.

ففي حالة وجود استقرار اقتصادي تكون كل مؤشرات الاقتصاد الكلي حقيقية، والتوقعات مبنية على أسس تقترب من الواقع، كما إن الأزمات المالية وتكاليفها الكبيرة جعلت عامل تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي، وتدعيم وسائل الرقابة والإشراف كركيزة أساسية من ركائز تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالاقتصاد العراقي شهد تدهوراً كبيراً في نظامه الاقتصادي بصورة عامة ونظامه المالي والنقدي بصورة خاصة، وقد صاحب هذا التدهور انخفاض في نمو الناتج المحلي الاجمالي وزيادة معدلات التضخم والبطالة وارتفاع المستوى العام للأسعار، فضلاً عن عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعجز مزمن في الموازنة العامة، ونتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بالعراق ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣ برز دور فعال للسياسات النقدية والمالية بوصفهما أدوات رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال معالجة التضخم وتحقيق استقرار نسبي في اسعار الصرف واسعار الفائدة وزيادة القوة الشرائية للنقود، وإن للآثار التي تتركها إجراءات السياسة النقدية

والمالية في المتغيرات الاقتصادية الكلية أهمية كبيرة في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي.

السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق

تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، إذ لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية لدول العالم المتقدم التي عملت بالسياسة النقدية لعدة عقود حتى نشوء النظرية الكنزية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩-١٩٣٣) التي عدت ان السياسة المالية هي الأكثر فاعلية لإدارة النشاط الاقتصادي، لذلك فان الاهتمام بالسياسة النقدية تراجع إلى عقدي الثلاثينيات والاربعينيات من القرن الماضي وحتى مطلع الخمسينيات الى جانب إهمال دور السياسة النقدية في تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي، وقد تفاقمت العديد من المشاكل الناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذلك تعاظم دور القطاع الخاص والتطور العلمي والتكنولوجي في أساليب الانتاج، كل هذه الظروف مجتمعة أدت لتوجيه النقد للسياسة الاقتصادية المنبثقة من النظرية الكنزية والتحول إلى فكر المدرسة الحديثة[١].

لذلك أخذت السياسة النقدية منذ منتصف السبعينيات مرة أخرى مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا لا تزال السياسة النقدية تمثل المحور الرئيس للسياسة الاقتصادية الكلية في إدارة النشاط الاقتصادي مع بروز وجهة نظر بالمطالبة بالمزج بين السياستين والتركيز بدرجة أكبر على السياسة النقدية وخاصة في البرامج الاصلاحية الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الدول النامية للتأثير في اتجاه النشاط الاقتصادي ومعالجة الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار الاقتصادي[٢].

---

[١]) ثريا عبد الرحمن الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العدد ٤٨ ، ٢٠٠٧، ص ١٥٣.

[٢]) أحمد شعبان صالح، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين (اليمن – حالة تطبيقية) سنة ٢٠٠٤، بحث منشور على الموقع: **www.yemen-nit.net.com**

إن السياسة النقدية تهدف إلى تصحيح عرض النقد في الاقتصاد، بما يؤدي إلى الحد من التضخم واستقرار الإنتاج، فالسياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية في مختلف الدول تمثل أداة هادفة للسياسات من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بكل من التضخم والنمو، ومن السهل أن نفهم لماذا تعد السياسة النقدية عموماً خط الدفاع الأول في تثبيت الاقتصاد أثناء فترات الركود الاقتصادي لأن السياسة المالية تستغرق وقتا عند سن تشريعات التغيرات في الضرائب والإنفاق وبمجرد تحول هذه التغيرات إلى قوانين فإنه من الصعب سياسات إلغائها، ولأنها من أفضل السياسات في محاربة ظاهرة التضخم.

السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق

إن السياسة المالية تتمثل في استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير في النشاط الاقتصادي كما إنها لا تقل أهمية عن السياسات النقدية في ذلك، فضلاً عن إن التنسيق بين السياسات النقدية والالية يعد أمرا ضرورياً، لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة في النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.

ان الموازنة العامة تمثل أهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية في العراق، لإستحواذها على الكثير من الاجراءات المتخذة كسياسات اقتصادية، إذ إن اختلال بنية وتركيب الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي يكون نتيجة اختلال الموازنة العامة لمدة طويلة وهذا ناجم بسبب الإرباك في تركيب وإعداد الموازنة العامة وغياب منهج تنموي متناسق لإعدادها. وبذلك فإن اختلال الموازنة العامة يظهر تأثيره في الاقتصاد العراقي من خلال التأثير في الكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي[1].

ويظهر القطاع المالي كواحد من أهم القطاعات المطلوب تطويرها في الدول العربية في ظل استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة، لدوره المهم في تكوين قنوات مالية قادرة على تعبئة المدخرات بفعالية وكفاءة وتوجيهها لاستثمارات منتجة تعزز من النمو الاقتصادي،

[1]) صباح صابر محمد خوشناو، " الموازنة العامة في العراق- دراسة تحليلية مع إشارة إلى إقليم كردستان العراق"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠١٢.

إضافة الى تقليل درجات المخاطرة وتخفيض تكاليف الوساطة المالية الأمر الذي يؤدي الى دمج شرائح أكبر من السكان في المنظومة المالية، مما ينعكس إيجابا على الرفاهية الاجتماعية.

وبالنسبة للسياسات التجارية، يحتاج الاقتصاد العراقي الى اتخاذ إجراءات فعّالة لازالة العقبات التي تقف أمام مناطق التجارة الحرة من أجل تعزيز التجارة البينية مع دول الجوار، إضافة الى العمل على تهيئة بيئة محفزة لقطاع الاعمال في إطار جهود تعزيز التنويع الاقتصادي.

تم تصنيف محور الاستقرار الاقتصادي ضمن عدة مواضيع أساسية تضم : استقرار الاقتصاد الكلي، فعالية السياسات الاقتصادية وبالأخص السياسات النقدية والمالية، والموقف المالي وعدم تحمل أعباء الديون، تطور السوق المالي ومستوى التطور الاقتصادي.

رابعا: محور الحقوق والحريات المدنية

ابتداءً يمكن القول إن الحق ميزة يمنحها القانون، ويحميها لمصلحة اجتماعية، والحرية قدرة الفرد او الجماعة على ممارسة هذا الحق، لذا فأن الحقوق والحريات قرينة بعضها للبعض الاخر، فأينما يوجد الحق توجد الحرية، وأينما ينتفي الحق تنتفي الحرية، كما ان العلاقة بينهما وبين السلطة هي الاخرى علاقة جدلية، فالحريات المطلقة مفسدة مطلقة، كما ان السلطة المطلقة مفسدة مطلقة.

أن الحريات المدنية هي ضمانات وحريات شخصية لا يمكن للحكومة أن تختزلها، سواء بموجب القانون أو عن طريق التفسير القضائي، دون مراعاة الأصول القانونية، وعلى الرغم من اختلاف نطاق المصطلح بين البلدان، فقد تشمل الحريات المدنية حرية الضمير، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الدين، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والحق في الأمن والحرية، والحق في الخصوصية، والحق في المعاملة المتساوية بموجب القانون والإجراءات القانونية الواجبة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الحياة. وتشمل الحريات المدنية الأخرى الحق في التملك، والحق في الدفاع عن نفسه، والحق في السلامة الجسدية.

من السهل أن نفهم لماذا يخلط الكثير من الناس بين الحقوق المدنية والحريات المدنية، في حين أن هذه المصطلحات قد تستخدم في بعض الأحيان بالتبادل، إلا أن لها معان مميزة، حيث يعتقد المتخصصون أنه من المهم فهم الاختلافات بين الحريات المدنية والحقوق المدنية.

ففيما يخص الحقوق المدنية، مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية، لا يجوز التمييز ضد الأشخاص على أساس خصائصهم المحمية في التعليم، والتوظيف، والوصول إلى المرافق العامة والسكن. عندما يتعرض الأشخاص للتمييز بسبب خصائصهم المحمية في أحد هذه المجالات، يكون التمييز انتهاكا لحقوقهم المدنية. حيث وضعت الحكومة الاتحادية القوانين التي تحدد الحقوق المدنية من خلال التشريعات والسوابق القضائية.

أما الحريات المدنية هي الحريات والحقوق الأساسية التي يكفلها قانون الحقوق في الدستور أو عن طريق تفسير هذه الحقوق من قبل السلطة التشريعية أو المحاكم. وأحيانًا تكون غامضة بعض الشيء، بعضها مكفول صراحة في شرعة الحقوق، مثل الحق في حرية التعبير، بينما تم استنتاج البعض الآخر من تلك الحقوق وأصبحت حقيقية بموجب قرارات المحكمة أو أفعال القانون، مثل الحق في الخصوصية. فمثلا تشمل الحريات المدنية الأساسية المضمونة في الولايات المتحدة الحقوق الآتية:

- الحق في الخصوصية.
- الحق في محاكمة هيئة محلفين.
- الحق في حرية الدين.
- الحق في السفر بحرية.
- الحق في حرية التعبير.
- الحق في التحرر من تجريم الذات.
- الحق في حمل السلاح.
- الحق في التحرر من عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة لممتلكاتك.
- الحق في حرية الصحافة.
- الحق في التحرر من العقوبات القاسية، وغير العادية.
- الحق في الاستشارة القانونية.
- الحق في التجمع بسلام.
- الحق في التصويت.

و للتمييز بين الحقوق المدنية، والحريات المدنية، فأن الحريات المدنية هي الحريات الأساسية، في حين أن الحقوق المدنية هي الحق الأساسي في التحرر من التمييز على أساس

خصائص مثل العرق، والإعاقة، واللون، والجنس، والأصل القومي، وغيرها. كما تشمل الحريات المدنية الحريات الأساسية، بينما تشمل الحقوق المدنية كيفية معاملة الفرد فيما يتعلق بحقوق معينة. وتحتوي الحقوق المدنية على جانب وقائي للحقوق على أساس الخصائص المحمية. بكلمة اخرى أن النظر إلى ماهية الحق المتأثر، ومن هو صاحب الحق، يمكن أن يساعدنا على فهم الفرق بين الحقوق المدنية، والحريات المدنية. مثلا لا يتمتع الموظفون بالحق في الترقية لأنه لا يعتبر حرية مدنية، ومع ذلك، للنساء العاملات الحق في التحرر من التمييز عند النظر في ترقياتهن. اذ لا يستطيع أرباب العمل رفض ذلك بناءً على الخاصية المحمية للجنس، ذلك أن التمييز ضد الموظف على أساس الجنس هو انتهاك للحقوق المدنية.

وعلى صعيد الحقوق والحريات المدنية في العالم، وجد تقرير (**Civicus Monitor**) للعام ٢٠١٨،[١] وهو تحالف لجماعات المجتمع المدني، أن الحقوق الأساسية - مثل حرية التعبير والتجمع السلمي - تتعرض للهجوم في (١١١) من مجموع (١٩٦) دولة في العالم. وأن هناك ما يقرب من ستة من كل (١٠) بلدان تقيد بشكل خطير حريات الناس، محذرا من القمع المتزايد في جميع أنحاء العالم. ووفقا للتقرير فأن هناك مساحة ضئيلة أو معدومة للنشاط في بلدان مثل إريتريا وسوريا، وكذلك علامات مقلقة في البلدان التي تعتبر فيها الديمقراطية راسخة، مثل فرنسا، والولايات المتحدة، والمجر، والهند.

ووجد التقرير أن البلدان تمرر قوانين قمعية وتستخدم تكنولوجيات جديدة للسيطرة على النقاش العام. ففي الصين، حذر التقرير من أن الرقابة باستخدام التقنيات الجديدة قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة منذ تولي الرئيس شي جين بينغ السلطة ، و إن مثل هذه الإجراءات ليست سوى قمة جبل الجليد، حيث تلجأ الدول بشكل متكرر إلى المضايقة والعنف. و إن التدابير الخارجة عن القانون، مثل مهاجمة الصحفيين، أو ضرب المتظاهرين، اصبحت أكثر شيوعا بهدف ردع الآخرين عن التحدث، أو أن يصبحوا مواطنين فاعلين.

وكانت من بين الدول المدرجة ضمن قائمة الانتهاكات، جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث قمعت السلطات الأصوات المعارضة في أعقاب الأزمة السياسية التي بدأت في عام ٢٠١٥، وغواتيمالا، حيث قتل (٢١) مدافعا عن حقوق الإنسان على الأقل خلال عام

---

١٦) للاطلاع على التقرير يرجى زيارة الرابط:

https://www.civicus.org/documents/PeoplePowerUnderAttack.Report.27November.pdf

٢٠١٨. كما أثار التقرير مخاوف بشأن القوانين القمعية في بنغلاديش وفرنسا، ففي الأخيرة، أصبحت بعض سلطات الطوارئ المؤقتة التي أدخلت في أعقاب الهجمات الإرهابية لعام ٢٠١٥ دائمة ، مما زاد من سلطات الشرطة في الاعتقال والاحتجاز والمراقبة ، وقد حذر التقرير من أن هذه الصلاحيات قد استخدمت لاستهداف الناشطين في مجال البيئة، وجماعات المجتمع المدني الاسلامية .

في الشرق الأوسط، تم تحديد المملكة العربية السعودية كدولة مثيرة للقلق، بسبب اعتقال شخصيات دينية ونشطاء في مجال حقوق الإنسان خلال العام الماضي، بما في ذلك النساء اللواتي قامن بحملات من أجل الحق في قيادة المركبات.

وفقًا لـ (**Civicus**)، فإن الناشطات على الصعيد العالمي هن الأكثر عرضة للاستهداف. بشكل عام، ساءت ظروف مجموعات المجتمع المدني في تسع دول منذ مارس ٢٠١٨. لكن مساحة المجتمع المدني زادت في سبع دول أخرى، بما في ذلك في إثيوبيا، والتي قيل إنها علامة على "ما هو ممكن عند توفر الإرادة السياسية". الامر الذي ينبغي أن يشجع أولئك الذين يسعون للتغيير في البلدان القمعية في كل مكان"، فمن خلال إزالة القيود وحماية الفضاء المدني، يمكن للدول الاستفادة من الإمكانات الحقيقية للمجتمع المدني وتسريع التقدم على مجموعة واسعة من الجبهات.

أما تقرير منظمة (الفريدوم هاوس) للعام ٢٠١٨[١]، فقد اعتبر أن تونس هي الاولى عربيا، والسعودية، وسوريا هما الاسوأ على صعيد الحريات، وحل في المرتبة الثانية عربيا لبنان بـ ٤٣ نقطة، وثالثا المغرب بـ ٣٩ نقطة، ثم الأردن بـ ٣٧ نقطة، والكويت بـ ٣٦ نقطة، وهذه الدول صنفها التقرير ضمن البلدان ذات المناخ "شبه الحر".

كما منح التقرير الجزائر ٣٥ نقطة، والعراق ٣١، ومصر ٢٦، وقطر ٢٤، وعمان ٢٣، والإمارات ١٧، واليمن ١٣، وليبيا ٩، والسعودية ٧، ضمن قائمة الدول "غير الحرة".

وأشارالتقرير إلى أن السعودية وسوريا والسودان احتفظوا بأماكنهم ضمن قائمة الأسوأ عالميا طبقا لمجموع نقاطهم، فيما انضمت إليهم ليبيا بعد تفاقم أوضاعها الأمنية والسياسية

---

[١]) للاطلاع على التقرير يرجى زيارة الرابط :

https://freedomhouse.org/sites/default/files/FH_FITW_Report_2018_Final_SinglePage.pdf

العام الماضي، بينما تقدم العراق على عدد من الدول العربية بينها مصر وقطر والإمارات في مجال الحريات.

وأكدت المنظمة في تقريرها أن أوضاع الحريات تتدهور بوتيرة متسارعة مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بدأت الديمقراطية تواجه أزمة حقيقة منذ العام الماضي، وتآكلت فرص إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتراجعت حقوق الأقليات وحرية الإعلام وسيادة القانون.

ولفت التقرير إلى تراجع الولايات المتحدة عن دورها المعهود، ولعب دور المدافع والقدوة في مجال الديمقراطية مع تقهقر للحريات والحقوق المدنية على أراضيها.

وأشار إلى أن ٧١ بلدا قد شهدت تراجعا في الحقوق السياسية والمدنية، فيما تحسنت هذه الحقوق في ٣٥ دولة ما يعني أن الحريات في تراجع مستمر منذ ١٢ عاما بشكل متواصل.

ووفقا لما ورد في التقرير أيضا، فإن ٤٥ في المئة من دول العالم تم تصنيفها حرة، و٣٠ بالمئة منها حرة نسبيا، أما الـ٢٥ في المئة المتبقية من دول العالم فلا تتمتع بالحرية إطلاقا.

يعكس تقييم مؤسسة "فريدوم هاوس"، لأوضاع الحريات والحقوق السياسية والمدنية في العالم العربي، حالة النكوص التي انتشرت في العالم العربي بعد عامين تقريبا على اندلاع ثورات الربيع العربي حين بدأت تتبخر الآمال في حصول انتقال سياسي سلس، يحقق العدالة الاجتماعية ويؤسس لديمقراطية ناشئة عبر هذه الدول.

وعزى التقرير هذا التراجع في الممارسة الديمقراطية عبر العالم لما أسماه تخلي الولايات المتحدة عن دورها الريادي في نشر الديمقراطية حول العالم والدفاع عن حقوق الانسان. وجاء في تقييم المؤسسة إن إدارة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب تخلت خلال عام ٢٠١٧ قولا وفعلا عن كل المبادئ والقيم التي مثلت جوهر سياسة الولايات المتحدة خلال العقود السبعة الماضية.

أن قياس الحقوق والحريات المدنية، لا يقتصر على المبادئ القانونية والمعايير النظرية، انما يتطلب فضلا عن ذلك منظورا عمليا، اذ ينبغي الاخذ بنظر الاعتبار عند معالجة هذا الموضوع الظروف الخاصة ببعض دول المنطقة، والعراق خصوصا، فمثلا يذهب الباحثين الى أنه فيما يخص الدول التي تتعرض لتهديدات امنية وإرهابية، فإن تهديد الإرهاب يمكن أن يشكل تهديداً للحقوق والحريات الأساسية التي تميز الديمقراطية ، والحريات المدنية وحقوق الإنسان التي تقوم عليها المجتمعات الديمقراطية. لذا تكون العلاقة مضطربة بين الحريات

المدنية ودواعي الأمن القومي، ذلك ان حرية تكوين الجمعيات والتعبير والحركة التي تتمتع بها الديمقراطية الليبرالية تفضي إلى اتاحة مدخل للتخطيط وتنفيذ أعمال العنف الجسيم، المصممة لزعزعة استقرار أو تدمير هياكل الدولة، ولتحقيق غايات أيديولوجية معينة، بالمقابل اعتبرت عمليات الاعتقال بدون تهمة محددة للمشتبه بهم لفترة طويلة، والتدخل الواسع في خصوصية المواطن العادي ضرورية من قبل الدول المشاركة في الحرب على عدو غير المادي – الإرهاب.

لذا وانطلاقا من مجمل ما تقدم، وعند العمل على تقييم الحقوق والحريات المدنية في العراق، فأننا يجب ان لا نتوقف عند المعايير والتقييمات الدولية فقط، مع أهميتها، الا ان علينا ان نأخذ بنظر الاعتبار الظروف والاوضاع الخاصة بالعراق خلال المرحلة الحالية، كما الابعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية، هذا من جانب، ومن جانب اخر ينبغي الاخذ في الحسبان عدم تداخل المعايير المعتمدة في هذا المحور مع المعايير المعتمدة في المحاور الاخرى ذات الصلة لاسيما محور حكم القانونية، ومحور الأداء والفاعلية الحكومية.

ان العراق وفقا لدستور ٢٠٠٥ النافذ، اقر العديد من الحقوق المدنية التي تستند بالأساس الى مبدأ المساواة بشكل عام اذ تتضمن السلامة الشخصية، وحق الجنسية، وحق التقاضي بما يضمن العدالة، اذ نصت المادة (١٥) على ان "لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقا للقانون، وبناء على قرار صادر من جهة قضائية مختصة"، و أن "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي"، وفقا للمادة (١٤)، وتضمنت المادة (١٧- اولا) أن "لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة".

ان العراق بعد عام ٢٠٠٣ شهد واقعا جديدا، حيث اصبح هنالك انفتاح كبير في الحريات والحقوق المدنية ، الا اننا حين نتحدث عن الحريات العامة فأننا نتحدث عن السياسة أو السياسات، لان الحرية هو رهين التفاعلات السياسية، أو هي رهين العلاقة بالسلطة كما اشرنا في البدء، الامر الذي يرتبط في جانب منه بالظروف، والاوضاع العامة للبلاد التي شهدت احداث وتحديات عديدة كان من ابرزها الاضطرابات الامنية الكبيرة، فضلا عن الواقع السياسي الذي سيطرت عليه المحاصصة الطائفية والعرقية، وانتشار الجماعات المسلحة،

يحيط بكل ذلك العادات والتقاليد الدينية والعشائرية التي تحد بعضها من الحريات الشخصية، مما ادى الى تراجع في مستوى الحقوق والحريات.

واذا ما عدنا الى مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق للعام السابق ٢٠١٧-٢٠١٨، تحديدا في محور حقوق الإنسان، نلاحظ أن عدد من نتائج المسح الميداني كانت سلبية، فقد أظهرت قناعة المواطن العراقي بعدم اهتمام النظام السياسي في العراق بملف حقوق الإنسان، وانه عاجز عن ضمان هذه الحقوق او حمايتها، وعدم ثقة المواطن العراقي بقوة القانون لحماية حقوقه وضمانها، وهذا ناتج فضلا عن ما تقدم، وفي احد اسبابه من ان المواطن العراقي بعيد عن الاهتمام بمعرفة حقوق الإنسان، ومبادئ هذه الحقوق لافتقاره الى التوعية الكافية بها وبأهميتها، فضلا عن عدم فاعلية العديد منظمات المجتمع المدني في ما تقوم به من انشطة لتعزيز احترام حقوق الانسان في العراق كما أظهرت النتائج، باختصار فان واقع حقوق الانسان الحالي ومستوى الخدمات والاهتمام والرعاية المقدمة الى المواطن العراقي من قبل مؤسسات الدولة المختلفة، والخلل التشريعي الكبير الذي يعتري تشريعاتنا النافذة من حيث مستوى الحماية وضمان حقوق الانسان كذلك القصور في تطبيقها وتنفيذها قد انعكس بشكل جلي وواضح على إجابات الجمهور.[١]

بناءً على مجمل ما تقدم، تم اختيار وانتقاء عشرة مؤشرات في محاولة لتوثيق وتقييم عملية التحول الديموقراطي من منظور الحقوق والحريات المدنية الذي يعد احد اهم أركان الديمقراطية الليبرالية، وهذه المعايير تشمل (حقوق الطفل، حقوق المرأة، المساواة، المشاركة السياسية للمرأة، المجتمع المدني، حق التعبير عن الرأي والتظاهر، حرية الإعلام، و دوره، واستقلاليته، و حماية الصحفيين).

خامسا: المعرفة الانتخابية

تمنح الانتخابات الحق للأفراد باختيار ممثليهم في السلطة التشريعية، أو التنفيذية، أو كليهما عن طريق منظومة واسعة من الاجراءات التي تبدأ من فتح باب تسجيل الكيانات السياسية للمشاركة في الانتخابات، مرورا بالترشيح، وسن قانون للانتخابات، ثم الدعاية،

[١]) مجموعة مؤلفين، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ (ديمقراطية متأرجحة)، ط١، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٨، ص٣٧-

والعملية الانتخابية، فاعلان النتائج، وكل ذلك يتطلب من المشاركين في الانتخابات سواء كانوا مرشحين أم ناخبين الحد الأدنى من المعرفة بالانتخابات واجراءاتها، فالاطلاع على ما يتعلق بالانتخابات يمكن ان يطور العملية الانتخابية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على التجربة الديمقراطية، لا سيما وأن سلوك الناخب والمرشح يتغير من انتخابات الى أخرى، بل من يوم الى اخر، خصوصا تلك الأيام التي تسبق الانتخابات مترافقة مع موجة واسعة من الدعاية الانتخابية.

كل ما تقدم يندرج ضمن اطار المعرفة الانتخابية التي تتيح للناخب والمرشح فرصا ملائمة للاطلاع على كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ابتداء من اولى خطواتها حتى اعلان النتائج وتشكيل البرلمان والحكومة الجديدين.

تكتسب الانتخابات أهميتها من ارتباطها الوثيق بالديمقراطية، اذ تمنح العملية الانتخابية الافراد فرصة مشتركة لاتباع سبل ديمقراطية من أجل اختيار ممثليهم في حال اعتمدت معايير سليمة[١]، اذ تعد الانتخابات من مؤشرات الديمقراطية الحديثة لقدرتها على تنظيم الجماهير، وحشد الرأي العام، فضلا عن منح الافراد والاحزاب فرصة للمشاركة في الحياة السياسية وفقا لمبدأ المساواة بين جميع افراد وفئات المجتمع[٢]، الا أن طبيعة الانتخابات تختلف باختلاف نمط الديمقراطية المطبق في دولة معينة، فالدول التي تعتمد على نموذج ديمقراطية الاغلبية، تلجأ لنظام انتخابي قائم على أساس الاغلبية عن طريق اختيار عضو برلمان واحد في كل دائرة انتخابية صغيرة، في حين تلجأ الدول التي تتبنى الديمقراطية التوافقية الى نظام التمثيل النسبي، ومن خلال متابعة التجارب الديمقراطية السابقة بدا من الصعب الانتقال من نمط انتخابي الى اخر[٣].

هذا التنوع في طبيعة الانتخابات ونظمها وقوانينها تسبب بوجود أكثر من عشرين معيار التي يمكن الأخذ بها لمن يريد قياس مؤشر العملية الانتخابية، الا أن النقاشات الجادة

1-Heather K. Gerken, The Democracy Index:why our election systems is failing and how to fix it?, Princeton University Press, 2009, p137

٢) مجموعة مؤلفين، الديمقراطية في الحياة الداخلية للاحزاب السياسية العربية، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، ٢٠١٠، ص٦.

٣) ارند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة محمد عثمان خليفة عيد، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص١٦٧.

لتحديد المعايير الأكثر أهمية ركزت على ضرورة اعتماد المعايير التي تؤدي بالنتيجة الى زيادة الثقة بين الناخبين وممثليهم[١].

ومن أجل مواكبة المعايير الدولية المتبعة في العمليات الانتخابية، لا بد من المرور على أهم هذه المعايير على المستوى الدولي وأبرزها[٢]:

١- حق المشاركة.
٢- الانتخابات الدورية.
٣- نزاهة العملية الانتخابية.
٤- حق الرشيح للانتخابات.
٥- حق التصويت والمساواة في التصويت.
٦- الاقتراع السري.
٧- وجود نظام انتخابي يضمن للناخبين حق التعبير عن إرادتهم.

كما حددت المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لكل مواطن الحق في الاتي[٣]:

١- المشاركة في ادارة الشؤون العامة، أما بشكل مباشر، أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية.
٢- الحق في الترشيح للانتخابات أو التصويت عن طريق انتخابات نزيهة تجري بشكل دوري بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين، بالتصويت السري الذي يضمن التعبير عن ارادة الناخبين.
٣- الحصول على فرصة تقلد المناصب العامة في بلاده، وعلى قدم المساواة مع المواطنين الاخرين.

4-Barry C. Burden and Charles Stewart, The Measure of American Election, Cabmbrige University Press, 2014, p299

[٢]) ريتشارد تشامبرز، المعايير الدولية للانتخابات في منطقة الشرق الاوسط وشرق افريقيا، المعهد الديمقراطي الوطني، على الرابط:

https://www.ndi.org/sites/default/files/international_standards_MENA.pdf

[٣]) المصدر نفسه.

وفي أخر مؤشر لمنظمة "فريدم هاوس" الذي صدر مطلع عام ٢٠١٩ لقياس الديمقراطية في العالم لعام ٢٠١٨ تم رفع شعار "الديمقراطية في تراجع" بعد أن صنف تقرير للمنظمة الدول الى حرة، وحرة جزئيا، وغير حرة، معتمدا على معايير عدة جاء "سير العملية الانتخابية" في مقدمتها، فضلا عن معايير أخرى هي التعددية السياسية، والأداء الحكومي، وحرية التعبير والاعتقاد، وتشكيل وحقوق المنظمات المدينة، وسلطة القانون، والحقوق الفردية[١].

وعلى قدر تعلق الأمر بالعراق، فأن التجارب الانتخابية السابقة منحت شعبه قدرا لا بأس به من الثقافة الانتخابية، لا سيما اذا ما قورن مع بقية دول المنطقة، الا أن ذلك لا يعني أن الانتخابات تجري في العراق بصورة مثالية، بل على العكس من ذلك لا تمر أية تجربة انتخابية من دون وجود مشاكل وأزمات، واتهامات متبادلة بين القوى السياسية بالتلاعب بالنتائج.

أن التجارب الانتخابية السابقة وما نتج عنها من برلمانات وحكومات تشير الى وجود قدر مناسب من الديمقراطية التي تتيح اجراء الانتخابات بشكل سليم مع الاقرار بأن نتائجها غالبا ما تكون مثارا للجدل، الا أن الجو الديمقراطي مع ما يرافقه من مشكلات أفضل بكثير من دولة من دون ديمقراطية.

ولم يبتعد مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق (٢٠١٧-٢٠١٨) عن المعايير الدولية، مع الاخذ بنظر الاعتبار مراعاة الوضع العراقي وخصوصيته، أذ اعتمد المحور الانتخابي في المؤشر على ثلاث معايير أساسية هي[٢]:

١- الإدارة السليمة للعملية الانتخابية القادرة على ضمان اجراء انتخابات نزيهة.
٢- الاطار القانوني للعملية الانتخابية الداعي الى ضرورة وجود قانون انتخابات عادل ومناسب لجميع مكونات الشعب.
٣- المناخ السياسي الداعم لإجراء العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بمؤشر الانتخابات فأن نسبة مهمة من التنبؤات التي جاء بها استبيان مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق للعام الماضي (٢٠١٧-٢٠١٨) كانت قريبة

---

[١]) مؤشر الحرية العالمي: دول عربية بين الاكثر قمعا، قناة الحرة، ٧ شباط ٢٠١٩، على الرابط:
https://www.alhurra.com

[٢]) مجموعة مؤلفين، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ (ديمقراطية متأرجحة)، ط١، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٨، ص٣٧-٣٨.

جدا من الواقع الذي افرزته نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ ايار/ مايو ٢٠١٨، أي بعد انجاز مؤشر العام الماضي.

وعند سؤال المشاركين في عينة استبيان مؤشر حوكمة لعام (٢٠١٧-٢٠١٨) عن مدى قناعتهم بما أفرزته التجارب الانتخابية السابقة كانت نسبة الذين أجابوا بـ (كلا) هي الأكبر أذ بلغت أكثر من ٧٠٪، وهذا الارتفاع في نسبة غير المقتنعين يشير الى امور عدة أبرزها ان هذا الامر يؤشر خللا واضحا في التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق بعد فشل هذه التجربة في اقناع الجماهير بالانتخابات التي تعد من اهم المعايير التي يتم عن طريقها قياس نجاح الديمقراطية من فشلها، كما أن عدم القناعة بنتائج التجارب الانتخابية السابقة انعكس على بشكل واضح على نسبة المشاركة في الانتخابات والتي شهدت تراجعا واضحا في الانتخابات التشريعية التي اجريت في ١٢ ايار ٢٠١٨ والتي بلغت نسبة المشاركة فيها ٤٤٪، وتوجد أيضا أسباب اخرى دفعت لمقاطعة الانتخابات التشريعية الاخيرة أبرزها التشكيك بنزاهة الانتخابات، اذ بلغت نسبة المشككين من عينة الاستبيان والذين قالوا أن نزاهة الانتخابات كانت (سيئة) ٥٤,٩٪، ويعود سبب هذا التشكيك الى مخرجات التجارب الانتخابية السابقة التي أدت الى اضعاف ثقة الناخب بالسبل الديمقراطية للتغيير، الامر الذي دفع نسبة غير قليلة من العراقيين باتجاه اتهام الانتخابات بعدم النزاهة[١].

كما وجهت سهام الاتهام الى قانون الانتخابات بالتسبب في ارباك العملية الانتخابية بعد أن وجدت نسبة ٥٧,٤ من المبحوثين أن قانون الانتخابات بصيغة (سانت ليغو المعدل) لم يكن عادلا عند تطبيقه في التجارب الانتخابية الاخيرة، لتسببه في هدر الاصوات، فضلا عن محاباة القوى السياسية الكبيرة، وفي الوقت ذاته اظهر المؤشر وجود عدم رضا من قبل نسبة غير قليلة من عينة الاستبيان (٥٤٪) على عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلا عن رفضهم للضغوط السياسية على العملية الانتخابية[٢].

---

[١]) مجموعة مؤلفين ، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٧-٢٠١٨ (ديمقراطية متأرجحة)، مصدر سبق ذكره ، ص٩٣-٩٥

[٢]) المصدر نفسه، ص ص٩٧-٩٩

ان اعلاها نسبة كانت تلك التي اجابت بـ (كلا) حين سؤلت فيما اذا كان قانون الانتخابات عادلا، اذ بلغت النسبة ٥٧.٤٪، ولارتفاع هذه النسبة اسباب عدة تبدأ بأول انتخابات جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، وتنتهي بانتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨.

هذا الأمر دفع باتجاه العمل مجددا على مؤشرات الانتخابات لكن بصورة واسعة بالاستفادة من مسائل عدة أهمها:

١- إجراء انتخابات تشريعية بعد انجاز مؤشر العام الماضي، وهذا الأمر ينبغي ان يبحث بشكل مفصل، وفقا لمعطيات الانتخابات وما بعدها.
٢- قياس تصورات الناخبين بشأن خياراتهم بعد اتضاح معالم العملية السياسية للمرحلة المقبلة.
٣- اعتماد معايير إضافية لفهم المعرفة الانتخابية.

وبما أننا نعيش ضمن ديمقراطية متأرجحة فأن الحفاظ عليها وتطويرها لتصل الى مراتب أفضل أمر يعد في غاية الصعوبة في ظل وجود تحديات كبيرة تواجه الديمقراطية الناشئة في العراق بعضها داخلية، وأخرى خارجية.

ولا يمكن لأحد أن ينكر وجود انقسامات سياسية تنعكس على المجتمع بين الحين والاخر، في أمر يعد متناقضا مع جوهر الديمقراطية التي تؤكد على حكم الشعب لنفسه بمنأى عن هيمنة أحزابه.

أن ترسيخ حكم الشعب لنفسه لا يمكن ان يتم عن طريق التصريحات والشعارات والاعتراضات، بل من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة التي تتطلب معرفة بتفاصيلها من قبل الناخبين والمرشحين، وهذا الأمر يمكن أن يتم في حال اعتمدت المعايير الأتية:

١- **الضمانات الدستورية والقانونية (النظام الانتخابي):** جاء الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ داعما للإصلاح السياسي، ومناخ الحرية الذي ساد العراق بعد التغيير عام ٢٠٠٣، عن طريق تأكيده على ضرورة وجود انتخابات نزيهة، كما منح الدستور ذاته السلطة التشريعية حق اصدار قانون عادل للانتخابات ينظم سير العملية الانتخابية للحيلولة دون تأثير المشاعر والانفعالات على الانتخابات.

٢- **الهيئة المشرفة على الانتخابات (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات):** أن التحضير للانتخابات، وتنظيم اجراءات التصويت، والعد والفرز، وتحويل الأصوات الى مقاعد في السلطة التشريعية، كل هذه الأمور تتطلب وجود هيئة مستقلة مشرفة على الانتخابات، هذه الهيئة تتمثل بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي يفترض ان تكون مستقلة بشكل كامل عن الميول والانتماءات.

٣- **المشاركة في الانتخابات:** تعد نسبة المشاركة في الانتخابات من المعايير المهمة لأنها تكشف عن مدى ثقة الناخبين بإجراءا العملية الانتخابية.

٤- **سير العملية الانتخابية:** أن وجود ضمانات دستورية وقانونية، ومفوضية مشرفة على الانتخابات، لا يعني أن العملية الانتخابية ستمضي بسلاسة كاملة من دون معوقات، لذا فأن سلامة الانتخابات من الضغوط والتلاعب والخروقات أمرا لا بد منه لتحقيق انتخابات نزيهة.

٥- **سلوك الناخبين والمرشحين:** في ظل التحولات الكبيرة في توجهات الأحزاب، وميول الناخبين بين انتخابات وأخرى، فأن فهم سلوك المرشحين والناخبين أصبح ضرورة ملحة، لتسهيل مهمة قياس مدى توافق ذلك مع التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق منذ ١٦ عاما.

٦- **مخرجات الانتخابات:** تتمتع الانتخابات العراقية بخصوصية مخرجاتها التي غالبا ما تأتي بالمفاجئات غير المتوقعة، لا سيما على مستوى السلطة التنفيذية، فاذا كانت خريطة مجلس النواب يمكن ان تأتي مقاربة للتوقعات، فأن السلطة التنفيذية، وخصوصا منصب رئيس مجلس الوزراء يبقى غامضا حتى اللحظات الاخيرة، وليس بالضرورة أن يكون رئيس الحكومة من الحزب الأكبر الفائز في الانتخابات، لذا فانه من المهم فهم نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة، وتفسير مدى اتساق هذه النتائج مع المعرفة الانتخابية للأحزاب والناخبين.

القسم الثاني

نتائج المسوحات وتحليل البيانات

خصائص وسمات العينة المسحية

يتضح من خلال استقراء خصائص العينة المسحية ما يأتي :

أولا/ تألفت العينة من (٣٠٥٤) شخصا ومن (٧) محافظات عراقية هي (بغداد، نينوى، كركوك، البصرة، بابل، النجف، ذي قار) وبعد توزيع الاستبانة تبين إن تفاعل العنصر النسوي كان اقل تفاعلا من الرجال، حيث بلغت النسبة الإجمالية للذكور ٦٦٪ وللإناث ٣٤٪، وهذا يدل على إن التفاعل مع الشأن السياسي يزداد لدى الذكور ويقل لدى الإناث، في دلالة على ضرورة تفعيل الشراكة السياسية للمرأة، وتبني برامج تثقيفية تهدف لزيادة الاهتمام بالشأن السياسي لديها.

ثانيا / من تحليل النتائج النهائية تبين إن الفئة العمرية المحصورة بين (٣٠ -٣٩) عام هي اكثر الفئات تأثرا بالشأن السياسي، تليها الفئة المحصورة بين (٢٠ -٢٩)عام، ثم تقل نسبة التأثر تدرجا اعتبارا من الفئة من (٤٠ -٤٩)، وبعدها الفئة من (٥٠ – ٥٩)، يليها الفئة الأقل من (٢٠)، أما اقل الفئات تأثرا فهي فئة الأعمار التي كانت من (٦٠-٦٩)، يليها من هم في فئة (٧٠) عاما فاكثر، وهذه دلالة حسنه على أن المجتمع العراقي يسير باتجاه زيادة الوعي الديموقراطي اذا ما توفرت البيئة الناضجة للاستفادة من ذلك الوعي، وتدعيم اتجاهاته كون هذه الفئات العمرية هي الفئات التي يعول عليها في تطور البناء الديموقراطي للبلاد.

ثالثا / تبين من نتائج الاستبيان فيما يخص التحصيل الدراسي، بان نسبة المشاركة للإجابة على أسئلة الاستبيان حسب ما ورد بالعينة قد جاءت من الأفراد الذين يحملون الدرجات الجامعية الأولية (كلية أو معهد) بما نسبته (٣٦٪)، ثم حملة الشهادة الإعدادية بنسبة (٢١ ٪)، تليها حاملي شهادة المتوسطة بنسبة (١٩.٣٪)، فالابتدائية بنسبة (٦.٢ ٪)، فحملة الشهادات العليا بنسبة (٥.٦ ٪)، وأخيرا من لا يقرأ ولا يكتب بنسبة (١.٩ ٪). ويتضح من النسب أعلاه بان أصحاب المؤهل الجامعي هو اكثر اهتماما من غيره بالشأن العام للبلاد.

رابعا / اتضح من تحليل نتائج الاستبيان – حسب ما ورد بالعينة – بان نسبة المشاركة للإجابة على أسئلة الاستبيان قد وردت مرتفعة لدى الفئات العاملة في القطاع الحكومي بما نسبته (٢١.٦ ٪)، كما تقترب فئتي الطلبة والأعمال الحرة من نسبة الموظفين في درجة الاهتمام ويشكلون ما نسبته (٢٠.٤٪) و (٢٠.٠٪) على التوالي، في حين أشرت النتائج

ضعفا في الاهتمام لدى فئات أخرى مثل ربات البيوت (١٤.٥ ٪) والعاطلون عن العمل بنسبة (٩٪)، يليها شريحة المتقاعدين بنسبة (٨.٢ ٪)، ثم رجال الأمن بنسبة (٤.١ ٪)، وعناصر القوات المسلحة بنسبة (٢.٣ ٪)، وهذا يدلل الحاجة إلى تفعيل عمل القطاع الخاص، وتنويع مصادر النشاط الاستثماري لاستيعاب القوة العاملة الناشئة، وبالتالي تقليل الاعتماد على القطاع الحكومي الذي يثقل كاهل الدولة ويحدد حركتها.

خامسا / لدى تحليل هذه النتائج حسب المحافظات العراقية تبين إن العاصمة بغداد هي الأكثر مساهمة في الاستبيان حيث بلغت النسبة (٣٦.٨ ٪) التي يعود مردها إلى الكثافة السكانية للعاصمة إزاء بقية محافظات العراق كونها تضم اكبر مجتمع حضري في البلاد إزاء بقية المحافظات التي قد تكون كثافتها السكانية في الأرياف اكثر من حواضرها والتي جاءت نسب مساهمتها كالآتي: نينوى (١٧.٤ ٪)، يليها البصرة (١٣٪)، ثم بابل(٩.٧ ٪)، فذي قار (٩.٥ ٪)، ثم كركوك(٧.٢ ٪)، وأخيرا النجف(٦.٦ ٪).

وبالتأسيس على ما تقدم، نجد إن نسبة المساهمة في الاستبيان قد سجلت ارتفاعا لدى فئة الشباب وكذلك لدى الفئات التي تحمل الشهادة الجامعية الأولية، وبان نسبة المساهمة ذاتها ارتفعت في الحواضر الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية، كما هو واضح في العاصمة بغداد ومدن الموصل والبصرة اكثر من الحواضر التي تقل فيها الكثافة السكانية، لكنها تضم في أطرافها مجتمعات ريفية ذات كثافات سكانية مرتفعة في أحيان كثيرة.

و نجد أيضا بان المساهمة قد ارتفعت بشكل ملحوظ لدى شرائح الموظفين والطلبة وأصحاب الأعمال الحرة دون بقية المهن التي توزعت في الاستبيان، الأمر الذي يمنح الدلالة بان الاهتمام ببناء ثقافة سياسية مساهمة لدى الجمهور يمكن أن يسمح بنجاح تجربة التحول الديموقراطي في العراق على نحو يغير من حالة البلاد في المؤشرات الدولية لقياس التحول المذكور، وكذلك الحوكمة السليمة من المؤشرات السلبية إلى المؤشرات الإيجابية مما يشكل تحد واضح إزاء صناع القرار والقوى السياسية في البلاد.

أولا/ محور الأداء والفعالية الحكومية

السؤال الأول / جاء هذا السؤال ليستطلع آراء الجمهور فيما يخص أداء المؤسسات الحكومية وهل تقدم خدماتها لجميع المواطنين دون تمييز، فمع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات في الإجابات على السؤال أعلاه - ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم

(٢-١)- نجد أن غالبية أفراد العينة قد اشروا بان المؤسسات الحكومية لا تعمل على نحو يمكن أن يعد مؤشرا جيدا للحوكمة السليمة ذلك إن نسبة المترددين مضافة إلى نسبة التأثير السلبي على عمل المؤسسات يمنحها الدلالة بان المواطن يعاني من علاقته مع المؤسسات الحكومية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من المناصب والوظائف في الجهاز الحكومي قد أسندت عبر أسلوب المحاصصة أو الوساطة أو استغلال النفوذ مما أدى إلى ضعف عمل تلك المؤسسات فضلا عن انتشار الفساد في مؤسسات الدولة بكل أشكاله وصوره، وهذا يبرر الحاجة إلى تفعيل عمل الحكومة الإلكترونية كونها احد ضمانات العمل المؤسساتي السليم الذي يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين ويوفر فرص متكافئة للجميع وفق معيار الكفاءة والاستحقاق. ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)

وفيما يخص السؤال الثاني / الذي جاء بصيغة أن الحكومة تنشر تقارير دورية عن أداء مهامها بشفافية، فقد جاءت الإجابات - مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات - بعدم الاتفاق على ذلك أو التردد في الإجابة إزاء نسبة ضعيفة من المتفقين مع أن الحكومة تنشر تقارير دورية عن مهامها - ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)- وهذا ما يجعلنا أمام نوعين من التحليل:

الأول، يعود إلى عدم اطلاع الجمهور جراء قصور في ميله للقراءة أو العودة للمصادر وهي حالة مؤشرة في مجتمعات الدول النامية. الثاني، هو عدم كفاية ما تنشره الدولة عن أنشطتها أو أعمالها، وكذلك ما يتعلق بخصائص منتسبيها في كل القطاعات التشريعية والتنفيذية، فضلا عن القصور في تطبيق الاستراتيجيات الوطنية التي من المفترض أن تكون أساسا في كتابة البرنامج الحكومي.

أما السؤال الثالث/ الذي يخص الموظف الحكومي، وهل انه مؤهل بشكل يسمح بالإصلاح والتطوير. فقد جاءت الإجابات بشكل سلبي- ينظر الشكل رقم (٢-١)- مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات لتصل إلى حوالي ٧٠٪ -ينظر جدول رقم (٢-١)- من قناعات الفئة المستهدفة، وهذه دلالة على ان المواطن العراقي مازال يصنف سلبا العديد من ملاكات القطاع الحكومي على انهم لا يمتلكون المؤهلات المطلوبة لأداء مهامهم على نحو سليم، الأمر الذي يتطلب من الحكومة وضع برامج وسياسات للارتقاء بكفاءة وفعالية ملاكاتها في المدى المنظور وكذلك بروز الحاجة إلى أمرين :

الأول / في ضرورة تشكيل مجلس الخدمة العامة الذي يعد البديل الأفضل لهيئة تخطيط القوى العاملة المعطل عملها منذ فترة بعيدة في الدولة العراقية، الثاني / تأكيد الحاجة إلى تفعيل عمل الحكومة الإلكترونية كما ورد أنفا في تحليل السؤال الأول.

وفيما يخص السؤال الرابع / الخاص بالرقابة البرلمانية ومدى إسهامها في إيقاف المقصرين والفاسدين، فقد جاءت الإجابات – مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات – على نحو سلبي بعدم الاتفاق مع قدرة البرلمان في ممارسة دوره الرقابي السليم ، لاسيما على صعيد المساءلة والمحاسبة التي تخضع للتفاهمات بين القوى السياسية أو التقاطع السياسي المحض على حساب المصلحة العامة في الأغلب الأعم - ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)- . وما قضايا سحب الثقة من بعض الوزراء عن ذلك ببعيد، أذ لم تكن صورها إلا مشهدا من مشاهد التقاطع السياسي بين الكتل الذي وجد صداه غير الحميد لدى الجمهور وفقا لما جاء في النسب أعلاه.

أما السؤال الخامس/ والذي جاء لمعرفة مدى استجابة الدولة لمساءلة الشعب عن أداءها وعملها على أحداث التغيير المنشود، فقد جاءت الإجابات مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي إذ تبين من خلال هذه الإجابات بعدم الاتفاق على أن الحكومة مستجيبة لرغبات وتطلعات المجتمع، وانها تعمل على تغيير الواقع نحو الأفضل وهو ما تجلى من خلال التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات الشعبية بكل أشكالها - ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)-. الأمر الذي يتطلب رسم سياسات عامة تشاركية قائمة على التفاعل في تحديد المشكلات العامة وإيجاد الحلول لها (وفق أسلوب من الأسفل إلى الأعلى) حيث دأبت الحكومات العراقية المتعاقبة والمتداولة منذ تأسيس العراق الحديث على اعتماد أسلوب الرسم والتنفيذ من الأعلى إلى الأسفل دوما.

وفيما يخص السؤال السادس/ الخاص باهتمام المواطن العراقي بالمشاركة السياسية، فقد جاءت الإجابات مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو يؤشر وجود الرغبة في المشاركة بحيث إن نسبة الاتفاق مع الاهتمام بالمشاركة جاءت اعلى من نسبة عدم الاهتمام بها وهذه دلالة إيجابية على اهتمام الجمهور بالشأن السياسي إلا أن القصور الذي شاب عمل الحكومات المتعاقبة منذ صدور دستور ٢٠٠٥ الدائم حتى وقتنا الحاضر جعلت نسبة التأرجح هي الأكبر ما بين النسب وهو ما يفسر عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات - ينظر

جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)-، لكن تلك النسب يمكن أن تتحول إلى الاتفاق على المشاركة اذا ما عملت الحكومة والمؤسسات الأخرى على نحو فاعل لزيادة الاقتناع بالمشاركة السياسية لدى الجمهور.

والسؤال السابع / الذي يسال عن الهيئات المستقلة ومدى أداء عملها ودورها بالشكل الأمثل، فقد جاءت الإجابات مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو يقف بالضد من سلامة عملها وأداء أدوارها على نحو يحقق الرضا العام لدى الجمهور - ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)- ومرد ذلك إلى امرين:

الأول / إن جميع مناصب هذه الهيئات التي توصف بانها مستقلة تشغل من قبل مرشحي الأحزاب السياسية وهي غير بعيدة عن آلية المحاصصة التي لا تنسجم مع أهداف عمل هذه المؤسسات. والثاني/ ضعف أداءها وعدم قدرتها على تحمل المسؤولية الكاملة وفقا لما جاء بالدستور، وهو ما تجلى بحادثة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الانتخابات الأخيرة ٢٠١٨، حين تم تجميد عمل مجلس المفوضين مما انعكس سلبا لدى الجمهور عند تقييمه لعمل هذه الهيئات، مما يتطلب وضع استراتيجيات وقوانين لتصحيح مسار عمل هذه الهيئات من قبل السلطات الثلاث بغية ضمان سلامة عمل وأداء هذه المؤسسات.

أما السؤال الثامن / الخاص بشعور المواطن بمسعى الأجهزة الأمنية لتوفير الأمن، فقد جاءت الإجابات مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو إيجابي، إذ بدأ المواطن يشعر بحالة الأمن والاستقرار بعد طرد الإرهاب وتحرير مدن البلاد من سيطرته المقيتة، مضاف إلى ذلك البدء بحملة رفع الحواجز الكونكريتية وفتح شوارع مدينة بغداد الأمر الذي انعكس على شعور المواطن العراقي باستتباب الأمن وهو ما جعل نسبة التصويت ترتفع في هذا الاستبيان. ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١). أما التأرجح بالتصويت ربما مرده إلى حاجة القوى الأمنية إلى المزيد من الدعم لا سيما على صعيد استخدام الوسائل الإلكترونية والمعرفة الشاملة في العمل الأمني، وكذلك أهمية حصر السلاح بيد الدولة، حيث ما زالت بعض مناطق العراق تعاني من حالات تغّول بعض القوى الاجتماعية على بعضها البعض بأسلحة تصنف أحيانا بانها أسلحة متوسطة خطيرة الاستعمال.

وجاء السؤال التاسع / ليستفسر عن: هل الحكومات المحلية تقدم الخدمات اللازمة للمواطنين؟ فقد جاءت الإجابات مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات على نحو سلبي –

ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)، وهو متوقع بسبب تدني مؤشرات التنمية في العراق جراء ضعف الخدمات المقدمة للمواطن في قطاعات الصحة والتربية والتعليم والبنى التحتية الأمر الذي أدى إلى زيادة المطالبات بحل مجالس المحافظات التي تصاعدت وتيرتها مع مأساة حادثة غرق العبارة في مدينة الموصل، ما يلزم السلطات الثلاث اتخاذ جملة تدابير من بينها دراسة مقترحات تقليص عدد أعضاء مجالس المحافظات على نحو يحدد المسؤوليات والقيام بالواجبات بما يضمن تحقيق الرضا العام، فضلا عن ضرورة قيام الحكومة المركزية بمراجعة قضية نقل الصلاحيات إلى مجالس المحافظات وتقييم التجربة بعد فترة من التطبيق بغية ترصين عمل تلك المجالس بما يضمن تمتع المهور بالحكم السليم. ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)

أما السؤال العاشر / فقد جاء ليستطلع آراء الجمهور عن ما اذا كانت الحكومات المحلية اكثر دراية بحاجات المواطنين من الحكومة المركزية، حيث جاءت الإجابات (مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات) على نحو إيجابي – ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)- لان الحكومات المحلية قادرة على تحديد المشكلات في مناطقها وأوليات الحلول، لكن التأرجح يشير إلى إن قصور هذه الحكومات في معالجة هذه المشكلات قد يأخذ هذا المؤشر إلى السلبية كون بعض الحكومات المحلية لم تقم بواجباتها على ما يرام طبقا لحاجات المواطنين كما ورد في السؤال التاسع. ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)

أما السؤال الحادي عشر والأخير / والخاص بالحكومات المحلية ومدى ضمانتها لحقوق الأقليات ،فقد جاءت الإجابات (مع الأخذ بنظر الاعتبار عدد التكرارات)على نحو سلبي لان تلك المجالس غلبت عليها صفة تغّول الأغلبية على الأقلية وفرض سياسية الأمر الواقع – ينظر جدول رقم (٢-١)، والشكل رقم (٢-١)-، الذي انعكس سلبيا على تلك الأقليات بأنماط شتى منها:

- ضعف المشاركة السياسية.
- ازدياد نسبة الهجرة خارج البلاد.

مما يتطلب مراجعة السلطات الثلاث لسياساتها بشأن الأقليات وتفعيل الضمانات دستورية والقانونية بما يطمئن أبناء هذه الأقليات على حقوقهم كمواطنين على قدم المساواة مع أبناء البلد الآخرين من اجل أن تحفظ وحدة البلاد وتماسك نسيجه الاجتماعي.

جدول رقم (٢-١): التكرارات والنسب المئوية لأبعاد محور الأداء والفاعلية الحكومية

رقم الفقرة	الفقرات	لا اتفق		ربما		أتفق	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	المؤسسات الحكومية تقدم خدماتها لجميع المواطنين دون تمييز.	1216	39.82	1190	38.97	648	21.22
2	تنشر الحكومة تقارير دورية عن أداء مهامها بشفافية .	1267	41.49	1166	38.18	621	20.33
3	الموظف الحكومي مؤهل بشكل يسمح بالإصلاح والتطوير	893	29.24	1277	41.81	884	28.95
4	الرقابة البرلمانية أسهمت في إيقاف المقصرين والفاسدين.	1318	43.16	1096	35.89	640	20.96
5	الدولة تستجيب للمساءلة الشعبية وتعمل على التغيير الفعال	1184	38.77	1208	39.55	662	21.68
6	المواطن العراقي يهتم بالمشاركة السياسية	817	26.75	1283	42.01	954	31.24
7	الهيئات المستقلة تؤدي دورها بالشكل الأمثل	1069	35.00	1302	42.63	683	22.36
8	يشعر المواطن بمسعى الأجهزة الأمنية لتوفير الأمن	732	23.97	1267	41.49	1055	34.54
9	تقدم الحكومات المحلية الخدمات اللازمة للمواطنين.	1095	35.85	1268	41.52	691	22.63
10	الحكومات المحلية أكثر دراية بحاجات المواطنين من الحكومة المركزية.	841	27.54	1313	42.99	900	29.47
11	الحكومات المحلية ضامنة لحقوق الأقليات.	929	30.42	1324	43.35	801	26.23

شكل رقم (٢-١): يوضح النسب المئوية لأبعاد محور الأداء والفاعلية الحكومية

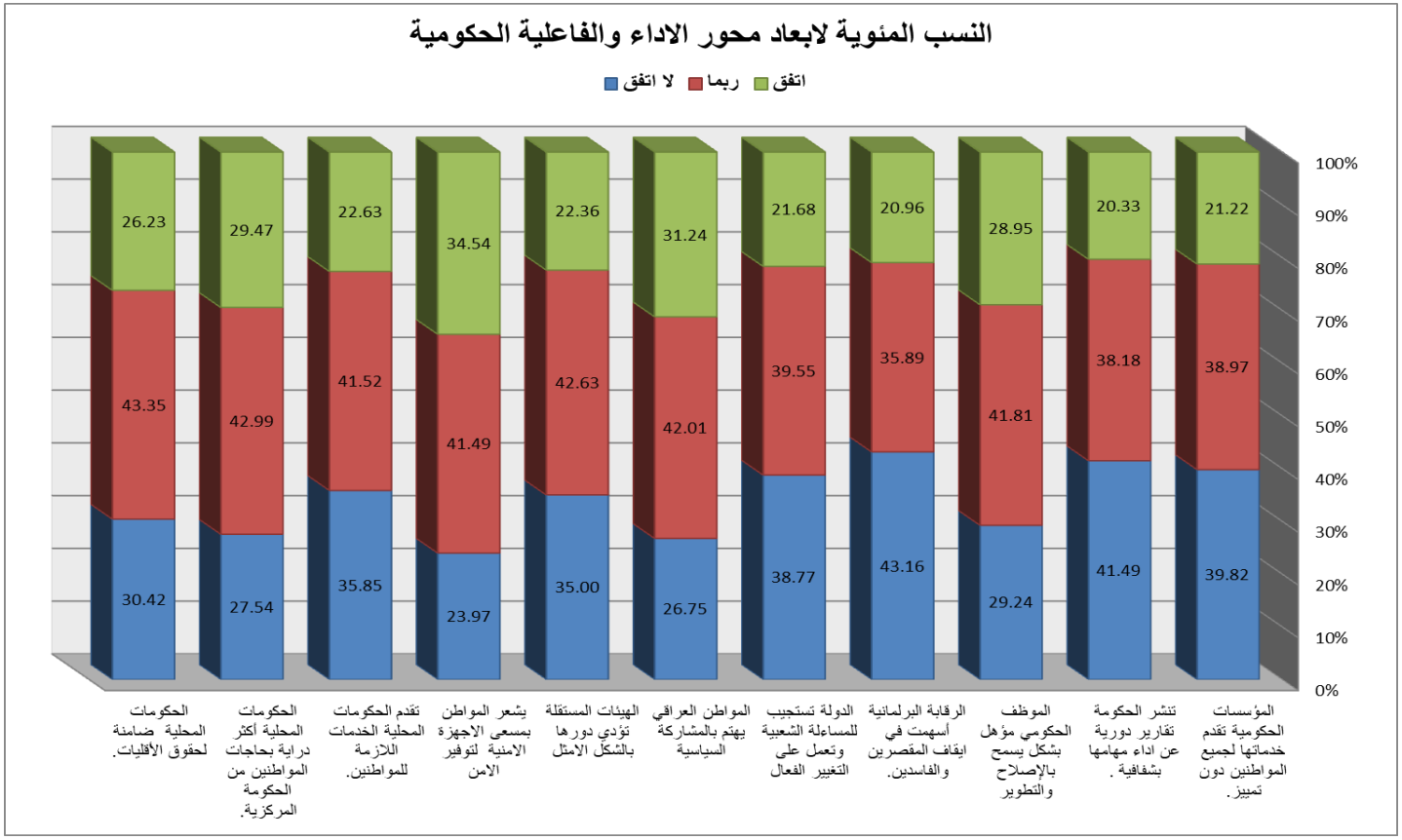

جدول رقم (٢-٢): الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لمحور الأداء والفاعلية الحكومية

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	المؤسسات الحكومية تقدم خدماتها لجميع المواطنين دون تمييز.	4.07	3.79	93.23
2	تنشر الحكومة تقارير دورية عن أداء مهامها بشفافية.	3.94	3.79	96.06
3	الموظف الحكومي مؤهل بشكل يسمح بالإصلاح والتطوير.	4.99	3.81	76.52
4	الرقابة البرلمانية أسهمت في إيقاف المقصرين والفاسدين.	3.89	3.85	98.90
5	الدولة تستجيب للمساءلة الشعبية وتعمل على التغيير الفعال.	4.15	3.79	91.50
6	المواطن العراقي يهتم بالمشاركة السياسية.	5.22	3.80	72.77
7	الهيئات المستقلة تؤدي دورها بالشكل الأمثل.	4.37	3.73	85.50
8	يشعر المواطن بمسعى الأجهزة الأمنية لتوفير الأمن.	5.53	3.79	68.52
9	تقدم الحكومات المحلية الخدمات اللازمة للمواطنين.	4.34	3.77	86.82
10	الحكومات المحلية أكثر دراية بحاجات المواطنين من الحكومة المركزية.	5.10	3.77	74.06
11	الحكومات المحلية ضامنة لحقوق الأقليات.	4.79	3.76	78.45
	محور الأداء والفاعلية الحكومية	4.58	2.54	55.37

شكل رقم (٢-٢) الوسط الحسابي لأبعاد محور الأداء والفاعلية الحكومية

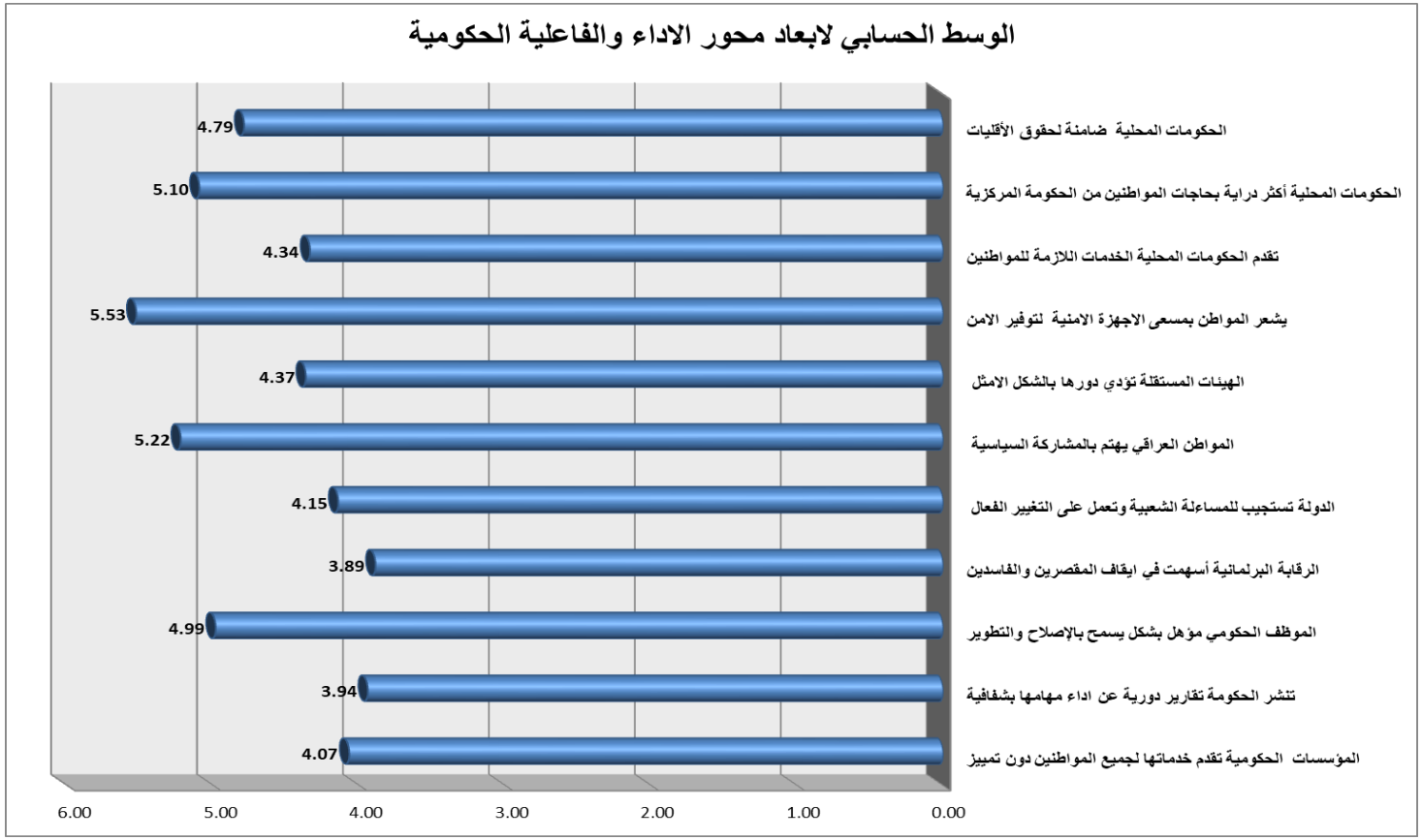

ثانيا/ محور حكم القانون

بالنسبة للسؤال الأول، المواطنون متساوون أمام القانون، نجد أن النسبة الأكبر من العينة المستجوبة (٤٠.٩٣٪) لا تتفق والعبارة، أي ترى انه لا وجود للمساواة أمام القانون، في حين أشار(٣٦.٥٤٪) إلى الإجابة ب ربما، وكانت نسبة (٢٢.٥٣٪) تتفق مع العبارة. ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣). ونجد إن ذلك يعود إلى الانتقائية في تطبيق وإنفاذ القوانين، وربما في بعض الحالات بشكل مزاجي، وكذلك إن الفرص المتوفرة للمواطنين ليست واحده، وأشار بعضهم إلى مسألة التفاوت في الرواتب بين الفئات المتماثلة، وكذلك التقاعد وغيرها، وهذا يضرب أساس القواعد القانونية التي تفترض العمومية والتجريد لوجودها أساسا.

بالنسبة للسؤال الثاني، إن القانون هو المرجع الوحيد وليس الطائفة أو القومية أو العشيرة، فإننا نجد إن اعلى نسبة للإجابات كانت ربما بواقع (٣٥.٧٩٪)، في حين لم يتفق مع العبارة (٣٥.٦٦٪) وهي نسبة مرتفعة وذات دلالات خطيرة، وأخيرا جاءت إجابة اتفق بواقع (٢٨.٥٥٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، ويرجع أسباب تلك النسب إلى ضعف تطبيق القانون وإنفاذه، وضعف أجهزة الدولة، وتغلغل الولاءات الفرعية داخلها، فكلما ضعفت الدولة اتجه الأفراد إلى الاحتماء بالولاءات الضيقة، وكذلك أن العرف اصبح في بعض الأحيان اقوى من القانون، فوجود الفصل العشائري والدكة العشائرية بشكل واسع أدت إلى هكذا نتائج، رغم أن التشريع جعل من الدكة العشائرية مثلا جريمة إرهابية وليست جنائية فقط، وكذلك عدم الاحتكار الشرعي من قبل الدولة لوسائل العنف ووجود السلاح بيد العشائر وغيرها.

أما السؤال الثالث، معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم تتم وفقا لحكم قضائي، فان الإجابة بربما كانت الأعلى بنسبة (٣٩.٢٣٪)، وجاءت نسبة اتفق بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٣.١٧٪)، وأخيرا إجابة لا اتفق بنسبة (٢٧.٦٠٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهذه النسبة أيضا مرتفعة نتيجة الصورة الذهنية لدى بعض المواطنين، والتي تشير إلى وجود إجراءات تقوم بها بعض الأجهزة الأمنية كتصرفات فردية، فضلا عن تداخل الصلاحيات بين الكثير من المؤسسات، وقلة عديد القضاة في مراكز الاحتجاز.

أما السؤال الرابع، الموظفون يمتلكون الثقافة القانونية اللازمة لأداء وظائفهم، فقد جاءت ربما بالمرتبة الأولى بنسبة(٤٢.٤٧٪)، في حين جاءت الإجابة بلا اتفق بنسبة (٢٩.١٧٪) بالمرتبة الثانية، وجاءت إجابة اتفق بالمرتبة الثالثة بنسبة (٢٨.٣٦٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-. وقد يكون قلة الدورات القانونية، ونقص المعرفة الوظيفية، وعدم نشر التعليمات والضوابط لاطلاع الموظفين عليها وراء هذه النسب.

أما بالنسبة للسؤال الخامس، المحاكمات علنية ولاوجود لمحاكمات خاصة، فكانت إجابة ربما بالمرتبة الأولى وبنسبة (٣٨.٢٤٪)، ولا اتفق ثانيا بنسبة (٣٦.٨٠٪)، وأخيرا لا اتفق بنسبة (٢٤.٩٥٪)– ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهو تطور مهم إذ إن المحاكمات وعلانيتها هي أسس من أساسيات الأمن، ووجود بعض الاستثناءات بسبب وجود بعض الإجراءات كالمحاسبة وغيرها خارج اطار المحاكم فضلا عن الفصول العشائرية.

فيما يخص السؤال السادس، الادعاء العام له دور فاعل ومؤثر في إنفاذ القانون، كانت نسبة ربما في المرتبة الأولى وبنسبة (٤١.٩١٪)، ولا اتفق بنسبة (٣٣.٦٦٪) ثانيا، وبالمرتبة الثالثة كانت الإجابة اتفق بنسبة (٢٤.٤٣٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهذا يعود لحداثة تشريع قانون الادعاء العام العراقي الحالي، فضلا عن تداخل اختصاصاته مع هيئات أخرى، كهيأة النزاهة، ومكاتب المفتشين العموميين، وكذلك إن قانونه سابقا لم يعطه الدور المطلوب.

أما السؤال السابع، يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية بصورة سريعة، فان إجابة لا اتفق كانت الأعلى وبنسبة (٤٢.٦٣٪)، وإجابة ربما ثانيا بنسبة (٣٧.٢٠٪)، أما إجابة اتفق فحلت أخيرا بنسبة (٢٠.١٧٪)، – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهذا الأمر يعود إلى قلة عديد القضاة، وكذلك ضعف في بعض الأحيان لجهاز الإشراف القضائي، فضلا عن أن مدد الطعن ومراحل التقاضي متعددة، وعدم مواكبة إجراءات التقاضي العراقية المدنية أو الجزائية أو الإدارية لتطورات الإدارة القضائية الحديثة.

بالنسبة للسؤال الثامن، قوانين العدالة الانتقالية -مثل المساءلة والعدالة- تطبق بصورة عادلة، كانت إجابة لا اتفق بالمرتبة الأولى وبنسبة (٤٠.٦٤٪)، وإجابة ربما بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٨.٨٧٪)، أما إجابة اتفق فقد حلت ثالثا بنسبة (٢٠.٥٠٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهذا مؤشر خطير لما فيه من انتهاك لحقوق الإنسان والعدالة

الاجتماعية، فضلا عن فشل في تحقيق المصالحة الوطنية من جهة وانتهاك حقوق الضحايا من جهة أخرى، لذلك يجب أن تكون المؤسسات المسؤولة عن هذا الموضوع قضائية وليست سياسية، وان تطبق بعدالة لا انتقائية وتحويل هذا الملف إلى ملف قضائي.

بالنسبة للسؤال التاسع، المناهج الدراسية تتضمن مفردات تساعد على تطبيق القانون بعدالة وجعله ثقافة مجتمعية، جاءت إجابة ربما بنسبة (٤١.٢٩٪)، ولا اتفق ثانيا بنسبة (٣٦.٦١٪)، في حين كانت إجابة اتفق ثالثا بنسبة (٢٢.١٠٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهذا يعود إلى خلو المناهج الدراسية تقريبا في المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية من هكذا مفردات، وعدم وجود الملاكات القادرة على إدخال هكذا مفردات وتدريسها من قبل مختصين بهذا المجال.

أما السؤال العاشر، القضاء مستقل ولا يتعرض إلى تدخلات وضغوطات، فان إجابة لا اتفق جاءت أولا بنسبة (٤٥.٣٨٪)، وإجابة ربما ثانيا بنسبة (٣٤.٤١٪)، وأخيرا إجابة اتفق بنسبة (٢٠.٢٠٪) – ينظر جدول رقم (٢-٣)، وشكل رقم (٢-٣)-، وهذا مؤشر خطير للغاية بسب التداخل في الصلاحيات، والخلل البنيوي في النظام السياسي العراقي، وعدم سيادة القانون بشكل صحيح، والتدخلات السياسية في تعيين القضاة وجهاز الادعاء العام، وعدم وجود الحماية الكافية لهم، فضلا عن ضعف لدى بعض القضاة وخضوعهم لأحزاب سياسية.

جدول (٢-٣): يوضح التكرارات والنسب المئوية لأبعاد محور حكم القانون

رقم الفقرة	الفقرات	لا اتفق		ربما		أتفق	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	المواطنون متساوون أمام القانون .	1250	40.93	1116	36.54	688	22.53
2	القانون هو المرجع وليس الطائفة والقومية والعشيرة .	1089	35.66	1093	35.79	872	28.55
3	معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم تتم وفقا لحكم قضائي .	1013	33.17	1198	39.23	843	27.60
4	الموظفون يمتلكون الثقافة القانونية الضرورية لإداء عملهم	891	29.17	1297	42.47	866	28.36
5	المحاكمات علنية ولا وجود لمحاكم خاصة.	1124	36.80	1168	38.24	762	24.95
6	الادعاء العام له دور فاعل ومؤثر في إنفاذ القانون.	1028	33.66	1280	41.91	746	24.43
7	يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية بصورة سريعة.	1302	42.63	1136	37.20	616	20.17
8	قوانين العدالة الانتقالية – مثل المساءلة والعدالة – تطبق بصورة عادلة .	1241	40.64	1187	38.87	626	20.50
9	المناهج الدراسية تتضمن مفردات تساعد على تطبيق القانون وجعله ثقافة مجتمعية.	1118	36.61	1261	41.29	675	22.10
10	القضاء مستقل ولا يتعرض إلى تدخلات وضغوطات.	1386	45.38	1051	34.41	617	20.20

الشكل (٢-٣): يوضح النسب المئوية لأبعاد محور حكم القانون

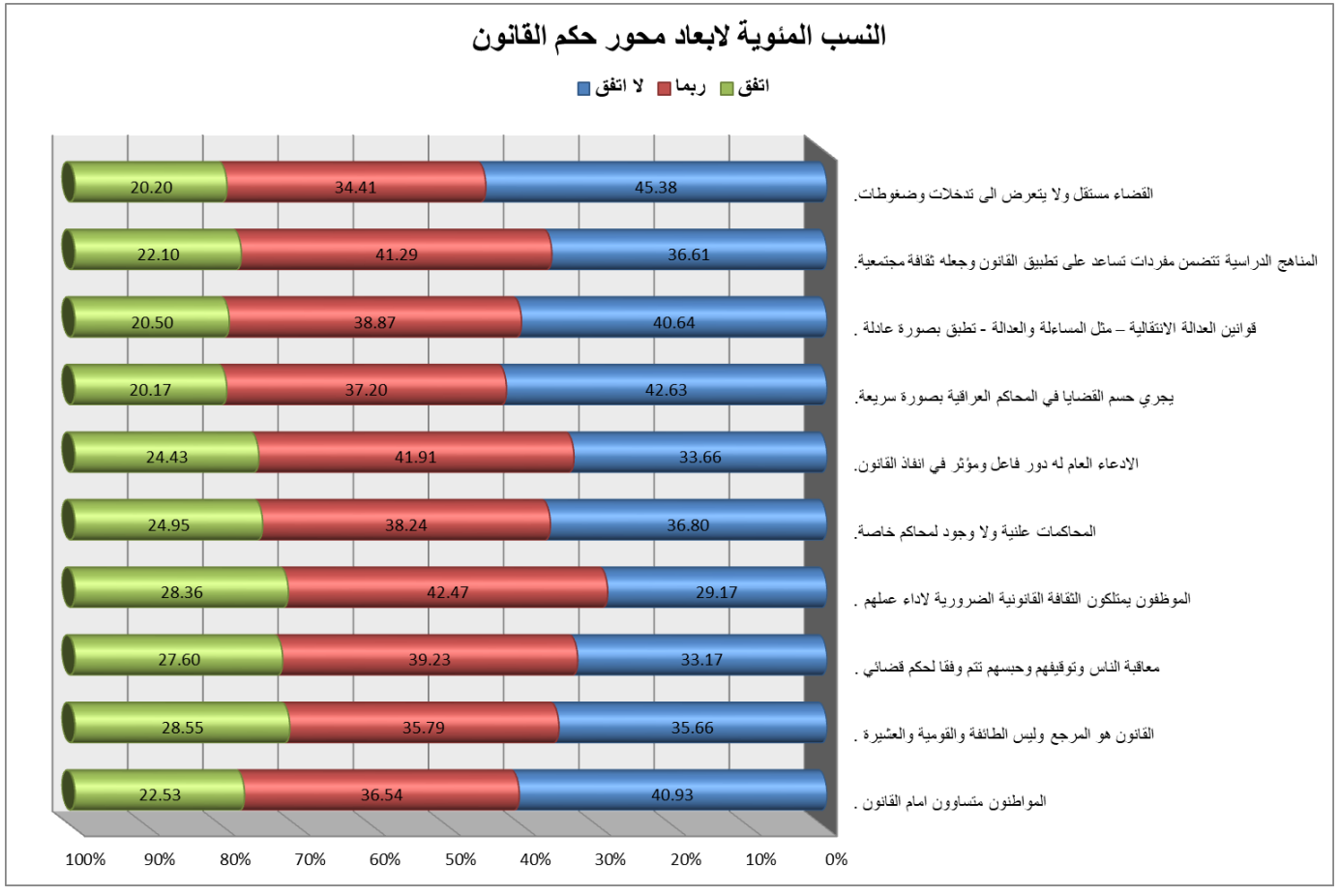

جدول (٢-٤): يمثل الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لمحور حكم القانون

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	المواطنون متساوون أمام القانون.	4.08	3.88	95.00
2	القانون هو المرجع وليس الطائفة والقومية والعشيرة .	4.64	3.99	85.94
3	معاقبة الناس وتوقيفهم وحبسهم تتم وفقا لحكم قضائي .	4.72	3.89	82.35
4	الموظفون يمتلكون الثقافة القانونية الضرورية لإداء عملهم.	4.96	3.79	76.48
5	المحاكمات علنية ولا وجود لمحاكم خاصة.	4.41	3.88	88.15
6	الادعاء العام له دور فاعل ومؤثر في إنفاذ القانون.	4.54	3.78	83.36
7	يجري حسم القضايا في المحاكم العراقية بصورة سريعة.	3.88	3.80	98.03
8	قوانين العدالة الانتقالية – مثل المساءلة والعدالة– تطبق بصورة عادلة.	3.99	3.78	94.62
9	المناهج الدراسية تتضمن مفردات تساعد على تطبيق القانون وجعله ثقافة مجتمعية.	4.27	3.76	88.02
10	القضاء مستقل ولا يتعرض الى تدخلات وضغوطات.	3.74	3.85	102.89
	محور حكم القانون	4.32	2.73	63.19

الشكل (٢-٤): يوضح الوسط الحسابي لأبعاد محور حكم القانون

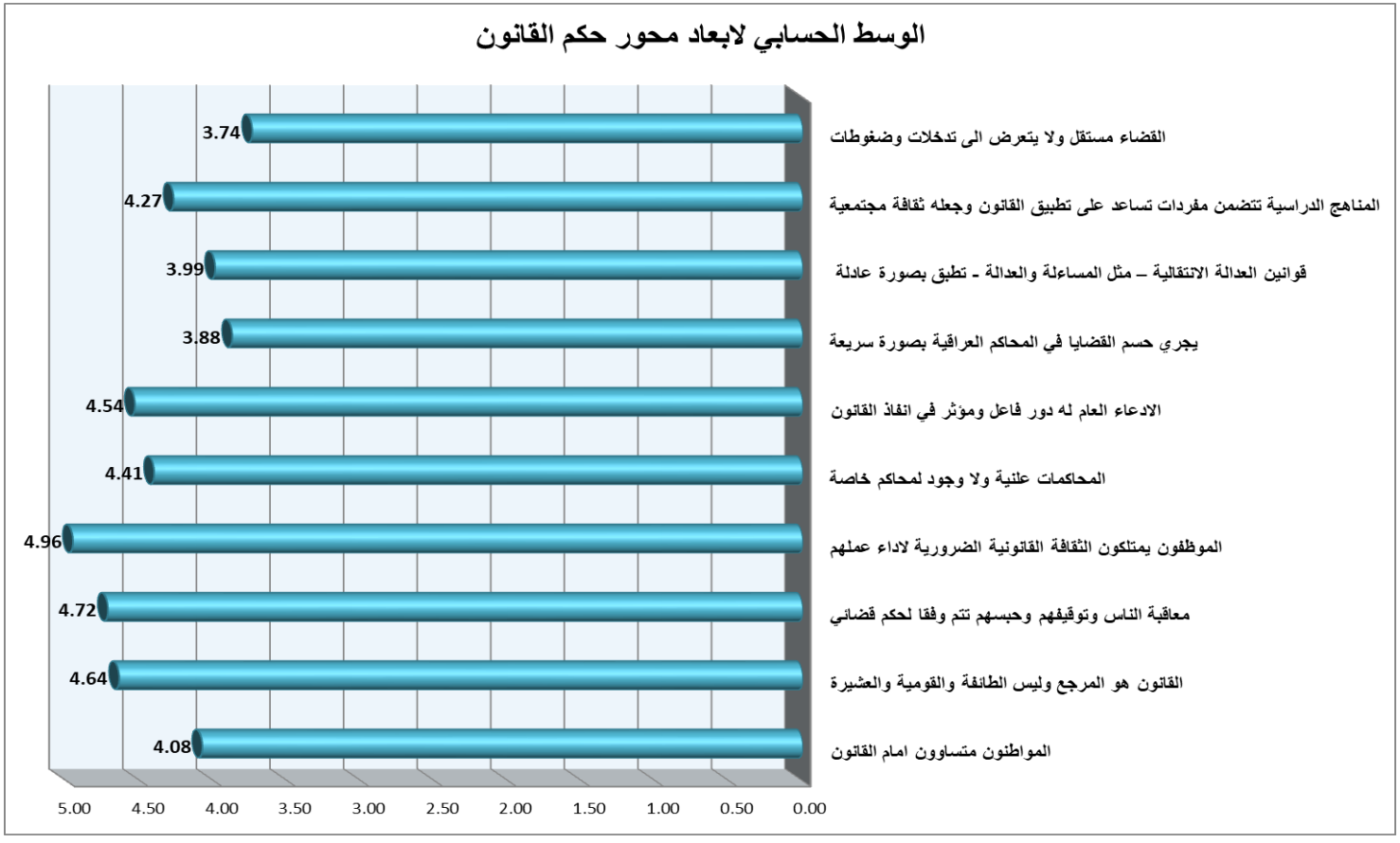

ثالثا/ محور الاستقرار الاقتصادي

اذا ما أخذنا بجدول الأوساط الحسابية لمحور الاستقرار الاقتصادي –ينظر جدول رقم (٢-٦)، وشكل رقم (٢-٦) نلاحظ أنها تقع بين الحد الأدنى (٤.١٨)، وبين الحد الأعلى (٥.٦٧)، وبمتوسط عام بلغ (٤.٧٥)، مما يشير إلى أن المؤشرات تقترب في المجمل من مستوى المنتصف البالغ (٥) درجات من مجموع الكلي البالغ (١٠) درجات ، وهو دلالة على وجود مستوى عام يقترب من الحد الوسط في قياس حالة الاستقرار الاقتصادي في العراق للعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩، وأن كان لم يصل إلى الحد المتوسط تماما، وهذا يعكس وجود اختلالات عديدة في الوضع الاقتصادي في العراق تتطلب تحديد الظروف، والعوامل التي تُحيد بالاقتصاد عن الاستقرار، وبالأخص عدم فاعلية السياسات النقدية والمالية، وضعف الموقف المالي وزيادة أعباء الديون، وضعف تطور السوق المالي، وانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات البطالة، فضلاً عن عجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعجز مزمن في الموازنة العامة، و أنخفاض مستوى النمو الاقتصادي.

بكلمة أخرى فأن اختلال بنية وتركيب الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي يكون نتيجة اختلال الموازنة العامة لمدة طويلة، وهذا ناجم عن الإرباك في تركيب وإعداد الموازنة العامة، وغياب منهج تنموي متناسق لإعدادها. وبذلك فإن اختلال الموازنة العامة يظهر تأثيره في الاقتصاد العراقي من خلال التأثير في الكثير من متغيرات الاقتصاد الكلي.

واذا ما انتقلنا إلى تحليل جدول النسب المئوية لأبعاد محور الاستقرار الاقتصادي، أتفق اغلب المبحوثين مع السؤال الذي ينص على أن عجز الموازنة العامة للدولة سببه الإنفاق الحكومي، فقد جاءت الإجابات (لا اتفق ٢٦.٠٠٪، ربما ٣٤.٦٨٪، أتفق ٣٩.٣٣٪)– ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)، ويعزى ذلك إلى عدم مواكبة الموارد والإيرادات العامة للنمو الحاصل في النفقات العامة، وتزايد حجم الإنفاق العام وتنوعه، وارتفاع نسبة النفقات الجارية في الموازنات العامة إلى إجمالي النفقات العامة، وغياب سياسة ترشيد الإنفاق العام وضعف كفاءته، وانتشار حالات الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الحكومية، وما رافق ذلك من هدر للمال العام، الأمر الذي أدى إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام .

وعند سؤال المستطلعين عن بيع الدولار في مزاد العملة أدى إلى تحقيق استقرار نسبي في أسعار السوق، كانت الإجابات متأرجحة، وتميل إلى التشكيك، (لا اتفق ٢٧.٧٧٪، ربما ٤٣.٦٥٪، أتفق ٢٨.٥٩٪)– ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)–، فعلى الرغم من الاستقرار النسبي لسعر صرف الدولار الأمريكي في السوق العراقي ، إلا أن مزاد العملة في العراق وصف بأنه احد اهم أشكال الفساد وغسيل الأموال وتهريبها وفقا لتقارير دولية ولجان تحقيق نيابية، حيث صدرت عقوبات من البنك المركزي ومن جهات دولية بحق عدة مصارف وشركات مالية وتجارية بسبب عمليات غسيل وتهريب أموال ناجمة عن بيع وشراء العملة في مزاد البنك المركزي، ناهيك عن توسع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق، وهو ما تستفاد منه جهات تسهم في تمويل قوى سياسية وحتى إرهابية بشكل غير مشروع، مما أنعكس على هدر كبير في المال العام، واسهم في تعزيز الفساد المالي، وبالتالي اثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي وفرص التنمية في العراق.

ولا يتفق اغلب المبحوثين مع السؤال الذي يشير إلى أن زيادة الضرائب والرسوم أدت إلى تقديم خدمات عامة للمواطنين، فقد كانت الإجابة (لا اتفق ٤١.٥٢٪، ربما ٣٥.٤٦٪، أتفق ٢٣.٠٢٪)– ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)–، و كمثال على ذلك فأن رفع قيمة بطاقات الشحن مسبقة الدفع للاتصالات الخليوية بمختلف الفئات، وبزيادة تبلغ ٢٠٪ عن سعرها السابق، لم يقابلها أي تحسن في الخدمات التي تقدمها شركات الاتصالات، فضلا عن أن الدولة فرضت ضريبة المبيعات على شركات الاتصالات وليست على المستخدمين، إلا أن تلك الشركات حولتها مباشرة إلى بطاقات الدفع المسبق، مما اعتبرها البعض "سرقة علنية"، ناهيك عن عدم تسديد العديد من تلك الشركات للمستحقات المالية والديون المترتبة بذمتها للدولة، الأمر الذي ينطبق على خدمات الأنترنت، التي تمثل كلفة باهظة للمواطن، مقابل خدمات ضعيفة، حيث كشفت هيئة النزاهة مؤخرا، أكبر عملية تهريب لسعات الإنترنت في العراق، ونفذت عملية أسفرت عن ضبط مدير موقع شركة (إيرثلينك) متلبسا بالجرم المشهود. الأمر الذي يعود لضعف رقابة المؤسسات الحكومية المختصة، والفساد المالي والإداري المستشري.

وقد عبرت النسبة الأكبر من المبحوثين عن عدم اتفاقها مع السؤال عن أن زيادة الإنتاج النفطي أدى إلى تحسين مستوى المعيشة، حيث كانت الإجابة (لا اتفق ٣٦.٧٧٪، ربما

٣٨.٣٨٪، أتفق ٢٤.٨٥٪)– ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، ففي ظل تصاعد الإنتاج النفطي، حيث بلغ متوسط صادرات البلاد من النفط ٣.٧٢٦ مليون برميل يوميا في ديسمبر ٢٠١٩ في زيادة عن الأشهر السابقة، وصل معدل البطالة الوطني إلى عتبة ١٦٪، أي حاجة ٢.٥ مليون عراقي إلى العمل، بينما كانت نسبة بطالة الشباب نحو ٣٦٪ من معدل البطالة الوطني، وفقا لتقديرات البنك الدولي لعام ٢٠١٨، الأمر الذي يرتبط بسوء إدارة الاقتصاد العراقي، والفساد الإداري والمالي الذي أستنزف موارد وإمكانات الدولة بشكل كبير، فضلا عن عدم وجود استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية.

أما عند سؤال المبحوثين عن تأهيل الشركات الصناعية المملوكة للدولة تعزز التنمية الاقتصادية، كانت الإجابة (لا اتفق ٢٧.١٨٪، ربما ٣٩.٣٣٪، أتفق ٣٣.٥٠٪) – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، الأمر الذي يعكس وجود تصورات متباينة، حيث تعبر نسبة واضحة عن ضرورة تأهيل الشركات الإنتاجية والخدمية في القطاع العام، كعامل في تعزيز التنمية الاقتصادية، في ظل محدودية و تلكؤ عملية الخصخصة، ومشاكل ومعوقات عمل القطاع الخاص، فضلا عن ضرورة الدور التدخلي للدولة في هذه المرحلة الانتقالية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي-الاجتماعي، وضمان حقوق العاملين في هذا القطاع، هذا من جانب، ومن جانب ثاني، تمثل الإجابات انعكاسا لإخفاق الدولة في تأهيل شركات القطاع العام، حيث تشير البيانات في العام ٢٠١٥ إلى أن من بين ما مجموعه ١٧٦ شركة من الشركات المملوكة للدولة على الصعيد الوطني، فأن ٤٤ شركة فقط مربحة للدولة، وهي شركات تعود إلى ١٤ وزارة، بما في ذلك وزارة الصناعة والمعادن، ووزارة الكهرباء، والنفط، والمالية. حيث تفتقر العديد من الشركات للبنية التحتية الأساسية، وهي غير صالحة للتنافس في السوق الحديثة، فضلا عن اتجاه العديد من الوزارات لاستيراد احتياجاتها أو شرائها من الأسواق، بدلا عن الشراء من مؤسسات القطاع العام، بسبب العمولات و الفساد المالي.

وعند سؤال المستطلعين بان القطاع الخاص لديه فرص عمل في العراق، كانت الإجابة (لا اتفق ٢٧.٨٧٪، ربما ٤١.٦٢٪، أتفق ٣٠.٥٢٪) – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، حيث تشير النتائج إلى تباين في الاعتقاد بان الفرص متاحة للقطاع الخاص في ممارسة العمل الاقتصادي، وهو احد اهم المؤشرات للتحول الديمقراطي بآلياته الاقتصادية،

حيث كانت الإجابات محايدة بالأغلب، وهذا مرده إن القطاع الخاص لدية الأفق القانوني والتشريعي لممارسة الأعمال إلى حد ما، لكن البيئة لازالت غير مواتية بشكل كبير ومشجع، وهو ما سيتم التطرق له في الأسئلة اللاحقة عن الخصخصة، والثقة بالقطاع المصرفي، وتكافؤ الفرص، وهي عوامل ذات تأثير مباشر على عمل القطاع الخاص في العراق، ناهيك عن سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي ومركزية هذا النشاط بشكل جلي.

أما ما يخص السؤال بأن الحكومة تطور باستمرار برنامج الحماية الاجتماعية، بوصفها من اهم وسائل إدارة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، واحد اهم مقومات التحول الديمقراطي، فقد أعرب أغلب المبحوثين عن عدم ثقتهم بفاعلية البرنامج الحكومي للحماية الاجتماعية ، فقد كانت الإجابات (لا اتفق ٣٧.٨٨٪، ربما ٣٨.٥٤٪ ، و ٢٣.٥٨٪ أتفق) – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، حيث تشير الإجابات إلى الغياب الواضح في دور شبكة الحماية الاجتماعية التي تتوفر للمواطن العراقي، رغم زيادة المبالغ الحكومية المخصصة للبرنامج، والإصلاحات القانونية، وإضافة فئات جديدة في القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٤، إلا أن الانطباع السلبي لدى المستطلعين جاء بسبب وجود عوامل عديدة منها ارتفاع معدلات البطالة، والفقر في العراق، فضلا عن وجود معوقات عدة منها طول انتظار المعيل للراتب، وكثرة مراجعاته مما يضطره إلى إتباع طرائق ملتوية للحصول على الإعانة، كما يقتصر الراتب على الإعانة الممنوحة بجميع المشمولين، ولا يتضمن إعانات مالية ضمنية، ولا توزع خلاله مواد عينية، ولا توجد صناديق ضمان صحي.

فقد شكك أغلبية المستجوبين بأن الفرص الاقتصادية متاحة للجميع بشكل متساوي، وكمعدل للإجابات فإن ذلك يعني بأن المشكلة واضحة في مسالة تكافؤ الفرص الاقتصادية بين أفراد المجتمع، فعند سؤال المستطلعين عن التكافؤ في الحصول على فرصة العمل، أجاب ما يقارب (٣٤.٩٪) بالنفي، و بنسبة مقاربة كانت الإجابة بـ(ربما) والتي بلغت (٣٩.٢٩٪)، بينما أيد وجود تكافؤ في الحصول على فرص العمل سوى (٢٦,٦٢٪) منهم – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، فقد ظل مبدأ تكافؤ الفرص في العراق يعاني التغييب والإهمال لمدة طويلة من الزمن، ذلك أن حصول المواطن على الفرص، خصوصاً الفرص الاقتصادية كالحصول على فرصة استثمارية، أو وظيفة في القطاع الحكومي أو الخاص، هو أمر لا يعتمد على أساس حاجته أو كفاءته، بل على معايير المحسوبية والمنسوبية بناءً على

الانتماء السياسي أو الديني أو الطائفي أو العشائري أو المناطقي أو الشخصي وغيرها، ما أدى إلى تعطيل الكثير من الموارد، وأهمها الموارد البشرية، حيث لجأ البعض منها إلى الهجرة والهروب، والبعض الآخر ظل معطلاً عن العمل حتى بين صفوف حملة الشهادات العليا التي تجاوز عدد المعطل منها (٤٠٠٠) حامل شهادة عليا، فما بالك بالنسبة للشرائح الأخرى.

وعن أثر عملية الخصخصة في توفير فرص عمل للمواطنين، وهذا اتجاه يؤسس إلى اقتصاد السوق، وهو -إلى حد ما- من اهم ركائز التحول الديمقراطي حيث يؤسس إلى الملكية الخاصة، والرشادة باستخدام الموارد، فقد كانت آراء المستطلعين سلبية بنسبة عالية إذ بلغت (٣٨.٤٧٪) – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، نتيجة سوء إدارة الاقتصاد العراقي، وعدم وجود البيئة الملائمة لإنجاح الخصخصة، ففي ظل غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للدولة العراقية، وطبيعة الطبقة الاقتصادية التي يغلب عليها المستغلين والطفيليين والسماسرة المرتبطين بنظام المحاصصة الطائفية، وضعف أو غياب الاستثمارات الحقيقة الأجنبية والمحلية ، بسبب الفساد المالي والإداري وعدم الاستقرار الأمني، فضلا عن عدم اكتمال البيئة القانونية اللازمة، وتردي البنية التحتية، والبيروقراطية الحكومية المستحكمة، هذا من جانب، ومن جانب أخر يلاحظ بأن هذا الاتجاه فوقي يحتاج في العراق إلى زمن للتحول، والى ادراك مالكي وسائل الإنتاج ورأس المال الوطني للدور الإيجابي لهم في التحول، والذي لازال في العراق ببدايات تطوره، كل ذلك ولد قناعة لدى المستطلعين خصوصا والمواطنين عموما بصعوبة تحقيق النتائج الإيجابية المرجوة من عملية الخصخصة في العراق، بل أن النتائج قد تكون معاكسة تماما. إلا أن علينا أن لا نغفل النسبة التي أيدت الاتجاه الإيجابي في توفير فرص العمل الناتجة عن الخصخصة وهي تبلغ (٢٢,٠٧٪) من مجمل العينة – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، حيث أن الانطباع الشعبي قد ينصرف أحيانا إلى القطاع الخاص عند الحديث عن الخصخصة، وهي مشاريع قد وفرت فرص عمل على صعيد الشركات، والمصارف، والوكالات التجارية، والمؤسسات الإعلامية الخاصة، والمنشئات الإنتاجية الزراعية والصناعية على محدوديتها، فضلا عن قطاع الخدمات والفنادق والنقل والبناء – المجمعات السكنية – ..الخ ، وهي في قسم منها كانت نتاج عملية الخصخصة، إلا أن تلك الفرص لازالت محدودة قياسا إلى حجم قوة العمل، فضلا عن التصورات الواردة عن معوقات أخرى تتضح في الأسئلة اللاحقة.

نلاحظ أن الثقة بالبنوك الحكومية والأهلية سجلت مستوى منخفض بلغ (٢٥,٣٨٪) من مجمل المستطلعين – ينظر جدول رقم (٢-٥)، وشكل رقم (٢-٥)-، وهو ما يتوافق مع تقديرات البنك المركزي العراقي التي أشارت إلى أن هناك نحو (٧٧٪) من الكتلة النقدية مخزنة لدى أصحابها بدلاً من أن تكون لدى المصارف العراقية، حيث أعربت عضو اللجنة المالية البرلمانية (ماجدة التميمي) في تصريح لها عن إن "فقدان الثقة بالمصارف الأهلية العراقية، بعد إفلاس عدد منها، وعدم إعادة أموال المودعين، اضطر الكثير من أصحاب الأموال إلى اللجوء إلى المصارف الخارجية"، مطالبة بـ "إعادة النظر بعمل المصارف العراقية والسياسة المصرفية لاستعادة ثقة المواطنين بها"، ويلاحظ العديد من الباحثين إن المصارف الخاصة العاملة حاليا في العراق هدفها تحقيق الربح عبر الحصول على الأموال من مزاد العملة، وليس من أجل دعم الاقتصاد الوطني، بكلمة أخرى أخفاق السياسة المصرفية، وعدم اعتمادها على المعايير الدولية، وضعف مراقبة البنك المركزي لعمل المصارف، كل ما تقدم يتطلب العمل على معالجة المشكلات التي يعاني منها القطاع المصرفي في العراق نتيجة ضعف ثقة المودعين، وتفعيل دورها في النشاط المصرفي المتنوع، خصوصاً في مجالات الاستثمار والتنمية، بما يجعلها قادرة على استقطاب ودائع المواطنين.

جدول (٢-٥): يوضح التكرارات والنسب المئوية لأبعاد محور الاستقرار الاقتصادي

رقم الفقرة	الفقرات	لا اتفق		ربما		أتفق	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	عجز الموازنة العامة للدولة سببه الإنفاق الحكومي.	794	26.00	1059	34.68	1201	39.33
2	بيع الدولار في مزاد العملة أدى إلى تحقيق استقرار نسبي في أسعار السوق	848	27.77	1333	43.65	873	28.59
3	زيادة الضرائب والرسوم أدت إلى تقديم خدمات عامة للمواطنين	1268	41.52	1083	35.46	703	23.02
4	زيادة الإنتاج النفطي أدى إلى تحسين مستوى المعيشة	1123	36.77	1172	38.38	759	24.85
5	تأهيل الشركات الصناعية المملوكة للدولة تعزز التنمية الاقتصادية	830	27.18	1201	39.33	1023	33.50
6	القطاع الخاص لديه فرص عمل في العراق .	851	27.87	1271	41.62	932	30.52
7	الحكومة تطور باستمرار برنامج الحماية الاجتماعية	1157	37.88	1177	38.54	720	23.58
8	أنا متكافئ مع غيري في الحصول على فرص العمل.	1041	34.09	1200	39.29	813	26.62
9	تؤدي الخصخصة إلى توفير فرص عمل للمواطنين	1175	38.47	1205	39.46	674	22.07
10	أثق بالبنوك الحكومية والأهلية	935	30.62	1344	44.01	775	25.38

الشكل (٢-٥): يوضح النسب المئوية لأبعاد محور الاستقرار الاقتصادي

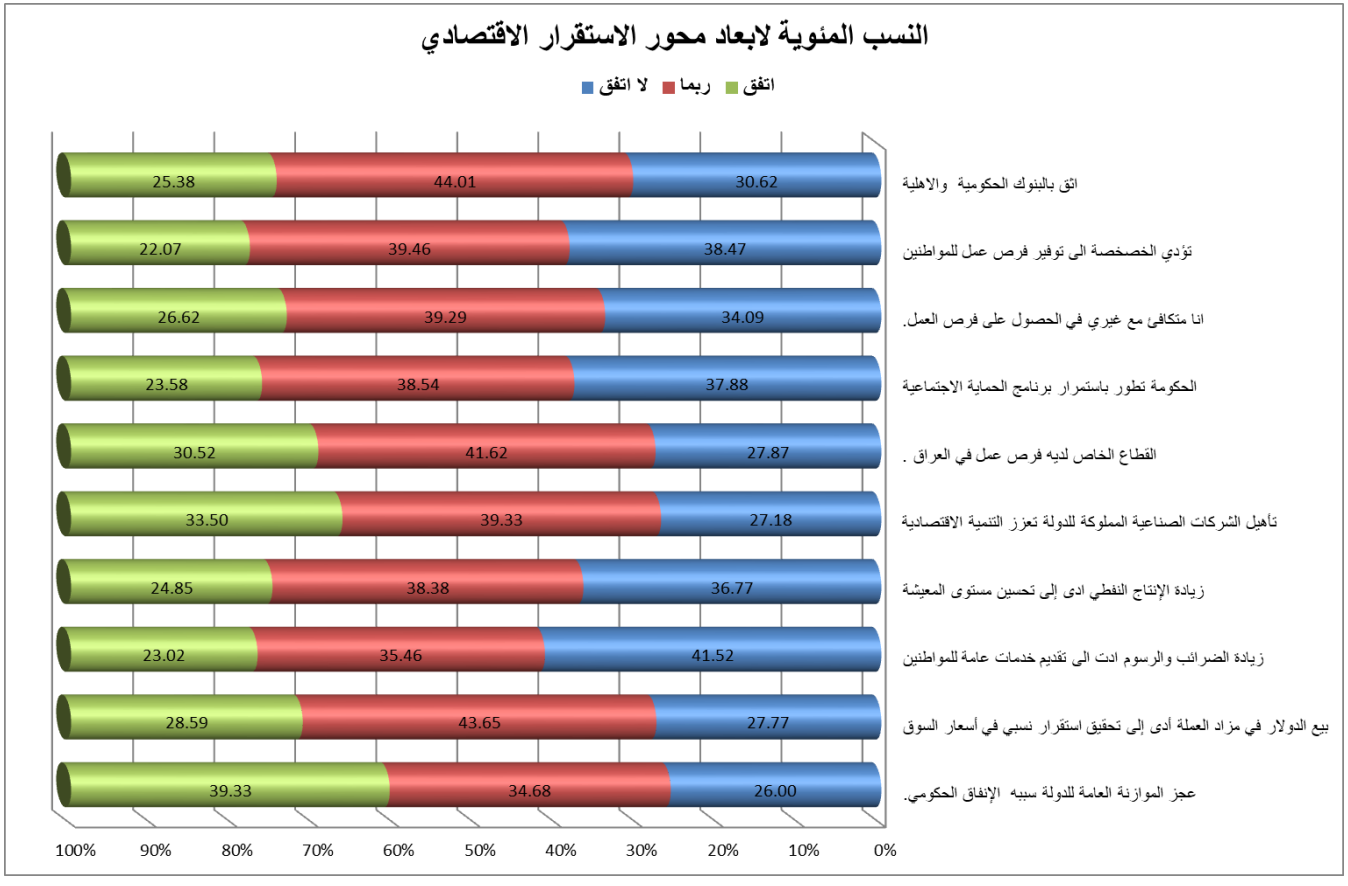

جدول رقم (٢-٦): يمثل الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لمحور الاستقرار الاقتصادي

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	عجز الموازنة العامة للدولة سببه الإنفاق الحكومي.	5.67	3.99	70.35
2	بيع الدولار في مزاد العملة أدى إلى تحقيق استقرار نسبي في أسعار السوق.	5.04	3.75	74.47
3	زيادة الضرائب والرسوم أدت إلى تقديم خدمات عامة للمواطنين.	4.07	3.91	95.94
4	زيادة الإنتاج النفطي أدى إلى تحسين مستوى المعيشة.	4.40	3.88	88.10
5	تأهيل الشركات الصناعية المملوكة للدولة تعزز التنمية الاقتصادية	5.32	3.88	73.03
6	القطاع الخاص لديه فرص عمل في العراق .	5.13	3.82	74.40
7	الحكومة تطور باستمرار برنامج الحماية الاجتماعية.	4.28	3.85	89.97
8	أنا متكافئ مع غيري في الحصول على فرص العمل.	4.63	3.88	83.83
9	تؤدي الخصخصة إلى توفير فرص عمل للمواطنين.	4.18	3.80	91.00
10	أثق بالبنوك الحكومية والأهلية.	4.74	3.73	78.78
	محور الاستقرار الاقتصادي	4.75	2.49	52.45

الشكل (٢-٦): يوضح الوسط الحسابي لأبعاد محور الاستقرار الاقتصادي

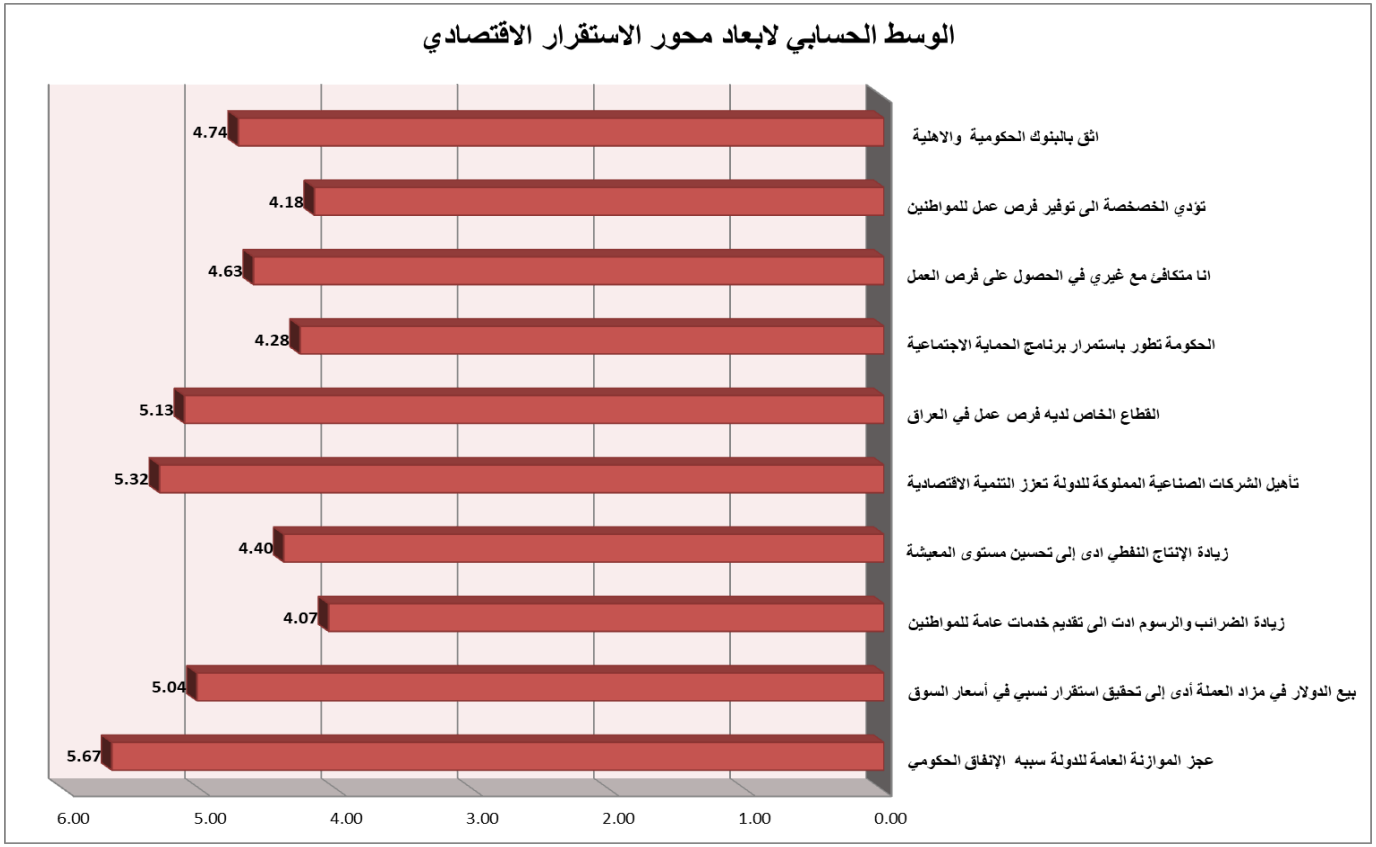

رابعا/ محور الحقوق والحريات المدنية

بالانتقال إلى نتائج أسئلة الاستبيان الخاصة بمحور الحقوق والحريات المدنية اتضح الاتي:

عند سؤال العينة بان حقوق الطفل مكفولة بالعراق، وردت الإجابات على نحو سلبي، حيث بلغت نسبة من أجاب بـ(لا اتفق) (٤١,٤٧٪)، والمتأرجحة (ربما) بلغت (٨٦,٣٣٪)، في حين جاءت الإجابة الأقل (اتفق) بـ (٧٣,١٨٪) - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، ليؤشر ذلك بالعموم إلى خلل كبير في ضمانة حقوق الأنسان في العراق عموما، وحقوق الطفل خصوصا، على الرغم من كفالة الدستور العراقي لحقوق الطفل في المادة (٢٩، أولا، ب)، ولتتفق هذه النتائج مع استبيان حوكمة للعام الماضي (٢٠١٧-٢٠١٨) الذي أتى بنتائج مقاربة، ليدل على عدم تطور أو إيلاء هذا الملف الأهمية الكافية من الحكومة العراقية بشقيها التشريعي والتنفيذي، فضلا عن مفوضية حقوق الأنسان، وليؤشر كذلك، على قناعة عالية لدى الموطن العراقي بان الحكومة غير مهتمة بحقوق الطفل وعنايته، بل عاجزة في بعض الأحيان عن ضمان حقوقه وحمايته، وهذا نتيجة فقدان التشريعات والقوانين اللازمة التي تكفل ذلك، أو عدم إنفاذها إن وجدت، فضلا عن تداخل الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي يشكل بعضها عائقا في إنفاذ القانون. مما يعطي انطباع سلبي نحو عملية التحول الديمقراطي في العراق لاسيما دوليا، نتيجة التزام العراق ومصادقته على اتفاقية حقوق الطفل التي تلزم الدول بان تكون مصلحة الطفل وحقوقه لها الأولوية.

وقاربت إجابات السؤال الثاني للعينة مع السؤال أعلاه، حيث أقر (١٩,٤٥٪) من المبحوثين بان حقوق المرأة أيضا غير مكفولة، وقال (٦٤,٣٤٪) بـ(ربما)، في حين عدّ (١٧,٢٠٪) بانها مكفولة - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، ليظهر ذلك الخلل الكبير في عدم ضمان القانون لحقوق المرأة بشكل كاف، ويوفر الحماية لها مما يلحقها من عنف وتمييز وانتهاكات، وكذلك يبين ضعف الإجراءات المتبعة في هذا الموضوع من قبل الجهات المختصة سواء في تشريع القانون أو إنفاذه، أو الحملات المطلوبة لتوعية المواطن وتثقيفه في مجال حقوق الأنسان والحريات العامة. ليؤشر -كما السؤال السابق- عدم قدرة الحكومة على حماية حقوق المرأة وتعزيزها، وعدم قناعة المواطن من خلال العينة المبحوثة

بقدرة الحكومة في الاهتمام بملف حقوق الأنسان رغم تعدد الجهات ذات الشأن، وهذا يتطلب من الحكومة ومفوضية حقوق الأنسان في العراق تبيان إجراءاتها المتبعة في هذا الملف، وأهم الإنجازات التي تحققت، والتشريعات المطلوبة التي تكفل تحقيقه، وتوضيح العوائق التي تعرقل هذا الملف، وبرامج مجتمعية لزيادة وعي المرأة بحقوقها أولا، وتثقيف المجتمع بتلك الحقوق ثانيا، كل ذلك يجمل باستراتيجية طويلة الأمد هدفها حماية تلك الحقوق وتعزيزها.

واتساقا مع السؤالين السابقين، شككت الفئة الأكبر من العينة المبحوثة من خلال إجابتها بـ(ربما) في معرض ردها على مقولة: أن هناك مساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات، حيث جاءت نسبة إجاباتهم بـ(٤٠,٠٨٪)، في حين رفضت (٣٤,٩٧٪) من العينة المبحوثة بـ(لا اتفق) بان هناك مساواة، وجاءت النسبة الاقل التي ترى بان هناك مساواة (اتفق) في الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل والتي بلغت (٢٤,٩٥٪) - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، مما يؤشر على التفاوت في مستويات الحقوق والواجبات بين المرأة والرجل واقعيا، على الرغم من كفالة الدستور العراقي نظريا لتلك المساواة في المادة (١٤). لتتفق نتائج هذا المؤشر مع نتائج مؤشر حوكمة للعام الماضي، على الرغم من إن نسب الاستبيان الحالي أكثر إيجابية من العام الماضي رغم اختلاف العينة وكبرها. مما يتطلب من الحكومة وضع هذه الملفات في أولوياتها، وبرنامجها الحكومي، وسياساتها العامة، لأنها مؤشرات مهمة وتساعد على الانتقال والتحول الديمقراطي.

وفي معرض الإجابة عن المشاركة السياسية للمرأة متاحة بحرية، جاءت الإجابة المتأرجحة (ربما) بالنسبة الأكبر إذ بلغت (٣٨,٦٤٪)، وبلغت من (يتفق) بانها متاحة وبحرية (٣٢,٥٦٪)، وجاءت النسبة الأدنى التي (لا تتفق) بانها متاحة وبحرية للمرأة بـ(٢٨,٧٢٪)، ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧). وعلى الرغم من إن مؤشر حوكمة للعام الماضي كانت النسبة الأعلى من العينة المبحوثة فيه، ترى بان المشاركة السياسية للمرأة متاحة وبحرية، وهذا مؤشر إيجابي في تطور المشاركة الفعالة للمرأة العراقية في العملية السياسية رغم القيود المتعددة لا سيما الاجتماعية منها، كذلك يؤشر فهم الجمهور العراقي لدور المرأة السياسي وأهميته، ومن خلال فصله عن الأسئلة السابقة التي أتت إجاباتها في الغالب سلبية عن مساواة المرأة وحقوقها، وهذا لا يؤشر لحالة تناقض بقدر ما يؤشر حالة الفرز في المجتمع

لدور المرأة بين المسائل القانونية والاجتماعية للمرأة، والحالة السياسية التي بلغنها بعض النساء في تبوء المراكز المهمة، والمساحة التي أتيحت لهن في هذا المجال.

وشكك (٣٩,٧٥٪) من المبحوثين بـ(ربما) في أجابتهم بان نشاطات المجتمع المدني معززة للديمقراطية في العراق، واتفق ما نسبته (٣٠,٣٥٪) بان نشاطاته معززة للديمقراطية، في حين رأى (٢٩,٩٠٪) بان نشاطات المجتمع المدني غير معززة للديمقراطية حيث جاءت إجاباتهم بـ(لا اتفق) - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، وجاءت هذه النتائج مقاربة لاستبيان حوكمة للعام الماضي، ليبين التفاوت في فهم المواطن لأدوار تلك المنظمات، وأهميتها وما تقوم به، فضلا عما تشكله من جزء رئيس في عملية التحول الديمقراطي ووجوده، على الرغم من ذلك تتعرض بعض تلك المنظمات والقائمين عليها، إلى حملات تشويه وتشكيك بأدوارها وتبعيتها، مما يعيق عملها وتنفيذ أنشطتها على ارض الواقع، رغم ذلك فان المؤشر يعد جيدا إلى حد ما لدور هذه المنظمات في المجتمع.

كذلك شكك (٤١,٨١٪) من المبحوثين بقدرة الحكومة على كفالة حق التعبير عن الرأي والتظاهر من خلال إجاباتهم بـ(ربما)، وجاءت (لا اتفق) بنسبة (٣٤,٧١٪) أي إنها غير قادرة على كفالة تلك الحقوق، وجاءت النسبة الأدنى (اتفق) التي ترى بان الحكومة لها القدرة على كفالة تلك الحقوق إذ بلغت نسبتها (٢٣,٤٨٪) - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، وهذا مؤشر سلبي فيما يتعلق بالحقوق والحريات وقدرة المواطن على استخدامها والتعبير عنها، نتيجة حالات الخطف والاختفاء التي تعرض لها قادة بعض المظاهرات، وحالات التهديد التي يتلقاها بعضهم، كما أن ذلك يتعلق بتأخر تشريع قانون حرية التعبير والتظاهر رغم كفالة الدستور له في المادة (٣٨)، مما ينعكس سلبيا على التحول الديمقراطي في العراق.

وفي معرض الإجابة عن قدرة الإعلام في ممارسة دوره الرقابي على أجهزة الدولة، جاءت النسبة الأكبر بـ(ربما) إذ بلغت (٤٣,٧٥٪) من المبحوثين، في حين نفى (٣٠,٤٢٪) قدرة الإعلام على ممارسة ذلك الدور وجاءت إجاباتهم بـ(لا اتفق)، في حين اقر (٢٥,٨٣٪) وهي النسبة الأدنى ذلك الدور للإعلام - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، واذا ما جمعت إجابات (ربما) مع (لا اتفق) تبلغ النسبة (٧٤,١٧٪) وهذه نسبة عالية تؤشر لخلل كبير في قناعة المواطن العراقي عن دور الإعلام ووظيفته، وهذا نتيجة ملكية وعائدية

بعض وسائل الإعلام، وعدم حياديتها في طرح بعض المواضيع، فلا يمكن لوسيلة إعلامية عائدة لجهة سياسية ما أن تنتقد تلك الجهة أو المسؤول التنفيذي أو السياسي الذي ينتمي لها مها ارتكب من أخطاء، بل تقوم بعض وسائل الإعلام بتلميع بعض صور ممثليهم، ليخلق فجوة ثقة كبيرة بين الإعلام والمواطن، هذه الفجوة بدأت تتسع شيئا فشيئا مع مرور الزمن فضلا عن ضعف قدرات بعض الإعلاميين وغياب النماذج الجيدة للعمل الإعلامي.

كذلك جاءت الإجابة الأعلى متأرجحة للعينة المبحوثة في معرض إجابتها بان الإعلام يعكس مطالب الناس واحتياجاتهم، إذ بلغت (ربما) نسبة (٤١,٧٢٪)، واقر (٣٠,٩٨٪) بان الإعلام يعكس تلك المطالب والاحتياجات، في حين بلغت النسبة الأدنى (لا اتفق) بـ(٢٧,٣١٪) التي تعتبر إن الإعلام ليس لديه القدرة بان يعكس تلك المطالب والاحتياجات - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، واذا ما حاولنا اتباع أسلوب السؤال السابق وجمعنا بين (ربما) و(لا اتفق) تبلغ النسبة (٦٩,٠٣٪) وهي مقاربة في الاتجاه لإجابات السؤال السابق. لتعكس هذه الإجابات في الغالب قناعة المواطنين بان الإعلام يعكس مطالب وحاجات الجهة المالكة والممولة والمناحة، أكثر من حاجات الناس ومطالبها، فأولويات الإعلام بدت للمبحوثين تعكس أولويات الممول لا أولويات المواطن.

وشكك بـ(ربما) ما نسبته (٤٢,٦٣٪) من المبحوثين في معرض إجابتهم بان الإعلام مستقل في العراق، ونفت ما نسبته (٣٥,٧٩٪) من المبحوثين صفة الاستقلالية عن الإعلام العراقي حيث جاءت إجاباتهم بـ(لا اتفق)، في حين أعتقد (٢١,٥٨٪) من المبحوثين باستقلالية الإعلام العراقي وجاءت إجاباتهم بـ(اتفق) - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، وبجمع الإجابتين (ربما) مع (لا اتفق) تبلغ النسبة (٧٨,٤٢٪)، وهذا مؤشر عال وخطير لوصف عدم حيادية وانحياز وتحزب الإعلام العراقي، وبانه إعلام فئوي موجه اكثر مما هو إعلامي وطني جامع، فضلا عن سيطرة الأحزاب السياسية على وسائل الإعلام مما يعزز النتائج السابقة الخاصة بغياب الحرية والمصداقية والاستقلالية، ليؤدي إلى انحياز الإعلام إلى جهة دون أخرى تبعا للملكية الحزبية أو التمويل أو السيطرة الحكومية ليقود إلى سيطرة ما يعرفون بـ(الولائيين للجهة التي ينتمون اليها) على إدارة العملية الإعلامية لأغلب المؤسسات الإعلامية العراقية، إلى جانب الضغوط الممارسة اثر حجب المضامين الإعلامية ممن يعرفون بـ(حراس البوابات) أي القائمين على المؤسسات الإعلامية، والذين يمارسون

دورا رقابيا على المواد الإعلامية التي يحاول الإعلاميون نشرها، ليفتح باب الشك في صدق نوايا تلك المؤسسات الإعلامية والقائمين عليها، ويفقد الثقة بها، والتي تعد أداة بالغة الخطورة اذا فقدت استقلاليتها ومصداقيتها، لاسيما اذا ما تسببت بفتنة أو أزمة من خلال نشر خبرا مفبركا، أو معلومة غير صحيحة.

وعن الإجابة بان الإعلاميين يتمتعون بحماية قانونية كافية، جاءت النسبة الأعلى بـ(ربما) من المبحوثين إذ بلغت (٤٤,٨٩٪)، ونفى (٣٣,٦٩٪) بـ(لا اتفق) بان الإعلاميين يتمتعون بتلك الحماية القانونية، وجاءت (اتفق) بالنسبة الأدنى إذ بلغت (٢١,٤١٪) من العينة والتي ترى الإعلاميون يتمتعون بحماية قانونية كافية - ينظر جدول رقم (٢-٧)، وشكل رقم (٢-٧)-، لتؤكد تلك النسب بان الإعلاميين يعيشون في بيئة خطرة للعمل الإعلامي، وهذا ما اتفق مع تقرير منظمة مراسلون بلا حدود لعام ٢٠١٩ الخاصة بأمن الصحفيين حول العالم، التي صنفت العراق ضمن المنطقة الحمراء (الصعبة جدا) والتي بلغ العراق فيها المركز (١٥٦) من اصل ١٨٠ بلدا، رغم تحسن موقع وترتيب العراق وانتقاله من المنطقة السوداء (الخطرة جدا) لعام ٢٠١٨ والتي بلغ مركزه فيه ١٦٠، إلا أن ذلك يبقي العراق من المناطق الخطرة للعمل الإعلامي. وهذا يتطلب جهود مضنية من السلطات العراقية لتحسين بيئة العمل الإعلامية بما يتفق والمعايير الدولية.

جدول (٢-٧): التكرارات والنسب المئوية لأبعاد محور الحقوق والحريات المدنية

رقم الفقرة	الفقرات	لا اتفق		ربما		أتفق	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	حقوق الطفل مكفولة في العراق.	1448	47.41	1034	33.86	572	18.73
2	حقوق المرأة مكفولة في العراق.	1380	45.19	1058	34.64	616	20.17
3	هناك مساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.	1068	34.97	1224	40.08	762	24.95
4	المشاركة السياسية للمرأة متاحة بحرية.	877	28.72	1180	38.64	997	32.65
5	نشاطات المجتمع المدني معززة للديمقراطية في العراق.	913	29.90	1214	39.75	927	30.35
6	حق التعبير عن الرأي والتظاهر مكفول من قبل الحكومة.	1060	34.71	1277	41.81	717	23.48
7	يمارس الإعلام دوره الرقابي على أجهزة الدولة.	929	30.42	1336	43.75	789	25.83
8	يعكس الإعلام مطالب الناس واحتياجاتهم.	834	27.31	1274	41.72	946	30.98
9	الإعلام مستقل في العراق.	1093	35.79	1302	42.63	659	21.58
10	يتمتع الإعلاميون بحماية قانونية كافية.	1029	33.69	1371	44.89	654	21.41

الشكل رقم (٢-٧): النسب المئوية لأبعاد محور الحقوق والحريات المدنية

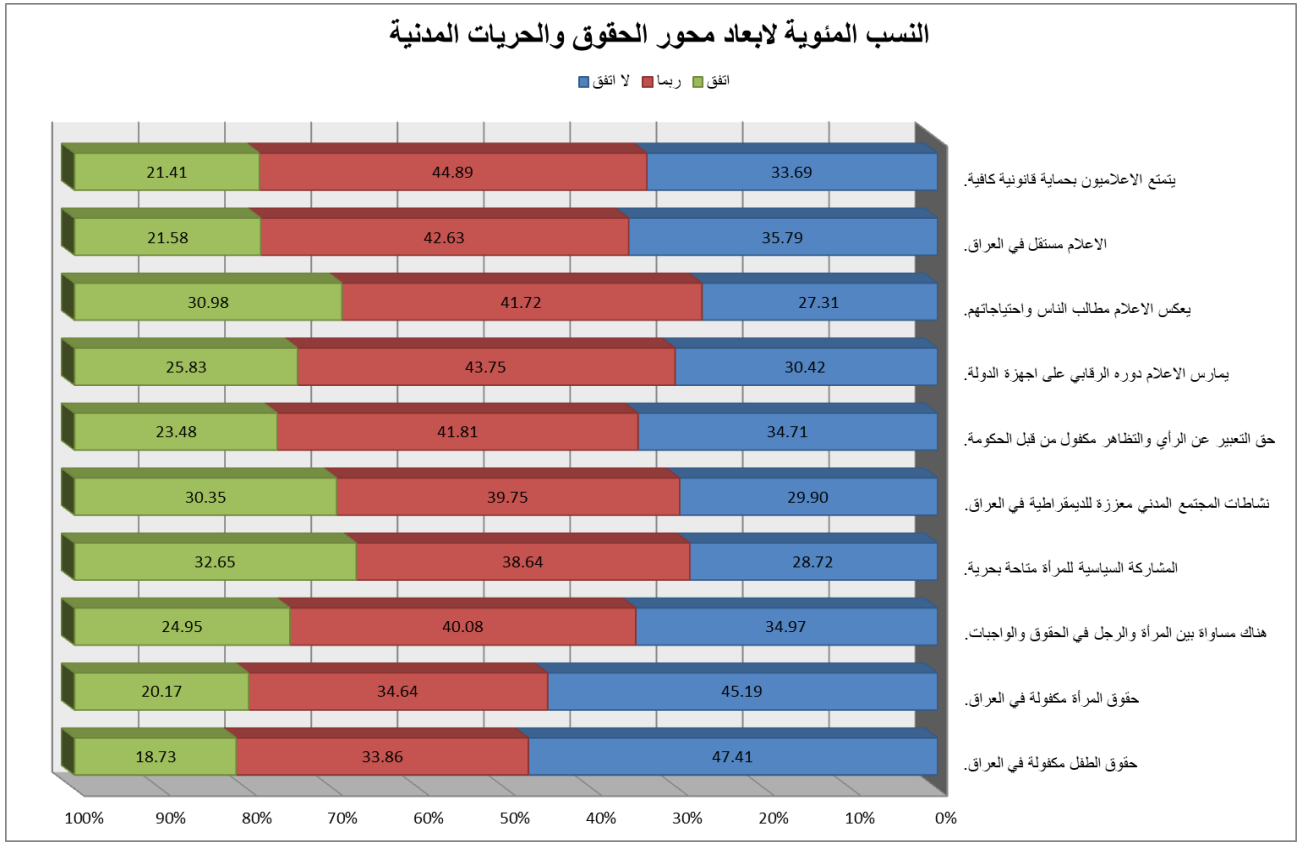

جدول رقم (٢-٨): يمثل الأوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لمحور الحقوق والحريات المدنية

رقم الفقرة	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
1	حقوق الطفل مكفولة في العراق.	3.57	3.81	106.73
2	حقوق المرأة مكفولة في العراق.	3.75	3.84	102.54
3	هناك مساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات.	4.50	3.84	85.32
4	المشاركة السياسية للمرأة متاحة بحرية.	5.20	3.91	75.29
5	نشاطات المجتمع المدني معززة للديمقراطية في العراق.	5.02	3.88	77.28
6	حق التعبير عن الرأي والتظاهر مكفول من قبل الحكومة.	4.44	3.77	85.01
7	يمارس الإعلام دوره الرقابي على أجهزة الدولة.	4.77	3.74	78.47
8	يعكس الإعلام مطالب الناس واحتياجاتهم.	5.18	3.81	73.57
9	الإعلام مستقل في العراق.	4.29	3.72	86.73
10	يتمتع الإعلاميون بحماية قانونية كافية.	4.39	3.66	83.47
	محور الحقوق والحريات المدنية	4.51	2.54	56.39

الشكل (٢-٨): الوسط الحسابي لأبعاد محور الحقوق والحريات المدنية

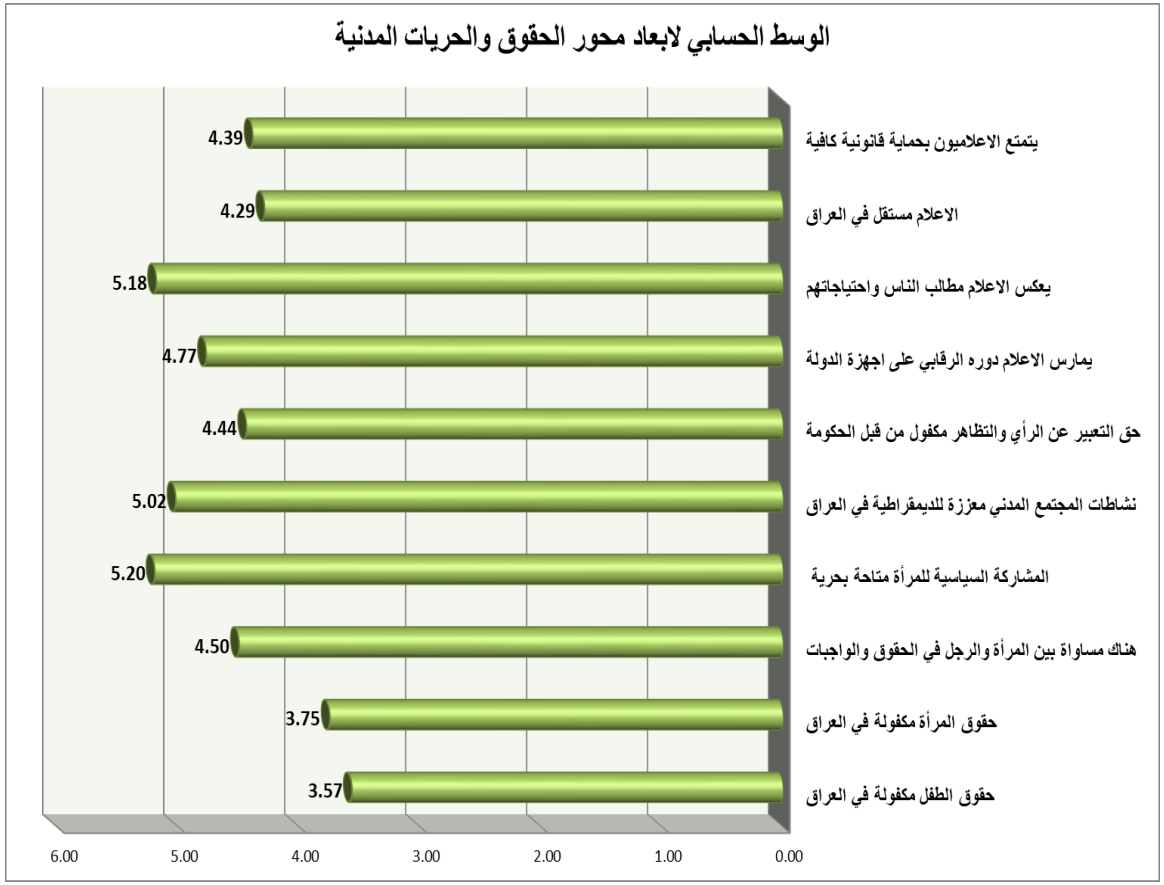

خامسا/ محور المعرفة الانتخابية

أن المعرفة الانتخابية تقوم على قياس المعايير التي يمكن عن طريقها التوصل إلى الخزين المعرفي لدى الناخب والمرشح ابتداء من قراره المشاركة في الانتخابات، مرورا بإجراءاتها وكل ما يتعلق بها، وصولا إلى إعلان النتائج التي ستمثل المؤشر الذي يمكن أن يفضي بالنتيجة إلى قناعة الناخب بهذه النتائج من عدمه، ويترتب على ذلك القناعة بالعملية الانتخابية برمتها.

وعلى قدر تعلق الأمر بمحور المعرفة الانتخابية في مؤشر حوكمة ٢٠١٨– ٢٠١٩، فأن البداية كانت من قياس نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٨، بالنسبة للمشاركين في عينة الاستبيان، وقد جاءت النتيجة مرضية بعد أن أكد ٦٨,٢٪ من المبحوثين مشاركتهم في الانتخابات –ينظر جدول رقم (٢-٩)، وشكل رقم (٢-٩) –، وفي ذلك ميزة تعزز دقة ما يرد في محور المعرفة الانتخابية من نتائج كون الأكثرية من المشتركين في التصويت بالانتخابات، في حين لم يشترك ٣١.٨٪ من العينة في الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ٢٠١٨.

جدول (٢-٩): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفقرة "هل شاركت في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ أيار ٢٠١٨؟"

		التكرار	النسبة ٪
هل شاركت في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ أيار ٢٠١٨؟	نعم	**2083**	**68.2**
	كلا	**971**	**31.8**
	الكلي	**3054**	**100.0**

الشكل رقم (٢-٩): يوضح النسب المئوية لفقرة "هل شاركت في الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٢ أيار ٢٠١٨؟"

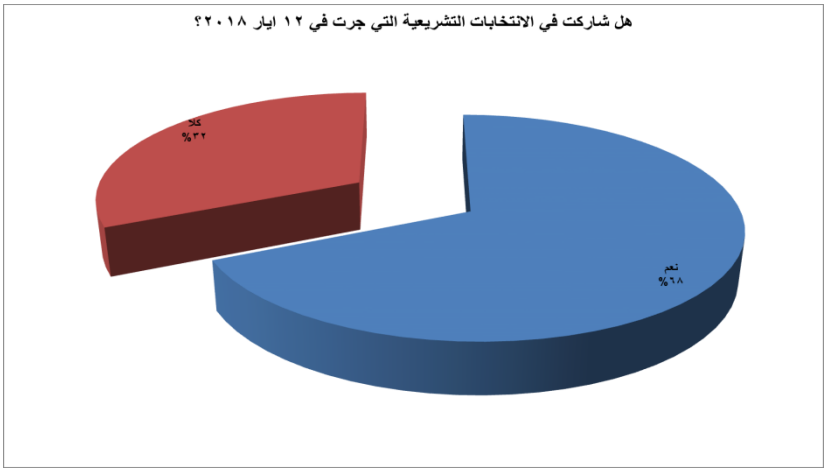

وعلى الرغم من تأكيد ٧٠٪ من عينة مؤشر حوكمة لعام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ على عدم قناعتهم بالعملية الانتخابية وما تفرزها، إلا أن مؤشر العام الحالي ٢٠١٨– ٢٠١٩ اظهر مشاركة ٦٨٪ من العينة في الانتخابات التشريعية الأخيرة –ينظر شكل رقم (٢-٩)-، ما يعني بالنتيجة وجود وعي لدى الناخب العراقي، وإصرار على التغيير عن طريق صندوق الانتخابات على الرغم من الإحباط الذي أصاب المشاركين في العملية الانتخابية خلال التجارب السابقة بسبب عدم قدرتهم على إزاحة وجوه تقليدية يعتقدون أن لها صوت يفوق أحيانا نتائج صناديق الاقتراع.

وعند سؤال عينة الاستبيان عن وجهة أصواتهم في انتخابات ٢٠١٨ قال ٣٩,٢٪ منهم انهم منحوها لمرشحين مستقلين، مقابل ٢٨,٢٪ منحوها لمرشحين حزبيين، و ٣٢,٦٪ لم يشتركوا في الانتخابات. ينظر جدول رقم (٢-١٠)، وشكل رقم (٢-١٠)

جدول (٢-١٠): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفقرة "لمن منحت صوتك في انتخابات ١٢ أيار ٢٠١٨؟"			
		التكرار	النسبة ٪
لمن منحت صوتك في انتخابات ١٢ ايار ٢٠١٨؟	لمرشح مستقل	1197	39.2
	لمرشح حزبي	861	28.2
	لم أشترك	996	32.6
	الكلي	3054	100.0

الشكل (٢-١٠): يوضح النسب المئوية لفقرة "لمن منحت صوتك في انتخابات ١٢ أيار ٢٠١٨؟"

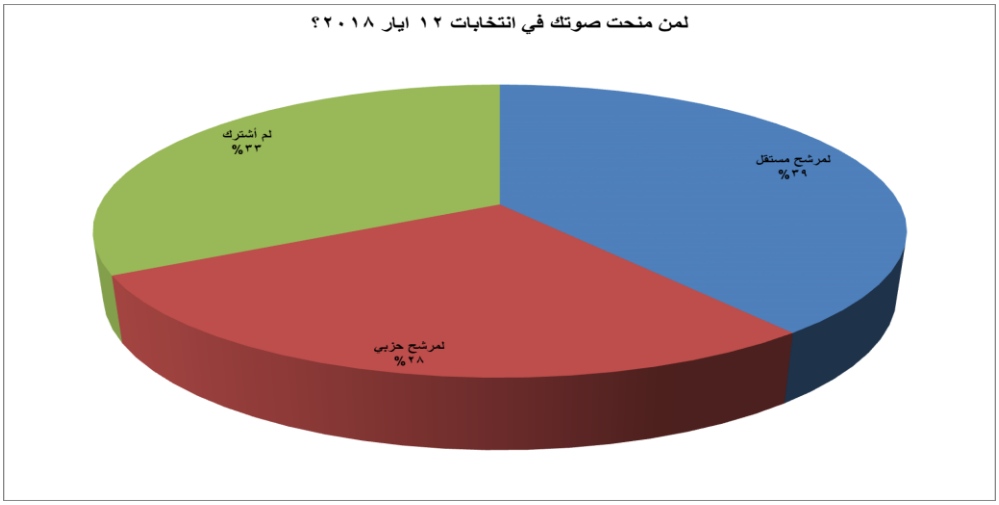

أن النتائج التي أظهرتها الإجابات عن سؤال: لمن منحت صوتك في انتخابات ٢٠١٨؟، تدعو للتوقف عندها والتأمل فيها بشكل معمق يدعو للتساؤل: اذا كان اكثر المصوتين في الانتخابات قد منحوا أصواتهم لمستقلين، كيف هيمنت القوى التقليدية على المشهد السياسي من جديد؟ إذ لا يمكن لأحد أن ينكر إن المخرجات التي تفرزها كل انتخابات تكررت عام ٢٠١٨ وتربع الثالوث "القومي الطائفي" على عرش البرلمان والحكومة التي تم تقاسمها كما جرى العرف بين "الشيعة والسنة والكرد". هذه المعادلة توقع الباحث عن الحقيقة في حيرة من أمره لأنه حين يقرأ نتائج الاستبيان يرى أن اغلب الأصوات ذهبت

للمستقلين، لكنه حين يذهب إلى مجلس النواب والحكومة يجد إن الغلبة للحزبيين، ما يدفع لتحليل ما جرى خلال انتخابات ٢٠١٨ بالاتي:

١- قد يكون ما جرى بسبب آلية توزيع المقاعد في النظام الانتخابي التي غالبا ما تحابي الأحزاب الكبيرة على حساب الصغيرة والمستقلين.

٢- قيام بعض الأحزاب بزج وجوه جديدة على أنها من المستقلين، إلا أن الناخب اكتشف لاحقا انهم ليسوا كذلك.

٣- التفاف الأحزاب على بعض المستقلين وإقناعهم بالانضمام إلى تحالفاتها الكبيرة مقابل وعود بمنحهم مناصب ومواقع مهمة.

٤- فرضية التلاعب بالنتائج التي أثارها سياسيون ونفتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وفيما يتعلق بالضغوط والإغراءات التي قدمت للناخبين قبل وأثناء الانتخابات، فان وجود ٢٦,٤٪ من العينة يؤكد وجود هذه الضغوط والإغراءات امر في غاية الخطورة في ظل وجود اكثر من جهة رقابية، وعقوبات بحق المتورطين بمثل هذه الأعمال، فضلا عما يمثله ذلك من تأثير على نزاهة العملية الانتخابية، لا سيما من قبل المتربصين بها الباحثين عن أخطاءها، كما أن وجود ٤٥,٥ من العينة التي تقول أنها لا تعلم إن كانت هناك ضغوط وإغراءات فأن هذه النسبة هي الأخرى تثير كثير من الشكوك بشأن وجود مثل هذه الممارسات، لأن الجواب الطبيعي على مثل هذا السؤال يفترض أن يكون بـ "نعم توجد ضغوط وإغراءات" أو بـ "كلا"، أما وجود ما يقرب من نصف العينة التي تقول "لا اعلم" فأن هذا الأمر بحد ذاته يشير إلى احتمال وجود ضغوط فعلا دفعت الناخبين للخشية من الحديث عنها، في حين أن من تورط باستلام إغراءات مقابل صوته من غير السهل أن يتحدث بذلك أو حتى يلمح خشية الملاحقة القانونية، فضلا عن الحرج الأخلاقي، وكانت نسبة العينة التي أشارت إلى عدم وجود ضغوط وإغراءات ٢٨٪. ينظر جدول رقم (٢-١١)، وشكل رقم (٢-١١)

جدول (٢-١١): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفقرة "هل هناك إغراءات قدمت أو ضغوط مورست على الناخبين من قبل الأحزاب؟"			
		التكرار	النسبة ٪
هناك إغراءات قدمت أو ضغوط مورست على الناخبين من قبل الأحزاب	نعم	806	26.4
	لا اعلم	1391	45.5
	كلا	857	28.1
	الكلي	3054	100.0

الشكل (٢-١١): يوضح النسب المئوية لفقرة "هل هناك إغراءات قدمت أو ضغوط مورست على الناخبين من قبل الأحزاب؟"

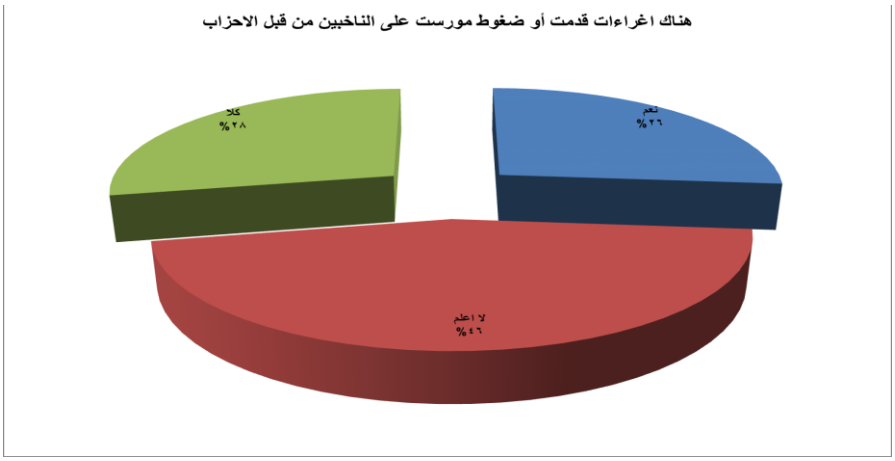

وعلى الرغم من اختلاف مخرجات الانتخابات التشريعية التي تفرز مجلس النواب، عن انتخابات مجالس المحافظات التي ينتج عنها حكومات محلية في المحافظات، إلا أن الترابط بين التجربتين وثيق الصلة، وما يحدث في كل تجربة ينعكس على الأخرى، كما أن تأجيل انتخابات مجالس المحافظات اكثر من مرة على مدى ثلاث سنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠ لم يقف حائلا دون تحديد عينة الاستبيان وجهتهم بالنسبة لانتخابات مجالس المحافظات المؤمل أن تجري في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، إذ قرر ٦ , ٣٤٪ من العينة المشاركة فيها، في حين رفض

المشاركة ٢٨,٧٪، بينما أجاب بـ "ربما" ٣٦,٧٪ من العينة. ينظر جدول رقم (٢-١٢)، وشكل رقم (٢-١٢)

جدول (٢-١٢): يمثل التكرارات والنسب المئوية لفقرة "هل قررت المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة؟"

		التكرار	النسبة ٪
هل قررت المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة	نعم	1058	34.6
	ربما	1121	36.7
	كلا	875	28.7
	الكلي	3054	100.0

الشكل (٢-١٢): يوضح النسب المئوية لفقرة "هل قررت المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقبلة؟"

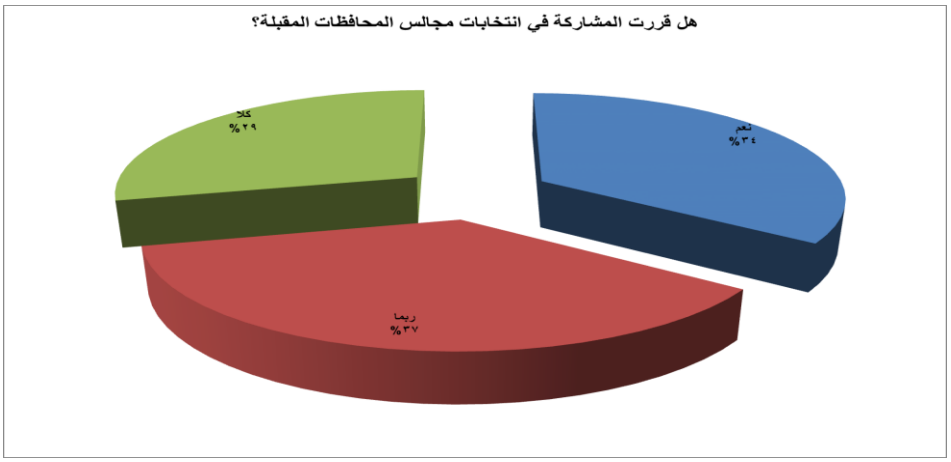

هذه النسب تدق ناقوس خطر فيما يتعلق بنسبة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات لأن إحصائيات سابقة في هذه الدراسة أكدت مشاركة ٦٨٪ من العينة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠١٨، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى النصف حين قال ٣٤,٦٪ من الأشخاص الذين شملتهم العينة انهم سيشاركون في انتخابات مجالس المحافظات، وفي ذلك مؤشر واضح على فقدان الناخب الثقة بمخرجات العملية الانتخابية سواء كان على مستوى

البرلمان أو الحكومة، وخشيته من انعكاس ذلك على الحكومات المحلية في المحافظات التي تتبع كثير منها التقسيمات المكوناتية التي تحدث في بغداد، بعد أن أثبتت العملية السياسية في تجاربها الانتخابية السابقة أن ما يجري في بغداد من تقسيم ينعكس بنسب متقاربة على المحافظات التي اصبح كثير منها يعرف بصبغة أحزاب أو تحالفات بعينها. ويبقى الأمل منعقدا على المترددين الذين بلغت نسبتهم ٣٦,٧٪ إذ أن القدرة على إقناعهم بالمشاركة في الانتخابات وان كانت أمرا صعبا، إلا إنها تمنح العملية الانتخابية قدرا اكبر من المصداقية والشفافية.

ووفقا لنتائج الاستبيان فأن المعضلة الأهم التي يجب التوقف عندها هي عدم قناعة المبحوثين في العينة بالنخبة الحاكمة التي أفرزتها انتخابات ٢٠١٨، إذ يعتقد ١٨,٧٪ فقط من العينة بان الفائزين في الانتخابات كانوا جيدين، وفي ذلك رفض واضح لنتائج الانتخابات بغض النظر عن الأسباب، إذ تشير هذه النسبة إلى صدمة بالنسبة للناخب الذي شارك في الانتخابات وفقا للعينة بنسبة ٦٨٪، إلا أن العينة ذاتها غير مقتنعة بالفائزين في الانتخابات، وبنسبة ٤٠٪، وهذا الأمر يتطلب التوقف كثيرا عند قانون الانتخابات، وألية توزيع المقاعد التي كانت وما تزال مثارا للجدل بين المعنيين بالعملية الانتخابية. كما أن المترددين بين هذا وذاك الذين أجابوا بـ "ربما" كانت نسبتهم ٤١٪. ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)

وعلى الرغم من ذلك، ألا أن مقارنة نتائج مؤشر ٢٠١٨– ٢٠١٩ مع مؤشر حوكمة للعام الذي سبقه يظهر بعض التحسن في مدى قناعة العينة بما تفرزه الانتخابات من وجوه، إذ بلغت نسبة غير المقتنعين بالأشخاص الذين تفرزهم الانتخابات في (مؤشر حوكمة ٢٠١٧ – ٢٠١٨) ٨٩,٢٪.

وكذلك الحال بالنسبة لحكومة ٢٠١٨–٢٠٢٢ التي يعتقد ٤٠,٢٪ من العينة إنها لا تمثل الرغبات الحقيقية للناخبين، ونسبة مقاربة مترددة، في حين وجد ١٩,٨ فقط من العينة إن الحكومة الحالية جاءت متوائمة مع رغبات الناخبين – ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)-، وفي ذلك خطر جسيم على مستقبل الحكومة المطالبة بجهود مضاعفة لإقناع الناخبين بأنها وان لم تأت وفقا لرغباتهم إلا إنها يمكن أن تلبي طموحاتهم، إلا أن المهمة لن تكون سهلة على الحكومة التي جاء رئيسها عادل عبد المهدي إلى منصبه من دون وجود كتلة كبيرة ينتمي اليها يمكن أن تكون عونا له، وحائلا بينه وبين أية محاولات لاستهداف كابينته داخل مجلس النواب مستقبلا.

وفيما يتعلق بإجراءات التصويت داخل مراكز الاقتراع والتي تسند في كل انتخابات إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فأن ٢٩,٨٪ من العينة غير مقتنعين بهذه الإجراءات، وهو ما يؤشر خللا لا بد من معالجته من قبل المفوضية التي يتحتم عليها إقناع الناخبين بإجراءاتها لأنها هي الكفيلة بتحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد في السلطة التشريعية، لا سيما وان الاتهامات لمفوضية الانتخابات تتكرر بعد كل عملية انتخابية من قبل اطراف مختلفة تدعي أن انحيازا يتم لصالح أحزاب وكيانات سياسية متنفذة، أما الذين يتعقدون إن إجراءات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات كانت جيدة فنسبتهم اقل بلغت ٢٨,٧٪، في حين إن المترددين كانت نسبتهم ٤١,٤٪، وهذه النسبة وان كانت كبيرة إلا إنها يمكن أن تمثل فرصة للمفوضية لمحاولة كسبها بهدف زيادة نسبة المقتنعين بإجراءاتها داخل مراكز الاقتراع. ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)

ولم تبتعد النتائج كثيرا عن مؤشر حوكمة للعام الماضي ٢٠١٧ – ٢٠١٨ حين عبر المبحوثون عن عدم ثقتهم بأداء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات للتجارب الانتخابية السابقة حين عبر ٥٤,٤٪ من المبحوثين إن أداء المفوضية في تلك التجارب كان سيئا، في حين اعتقد ٥,٤٪ فقط منهم إن عمل المفوضية كان جيدا.

وفي محاولة لاستشراف بعض التوقعات المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات المقرر أن تجري عام ٢٠٢٠، طرح الاستبيان على المبحوثين أسئلة بشأن مدى احتمال حدوث تغيير في الخارطة السياسية بعد الانتخابات، وعبر نحو ٤٤٪ من المشاركين في العينة عن عدم اعتقادهم بحدوث التغيير في التركيبة السياسية التقليدية، وهذا الأمر إن دل على شيء فأنه يدل على عدم ثقة الناخبين بما تفرزه الانتخابات، لا سيما بعد هيمنة القوى التقليدية "الشيعية، السنية، والكردية" على المشهد السياسي منذ أول انتخابات تشريعية جرت عام ٢٠٠٥، وعدم سماحها بالدوران الطبيعي للنخبة السياسية كما يحدث في الأنظمة الديمقراطية، أما المتفائلين بحدوث التغيير في الخارطة السياسية فلم تتجاوز نسبتهم ٢٠,٨٪ من المبحوثين، في حين كانت نسبة المترددين ٤٥,٢٪. – ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)-، ولم يختلف الحال هنا عن مؤشر ٢٠١٧ – ٢٠١٨ حين قال ٥٢٪ من العينة إن انتخابات مجلس النواب التي جرت في أيار ٢٠١٨ لا يمكن أن تغير المعادلة السياسية، في حين اعتقد ١٤,٧٪ فقط إن المعادلة يمكن أن تتغير.

ونتيجة للواقع السياسي والاجتماعي الذي ساد العراق بعد التغيير الذي حدث عام ٢٠٠٣، فأن نسبة الذين يعتقدون أن التصويت في انتخابات ٢٠١٨ تم على أساس وطني بغض النظر عن الانتماءات الأخرى كانت متدنية لم تتجاوز ٢١,٢٪، مقابل ٣٩,٧٪ من العينة كانوا يعتقدون أن التصويت لم يكن على أساس وطني، و٣٩٪ أجابوا بـ "ربما" – ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)-، ويمكن القول إن الأحداث التي ضربت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما خلفته من استقطابات فئوية جعلت من الجماهير منقسمة، ومن الصعب أن تمنح صوتها لمرشح من غير طائفتها أو قوميتها، وهو ما صعب بروز أحزاب وكيانات سياسية مدنية بارزة، ما دفعها للتحالف مع تيارات إسلامية للوصول إلى الحكومة والبرلمان، وهو الاعتقاد ذاته الذي كان مسيطرا على أذهان المشاركين في استبيان ٢٠١٧–٢٠١٨ الذين قال ٨٦٪ منهم أن قناعات الناخبين تتأثر بالانتماءات الضيقة كالطائفة والعشيرة.

وتماشيا مع الجدل الذي أثير بعد انتخابات مجلس النواب ٢٠١٨ بشأن نزاهة العملية الانتخابية وما تلى ذلك من إجراءات وصلت إلى حد تجميد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اهتم مؤشر حوكمة ٢٠١٨–٢٠١٩ بمسألة قياس رأي العينة بشأن مدى نزاهة الانتخابات التشريعية، فكانت نسبة الذين يرون إن الانتخابات لم تكن نزيهة هي الأكبر إذ بلغت ٤١,٥٪ – ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)-، ويمكن أن يعود ارتفاع تلك النسبة إلى أسباب عدة ابرزها النتائج التي تعتقد نسبة غير قليلة من العراقيين إنها مخيبة للآمال لأنها جاءت بالأحزاب ذاتها وان كان ببعض الوجوه الجديدة، فضلا عن الحملة الإعلامية الواسعة التي شنتها قوى سياسية خاسرة في الانتخابات قالت فيها إن الانتخابات شابها كثير من عمليات التلاعب والتزوير، يضاف إلى ذلك تجميد عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتكليف هيئة قضائية بعملية إعادة العد والفرز اليدوي لمحطات مشكوك بها، بالتزامن مع حريق غير معروف الأسباب في مخازن المفوضية في جانب الرصافة بالعاصمة بغداد.

أما الذين يعتقدون أن انتخابات ٢٠١٨ نزيهة فكانت نسبتهم ٢١,٧، وهذه النسبة تعد متدنية بقياسات التجارب الانتخابية في الدول الديمقراطية، لأن نحو ٧٨٪ – ينظر جدول رقم (٢-١٣)، وشكل رقم (٢-١٣)-أخرين وهم الأغلبية يشككون بنزاهة العملية الانتخابية، أو يتحفظون على الأدلاء برأي حاسم، وهنا لا بد من الوقوف عند أسباب قلة المشاركين في العينة الذين يدافعون عن نزاهة المفوضية، فاذا كان الخلل بالهيئة المشرفة على

الانتخابات المتمثلة بالمفوضية فلا بد من الإسراع بمعالجته في مجلس النواب كون المفوضية هيئة مستقلة لا يحق لأية جهة غير البرلمان التدخل بعملها، أما اذا كانت المسألة متعلقة بالبروبوغاندا والحملات الإعلامية والجيوش الإلكترونية التي بذلت جهودا كبيرة لوضع مفوضية الانتخابات في قفص الاتهام فأن العبء هنا يقع على المفوضية بالدرجة الأولى إثبات العكس للناخبين، لا سيما وان المفوضية تمتلك أدوات مالية مناسبة، فضلا عن وجود معهد متخصص بقضية التثقيف الانتخابي مرتبط بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات التي تمتلك فرصة أخرى لتعديل نسبة المقتنعين بنزاهة الانتخابات في ظل وجود نسبة ٣٦,٧٪ من العينة مترددة لم تحسم أمرها بعد.

جدول (٢-١٣): يوضح التكرارات والنسب المئوية لأبعاد محور المعرفة الانتخابية

رقم الفقرة	الفقرات	لا اتفق		ربما		أتفق	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	إن أعضاء مجلس النواب الذين أفرزتهم انتخابات ٢٠١٨ جيدين؟	1223	40.05	1258	41.19	573	18.76
2	أن تشكيلة الحكومة تتناسب مع الرغبات الحقيقية للناخبين.	1228	40.21	1220	39.95	606	19.84
3	إجراءات التصويت داخل مراكز الاقتراع جيدة .	910	29.80	1266	41.45	878	28.75
4	انتخابات مجالس المحافظات المقبلة ستحدث تغييرا في الخارطة السياسية الحالية.	1037	33.96	1380	45.19	637	20.86
5	التصويت في انتخابات ٢٠١٨ تم على أساس وطني بغض النظر عن الانتماءات الأخرى؟	1213	39.72	1194	39.10	647	21.19
6	الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٨ كانت نزيهة.	1268	41.52	1123	36.77	663	21.71

الشكل (٢-١٣): يوضح النسب المئوية لأبعاد محور المعرفة الانتخابية

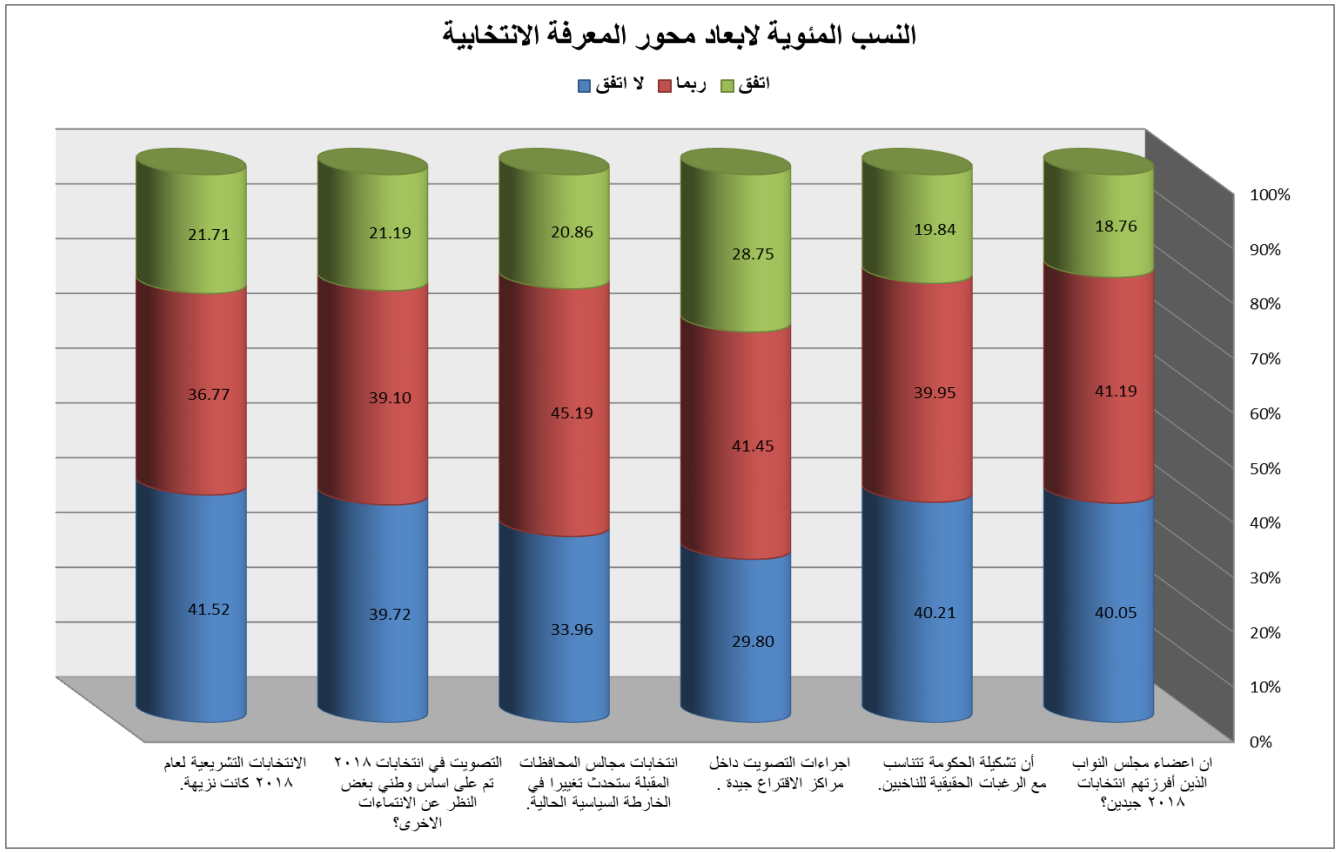

الشكل (٢-١٤): يوضح الوسط الحسابي لأبعاد محور المعرفة الانتخابية

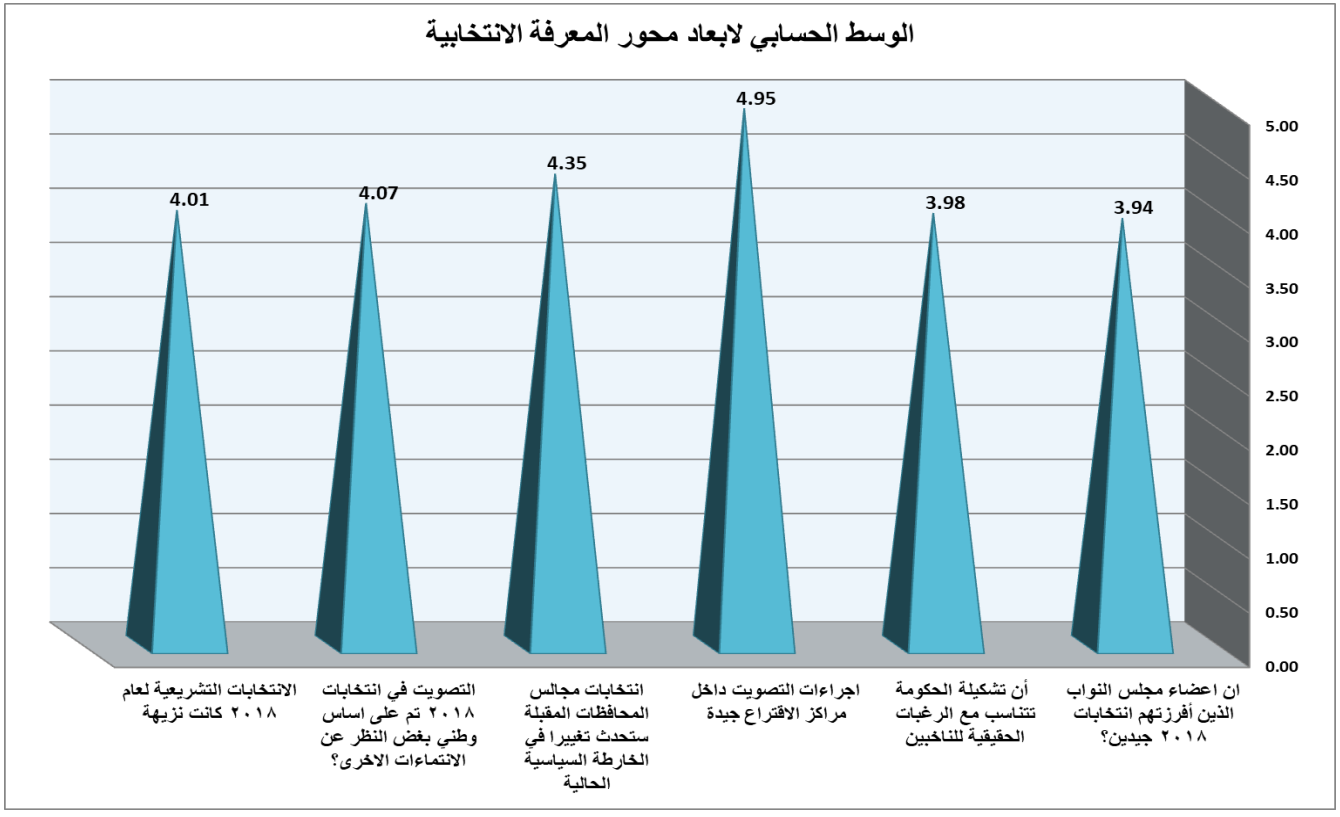

القسم الثالث

تصنيف الحالة العراقية

واستخلاص المعطيات

لشكل (٣-١): يوضح الوسط الحسابي لمؤشر العراق

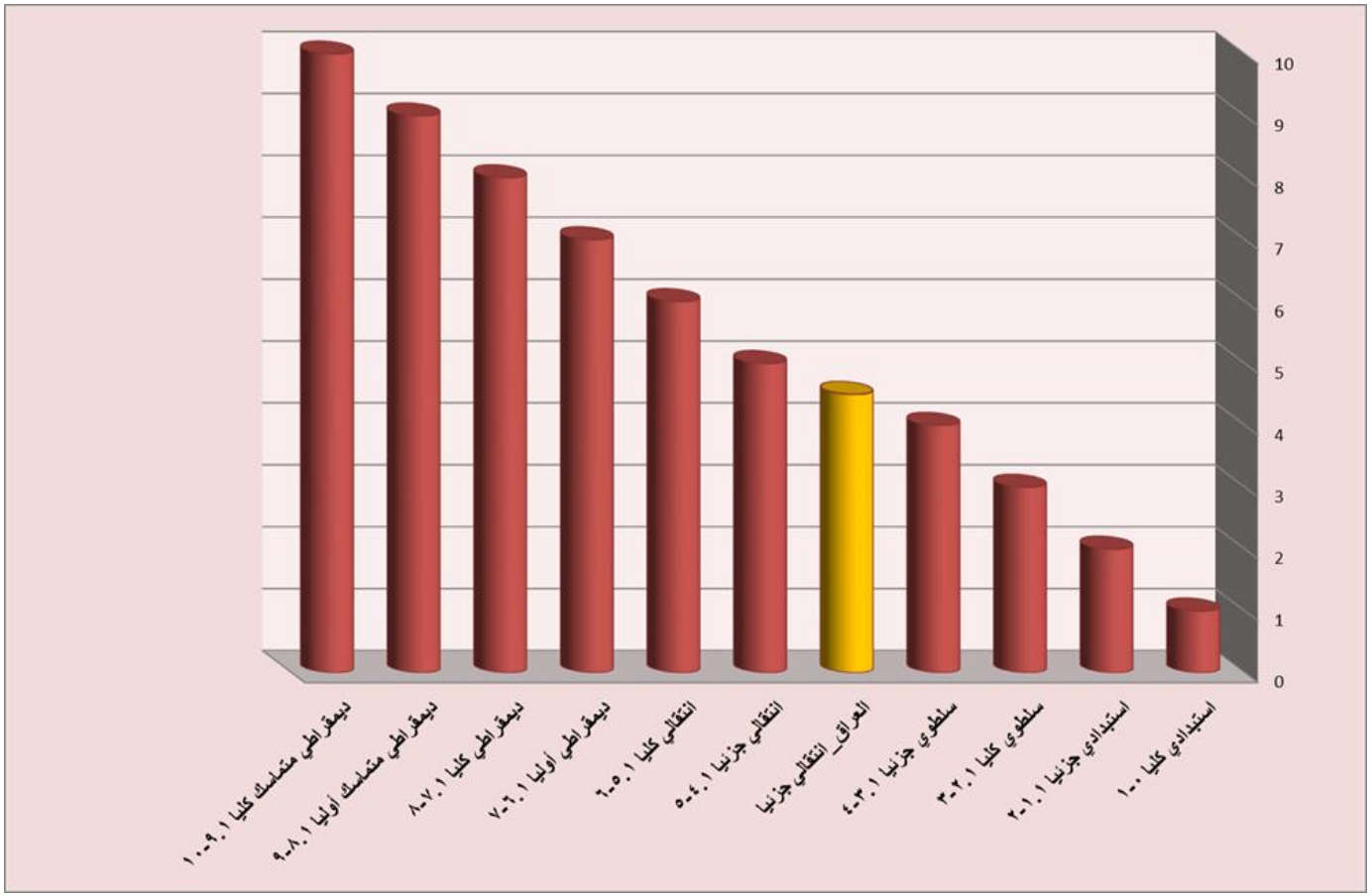

يظهر من خلال الشكل أعلاه (٣-١) بأن الوسط الحسابي للمؤشر الوطني يضع العراق في خانة الأنظمة الانتقالية، وبتعبير أدق في فئة الانتقال الجزئي أو غير المكتمل، حيث يبين الجدول (٣-١) والشكل (٣-٢)، أن الوسط الحسابي لمحاور الدراسة بلغ (**4.50**) من مجموع عشرة مراتب أو درجات، ونظراً لان مؤشرات الديمقراطية تعتمد منحى مقارن لتحديد مستوى أو تصنيف التحول الديموقراطي في بلد ما أو نظام ما، ولكون مؤشرنا يبحث حالة العراق فقط، فأن الحاجة لتصنيف مستوى التحول الديمقراطي في العراق تتطلب مقارنة عامة بالمؤشرات العالمية المعتمدة والموثوقة، لذا سنتناول أثنين من تلك المؤشرات .

جدول (٣- ١): يمثل الاوساط الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لمحاور الاستطلاع الاجمالي

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
المعرفة الانتخابية	**4.22**	**2.76**	**65.40**
الاداء والفاعلية الحكومية	**4.58**	**2.54**	**55.37**
الاستقرار الاقتصادي	**4.75**	**2.49**	**52.45**
الحقوق والحريات المدنية	**4.51**	**2.54**	**56.39**
حكم القانون	**4.32**	**2.73**	**63.19**
الاجمالي	**4.50**	**2.30**	**51.15**

شكل (٣ - ٢) الوسط الحسابي لمحاور الدراسة

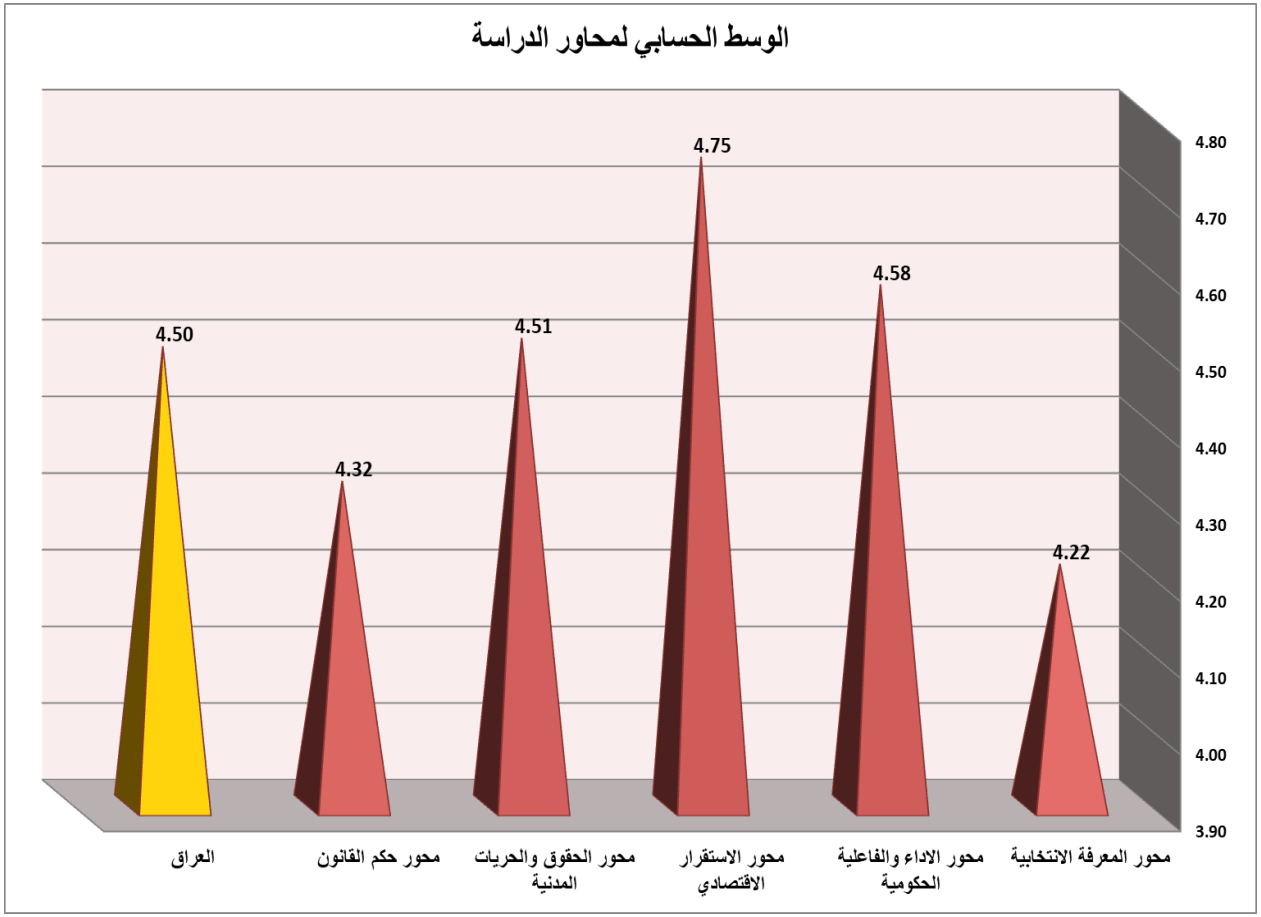

فعلى صعيد مؤشر الديموقراطية / الإيكونيميست هو نوع من المتوسطات المرجحة المحسوبة على أساس الإجابات على ٦٠ مؤشر مجمعين في خمس فئات مختلفة : العملية الانتخابية، والتعددية والحريات المدنية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية.

و تكون معظم الإجابات على تلك الأسئلة "تقييمات لخبراء"، ثم يتم حساب المتوسط لمؤشرات الفئات الخمس، والتي يتم تسجيلها كلها في التقرير، لإيجاد مؤشر الديموقراطية الخاص ببلد معين، مستخدما مقياسا من ١٠ نقاط ، يقرر تصنيف البلدان المعنية، وفقاً لما ورد في التقرير:

١- الديمقراطيات الكاملة — تسجل مؤشرات من ٨ إلى ١٠.
٢- الديمقراطيات المعيبة — تسجل مؤشرات من ٦ إلى ٧.٩.
٣- الأنظمة الهجينة — تسجل مؤشرات من ٤ إلى ٥.٩.
٤- الأنظمة السلطوية — تسجل مؤشرات من ٠ إلى ٣.٩.

أما مؤشر (الحرية في العالم) للديمقراطية / فريدوم هاوس ، هو مسح سنوي وتقرير صادر عن منظمة "فريدوم هاوس" غير الحكومية ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقيس درجة الحريات المدنية والحقوق السياسية في كل دولة والأقاليم ذات الصلة.

وفقاً لهذا المؤشر يتم تحديد متوسط كل زوج من درجات الحقوق السياسية والحريات المدنية لتحديد الحالة العامة للحريات المدنية والحقوق السياسية وفقا لمقياس يتألف من (٧) درجات، أعلاها درجة (١)، وأدناها درجة (٧)، كما يأتي:-

- "حر" (١.٠ – ٢.٥) .
- "حر جزئياً" (٣.٠ – ٥.٠) .
- "غير حر" (٥.٥ – ٧.٠) .

وفيما يخص الديمقراطية يميز مؤشر " فريدم هاوس" مصطلح "الديموقراطية الانتخابية" عن "الديموقراطية الليبرالية"، حيث يشير هذا الأخير إلى وجود مجموعة كبيرة من الحريات المدنية، أما الديموقراطية الانتخابية، فهي التي تكون في ظل انتخابات تجري دوريا بانتظام في أطار تعددية حزبية، و حق الاقتراع العام السري، مع عدم وجود تزوير واسع النطاق للناخبين يؤدي إلى نتائج غير ممثلة للإرادة العامة، و دون أن تتمتع بمستوى عال من الحريات والحقوق العامة، و وفقا للاستطلاع، تتأهل جميع البلدان الحرة كديموقراطيات انتخابية

وليبرالية، وعلى العكس من ذلك، فإن بعض البلدان الحرة الجزئية مؤهلة لتكون ديموقراطيات انتخابية، وليست ديموقراطيات ليبرالية .

مقارنة حالة العراق

أشرنا سلفا إلى إن المتوسط الحسابي لمحاور المؤشر الوطني للتحول الديمقراطي في العراق ٢٠١٨- ٢٠١٩ بلغ (**4.50**) من مجموع عشرة مراتب أو درجات، بمعنى إنه دون الوسط بنسبة قليلة، وعند المقارنة بمستويات المؤشرين أعلاه، يتضح لنا إن تصنيف حالة العراق للتحول الديموقراطي وفقا لمؤشر (الديموقراطية) / الإيكونيميست يقع في خانة " الأنظمة الهجينة "، ولدقة أكبر فهو يقع في مرتبة أولية من تلك الأنظمة، لكونه لا يتجاوز الحد الوسط بين (٤- ٥.٩) ، بكلمة أخرى فأن التحول الديمقراطي في العراق للعام ٢٠١٨- ٢٠١٩، وبعد مرور (١٥) عاما على الانتقال لا يقترب بأي درجة من مستوى أعلى من الديموقراطية بوصفه نظاماً انتقالياً هجيناً.

أما أذا أخذنا بمؤشر (الحرية في العالم) للديموقراطية / فريدوم هاوس، وبمقارنة المتوسط الحسابي لمؤشر حوكمة السابق ذكره، يتضح لنا أن العراق يقع في مرتبة أدنى بنسبة ضئيلة من فئة الدول أو الأنظمة الموصوفة بـ"حر جزئياً" باعتبارها المرتبة الوسطى في مؤشر الإيكونيميست، و أن العراق يتراجع عن الحد الوسط في هذه المرتبة بنسبة قليلة كونه سجل درجة (**4.50**) من مجموع (١٠) مراتب، و أذا ما أخذنا بذلك، فأن العراق وفقا لتوصيف "فريدوم هاوس" لنمط الديموقراطية، يقع في مستوى أدنى بنسبة ضئيلة من " الديموقراطية الانتخابية "، و دون أن يعني ذلك أنه مؤهل لتوصيف "الديموقراطية الانتخابية" لكونه يقع في مجال محاذي لمستويات تلك الفئة.

استخلاص المعطيات :- لتحليل معطيات المؤشر الوطني وفقا للمحاور المعتمدة بغية استخلاص الاستنتاجات والتوصيات، رغم إن القسم الثاني تضمن بعضا من ذلك ، إلا أن إجمالها و بلورتها يتطلب تنظيمها تباعا و ارتباطا بمجمل المحاور في صيغة تكاملية ، وكما يأتي:

محور الأداء والفاعلية الحكومية

تأسيساً لما تقدم في القسم الثاني من هذا الكتاب يتجلى لدينا بأن عملية تحديد معايير قياس الأداء المؤسسي الحكومي ليست بالمهمة السهلة كجزء من ممارسة وتنفيذ المهام الرقابية

الحديثة، ويرجع أسباب ذلك أن تلك المعايير تتسم بتعدد مصادر استنباطها والحصول عليها (كالقوانين واللوائح والأنظمة الأساسية المنظمة لعمل تلك الجهات الحكومية، أو قد تكون من التوجيهات والإرشادات والمقاييس التي تصدرها منظمات دولية متخصصه لتلك الأغراض، أو أي مصادر أخرى تفرضها طبيعة الوحدات الحكومية الخاضعة لعملية رقابة تقييم الأداء وطبيعة المهام الرقابية تقليديه كانت أم حديثه).

كما أن تلك المعايير قد تتنوع بحسب الأساس المتبع في تقسيمها، فهي إما معايير اقتصادية أو معايير اجتماعية أو أي معايير أخرى والتي تعمل في مجموعها على ضمان توفير التوجيه العلمي والعملي للرقابة من جهة، ومساعدة المراقبين في أداء مهامهم الرقابية ودعم الممارسة المتسقة والكفؤة والفعالة لرقابة الأداء من جهة أخرى، والحالة العراقية مازالت حتى الآن تخضع لتأثير الأزمات الآنية والمستقبلية، بحيث يصعب معها إعطاء جزم بحالة التقدم والتطور المتوقع الوصول اليها، وكل ما يقدم من استبيانات واستطلاعات ما هي إلا محاولات مستندة على آراء فئات من معينة من الشعب يبتغى من ورائها ترصين العمل الحكومي، لذلك إن أي برنامج حكومي وعمل مؤسساتي اذا لم يستند على مطالب الجمهور لن يكون له تأثير إيجابي في تطور الوعي الجمعي الديموقراطي وهو ما يمكن تلمسه في نتائج الاستبيان التي يمكن أن تؤشر عددا من الاستنتاجات من ابرزها:

١- الحاجة إلى تفعيل عمل الحكومة الإلكترونية كونها احد ضمانات العمل المؤسساتي السليم الذي يحقق العدالة والمساواة بين المواطنين ، ويوفر فرص متكافئة للجميع وفق معيار الكفاءة والاستحقاق.

٢- ضرورة إنشاء مركز متخصص للاتصال الحكومي، على المستويين الداخلي والخارجي في الحكومة الاتحادية يواكب التطورات العالمية في هذا المجال، لتعزيز قنوات الاتصال الداخلي بين الوزارات والهيئات الاتحادية، ودعم الخطة الاستراتيجية للحكومة الاتحادية، فضلا عن التخطيط الاستراتيجي الإعلامي، وتطوير القدرات والكفاءات الإعلامية ضمن الوزارات والهيئات الاتحادية. وذلك ضماناً لشفافية ودقة المعلومات، و تنسيق الرسائل الإعلامية للحكومة بما يخدم ويحقق الأهداف العامة لخطة الحكومة الاستراتيجية.

٣- وضع برامج وسياسات للارتقاء بكفاءة وفعالية الملاكات الحكومية في المدى المنظور وكذلك بروز الحاجة إلى أمرين : الأول/ في ضرورة تشكيل مجلس الخدمة العامة الذي يعد البديل الأفضل لهيئة تخطيط القوى العاملة المعطل عملها منذ فترة بعيدة في الدولة العراقية، الثاني/ تأكيد الحاجة إلى تفعيل عمل الحكومة الإلكترونية كما ورد أنفا.

٤- رسم سياسات عامة تشاركية قائمة على التفاعل في تحديد المشكلات العامة وإيجاد الحلول لها (وفق أسلوب من الأسفل إلى الأعلى) .

٥- وضع استراتيجيات وقوانين لتصحيح مسار عمل الهيئات المستقلة من قبل السلطات الثلاث بغية ضمان صفة الاستقلالية و سلامة عمل وأداء هذه المؤسسات.

٦- حاجة القوى الأمنية إلى المزيد من الدعم لا سيما على صعيد استخدام الوسائل الإلكترونية والمعرفة الشاملة في العمل الأمني.

حكم القانون

تأسيساً لما تقدم في القسم الثاني من هذا الكتاب، يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات:

١- يجب أن يكون هناك تطبيق صحيح وبتجرد وعمومية مع الحالات المعروضة أمام المحاكم والجهات المختصة الأخرى، وان يكون خضوع القضاة للقانون فقط.

٢- العمل على نقل الثقافة القانونية من كونها ثقافة نخبة إلى أن تكون ثقافة وسلوك مجتمع من خلال تعاون المؤسسات القانونية والإعلامية والتربوية وخلق حالة من مأسسة الشراكة بينهما مع دعمها من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وان تكون الترقيات الوظيفية من أهمها المعرفة والثقافة القانونية للموظفين المدنيين والعسكرين على حد سواء ودخولهم دورات منتظمة.

٣- تحويل ملف قوانين العدالة الانتقالية مثل المسائلة والعدالة إلى ملف قضائي.

٤- تفعيل دور الادعاء العام وتقوية صلاحياته وحل الإشكالات والتداخل في الصلاحيات مع الجهات الأخرى.

٥- إجراء مراجعة شاملة للقوانين العراقية وترشيق المنظومة القانونية العراقية وزيادة عديد القضاة وكفاءتهم لزيادة سرعة حسم القضايا المعروضة أمامها، فضلا عن تفعيل دور الإشراف القضائي.

٦- تفعيل تشريع جعل الدكة العشائرية جريمة إرهابية ومحاسبة مرتكبيها بشدة لردع من تسول له نفسه خلاف ذلك.

الاستقرار الاقتصادي

تأسيساً لما تقدم في القسم الثاني من هذا الكتاب، يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات :

١- إن توجه العراق لبناء اقتصاد كلي مستقر في اطار التحول التدريجي نحو آلية السوق يواجهه جملة من التحديات: أهمها الاستقرار الاقتصادي والذي يعتمد بشكل أساسي على الاستقرار المالي والنقدي لتحفيز الأداء الاقتصادي الكلي وتحسين متطلبات الرفاهية.

٢- إن الاستقرار الاقتصادي في العراق يتحقق إذا عرفت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تغيراً في نسب النمو، والتي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة والوصول بمعدلات تضخم إلى أدنى نسبة بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

٣- إن غاية كل مجتمع هو الحصول على استقرار اقتصادي يتجه نحو تحقيق نمو مستدام ولو بنسب بسيطة على أن يقابله إهتمام موازي من قبل صناع السياسة النقدية للعمل على تحقيق الاستقرار النقدي كونه من الصعوبة بمكان أن نحقق آثار ايجابية في النشاط الاقتصادي دون ان يتوفر اي استقرار نقدي بالمقابل ولعل واقع بلدنا الحالي خير شاهد على ذلك.

٤- عززت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي نجاحها في بلوغ أهدافها في احتواء معدلات التضخم وتحسين الاستقرار النقدي في ظل ظاهرة الركود التي يعيشها الاقتصاد العراقي نتيجة التحديات المتمثلة بانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية وظروف الحرب ضد الارهاب.

٥- ان بعض سياسات التحفيز المالي في الاقتصاد العراقي لم تكن كافية للحفاظ على معدل نمو اقتصادي جيد، إذ يجب أن تقترن مع إصلاحات إقتصادية حقيقية.

ومما سبق نقترح بعض التوصيات:

١- استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة يساعد في تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك الحد من الضغوط التضخمية والتحكم في مستوى البطالة، الأمر الذي يؤثر إيجاباً في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومن ثم فأن التأثير في المؤشرات الاقتصادية الكلية هو خطوة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

٢- في ظل تقوية أطر السياسات المالية، من المهم أن تقوم الحكومة العراقية بإضفاء مزيد من الفعالية للآليات التي تستخدمها في اختيار أسعار تأشيرية للنفط في الموازنة العامة بهدف ضمان إيرادات مالية مستقرة لحماية الإنفاق الحكومي من تذبذب أسعار النفط، وفي الوقت نفسه تكوين وفورات مالية تعزز من قدرة الموازنة في امتصاص الصدمات وترسخ أسس الضبط المالي.

٣- يحتاج الاقتصاد العراقي الى تعزيز إدارة المالية العامة لتحسين آليات ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة كفاءته وفعاليته.

٤- ينبغي تطبيق سياسات مالية تضمن مستويات مستقرة وذات كفاءة عالية للنفقات الحكومية بالشكل الذي يعزز من مرونة السياسة المالية ويضمن الاستدامة للأوضاع المالية الجيدة.

٥- استخدام آلية التعزيز المالي في الاقتصاد العراقي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وتراجع الإيرادات المالية بسبب انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع العجز المالي وازدياد مستويات المديونية الحكومية. و كضرورة لرفع مناعة الاقتصاد العراقي إزاء الأزمات الاقتصادية المختلفة ولتعزيز حيز السياسة الاقتصادية لتمكينها من تطبيق سياسات معاكسة للدورة الاقتصادية.

٦- تعزيز أدوات السياسة المالية من خلال تكوين حيز مالي معقول تستند عليه هذه السياسة لتمكين الجهود الحكومية المتخذة لتجنب تداعيات الأزمات الاقتصادية.

٧- يحتاج الاقتصاد العراقي إلى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الشرائح الفقيرة من السكان. وتحتاج السياسات المالية أن تكون مقرونة بإصلاحات فعّالة في القطاع المالي والمصرفي لتعميقه وتوسيع مدى تغطيته، وذلك من خلال تطوير المؤسسات والأسواق المالية، مما سينعكس بشكل إيجابي على عملية الشمول المالي.

٨- تقوية الإطار المؤسسي للموازنة العامة وتطوير التخطيط المالي لدعم جهود الحكومة العراقية في الأجل المتوسط في تعزيز استدامة الأوضاع المالية.

الحقوق والحريات المدنية

اذا ما أخذنا بجدول الأوساط الحسابية لمحور الحقوق والحريات المدنية نلاحظ إنها تقع بين الحد الأدنى (٣.٥٧)، وبين الحد الأعلى (٥.٢٠)، و بمتوسط عام بلغ (٤.٥١) –ينظر جدول (٢-٧) وشكل (٢-٨)-، مما يشير إلى أن المؤشرات تقترب في المجمل من مستوى المنتصف البالغ (٥) درجات من مجموع الكلي البالغ (١٠) درجات، وهو دلالة على وجود مستوى عام يقترب من الحد الوسط في قياس حالة الحقوق والحريات المدنية في العراق للعام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ ، وأن كان لم يصل إلى الحد المتوسط تماما، وهذا يؤشر وجود اختلالات وانتهاكات عديدة لموضوع الحقوق والحريات المدنية في العراق رغم التطور الذي شهده العراق في هذا الملف منذ عام ٢٠٠٣، وذلك يستدعي تشخيص الظروف و العوامل السياسية والاجتماعية وغيرها التي تؤدي إلى تلك الانتهاكات والاختلالات، والعمل في الوقت نفسه على أن تأخذ السلطات المختصة المبادرة لمعالجة تلك الاختلالات ووقف الانتهاكات، وتشريع القوانين المطلوبة التي نص عليها الدستور لكفالة وحماية وتعزيز تلك الحقوق والحريات، وعلى الحكومة ومفوضية حقوق الأنسان بيان استراتيجيتها وإجراءاتها بهذا الصدد، وبما أن انتهاكات الحقوق والحريات في بعض قضاياه لا يتعلق فقط بالحكومة وقوانينها وإجراءاتها، بل يتعداه إلى ما هو بنيوي لاسيما في جانبه الاجتماعية، لهذا لا بد أن تتبنى مفوضية حقوق الأنسان برامج توعية وتثقيف مجتمعية حقيقية تستهدف بها كل المناطق والفئات العمرية لرفع مستوى الوعي في هذا الموضوع الحيوي، مما يتطلب استراتيجية طويلة الأمد تتعامل مع هذه البنى لحماية تلك الحقوق وتعزيزها. فضلا عما تقدم يمكن أن نؤشر ما يأتي:

١- الافتقار إلى نظم حماية الطفل – بما في ذلك القوانين والسياسات واللوائح والخدمات عبر كافة القطاعات الاجتماعية، وخاصة الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة والأمن. الأمر الذي يقتضي تبني سياسات للتصدي لظاهرة العنف ضد الأطفال وتنفيذ آليات تعزيز بيئة واقية للأطفال وفق مبادئ السلامة والسرية والاحترام وعدم التمييز، والتي تهدف إلى تقليل الضرر وتحقيق أقصى قدر من تدخلات الوقاية والاستجابة الفعالة.

٢- تعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة العراقية ، و دعم الجهود المحلية والدولية لإقرار قانون العنف الأسري، تلك الظاهرة التي تمثل تهديدا للمجتمع برمته، وليس المرأة فقط.

٣- اعتماد مبدأ إن منظمات المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة، و ذلك من خلال دعم نشاطات منظمات المجتمع المدني و تعزيز قدراتها و تيسير آليات للشراكة مع المؤسسات الرسمية و القطاع الخاص لتطوير قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية و التوعوية والتأهيل و التنمية في مختلف المجالات.

٤- تشريع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي بما ينسجم و مقاصد الدستور العراقي، و النظام الديمقراطي، والمواثيق والاتفاقات الدولية، و إن التلكؤ في ذلك أنعكس سلبا على التحول الديمقراطي في العراق.

٥- تعزيز معايير الاستقلال المهني في الإعلام العراقي، عبر اطر مؤسسية و قانونية و تنظيمية، في مقدمة ذلك أن تعتمد مبادئ ومعايير يضعها التنظيم المهني للمهنة، كالمواثيق والقواعد الأخلاقية والسلوكية المتفق عليها.

المعرفة الانتخابية

تأسيساً لما تقدم في القسم الثاني من هذا الكتاب يمكن التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات:

١- أن المشاركة الفاعلة في الانتخابات تعد من أهم وسائل الحفاظ على التجربة الديمقراطية، لذا لا بد من تفعيل دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بالاستعانة بالمراكز البحثية المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني، لوضع خطط واقعية سريعة من شأنها حث الناخبين على الاشتراك في التجارب الانتخابية المقبلة، لا سيما وأن انتخابات مجالس المحافظات باتت على الأبواب.

٢- ضرورة توعية الناخبين بإجراءات مهمة في العملية الانتخابية يمكن أن تحدد وجهة أصواتهم، وفي مقدمتها مساعدتهم على التمييز بين المرشحين المستقلين الفعليين، والمرشحين الذين ادعوا انهم مستقلين قبل أن يثبت انهم كانوا تابعين لأحزاب بعد الانتخابات، فـ ٣٩٪ من العينة قالت إنها منحت أصواتها لمستقلين، إلا أن نتائج

الانتخابات لم تكن كذلك، وهذا ما يحتم ضرورة حماية الناخبين من طرق "الخداع الانتخابي".

٣- الضغط باتجاه تفعيل إجراءات المحاسبة للأشخاص والجهات الذين يمارسون أساليب الترغيب والترهيب أثناء التصويت من اجل الحصول على اكبر قدر من الأصوات، إذ تعرض الفضائيات، وتبين التقارير في كل انتخابات وجود خروقات تتعلق بضغوط وإغراءات في يوم الاقتراع، إلا أن السلطات العراقية المتعاقبة لم تتخذ إجراءات جدية بهذا الشأن.

٤- تفعيل إجراءات الرقابة داخل مراكز الاقتراع ابتداء من انتخابات مجالس المحافظات مع ضرورة التركيز على إشراك منظمات غير حكومية.

٥- إيصال عدم الرضا عن أداء المسؤولين التنفيذيين الذي أظهره الاستبيان إلى المعنيين، مع تقديم الاستشارات لهم لتلافي الأخطاء في حال رغبوا بذلك.

٦- القيام بحملات توعية تدفع باتجاه حث الناخبين على منح أصواتهم للمرشحين على أسس وطنية بعيدا عن الانتماءات الفرعية الأخرى.

٧- تعديل النظام الانتخابي، وخصوصا آلية توزيع المقاعد على المرشحين بما يضمن وجود صيغة يمكن أن تضمن للجميع حق الفوز في الانتخابات دون الإضرار بالأطراف الأخرى، مع الأخذ بنظر الاعتبار أشراك خبراء وقضاة ومختصين في إجراءات التعديل، لأن التعديلات التي غالبا من تجري على النظام في مجلس النواب تصب في كل مرة بمصلحة الأحزاب المتنفذة.

Hawkama Index for Democratic Transformation in Iraq 2018-2019

" Stagnant Transition"

Authored by: Researchers Group

Edited by:

Governance center for Public Policies

(GCCP)

Brief Summary on GCPP:

Governance Center for Public Policies is a research institution and a think tank in Iraq. It focuses on the policy-making activities by relying on analytical approaches seeking to understand the policy-making processes and building capacity to discover, identify, and analyze the problems of the public policies by preparing public policies papers.

Governance Center seeks to contribute to the democratic transition in Iraq by building an integrated, realistic, and objective perspective in various sectors of public policy in order to achieve a level of planning, implementation and evaluation that ensures the upgrading of governmental and community structures and institutions depending on the principles of good governance, as well as, raising social awareness towards strategic issues in Iraq. This awareness is based on the democratic and civil rights and freedoms, enhancing the role of the private sector, advocating for women's issues and vulnerable people, achieving the basis of the social cohesiveness, rule of low and good governance .

Our center has launched numerous workshops and seminars in Baghdad and in number of Iraqi provinces on various national issues such as local peace, national reconciliation, party law, the electoral system in Iraq, educational policies, etc., and presented policy papers prepared in partnership with stakeholders and decision makers to create bridges among those who have creative ideas, stakeholders and policy-makers. In this framework, we encourage creative approaches towards democratic transition.

For further information, please visit our website on the following link :

http://www.iqgcpp.org/

And email us on : governancecenter82@gmail.com

Executive Summary

Governance indicator has been developed after studying global indicators and its localization to the context of Iraq through series of seminars by academics of related specialties (political science, Law, Communication, Economy, and Statistics) in order to develop an indicator that better depict the realities of Iraq democracy. It is based on 5 aspects, taken into considerations previous studies, context of Iraqi democracy, and drivers of democratization.

2018 Governance Indicator was based on 8 aspects (political, legal, electoral, media, local governance, economic, human rights, gender), but the aspects of media, human rights, and gender were incorporated into one aspect of "Liberties and Rights," as well as, incorporating the aspect of local governance with government performance, given its relevance. Therefore, the 2019 indicator is based on the following aspects

- ✓ **Performance of Government**
- ✓ **Rule of Law**
- ✓ **Economic Stability**
- ✓ **Civil Liberties and Rights**
- ✓ **Electoral Knowledge**

Team was distributed to conduct the study each based on his/her specialty, in order to determine relevant variables, questions to measure these variables, with three alternatives for each question measured (0, .5, 1). These variables, questions, and measurements were thoroughly discussed with experts to verify its clarity and its soundness in measuring the variables.

Given that the nature of political systems categorized into autocracy, authoritarian, transitional, democratic, and consolidated democracy. Therefore, the authors decide to develop an accumulative indicator of 10 values (0 - 10) to reach a better clarification of the

democracy in Iraq, as shown in Table I. Authors assumed that all the aspects and questions have the same importance in evaluating the democratic system, hence median was used to calculate each aspect, and eventually calculating the accumulative indicator.

Table (1-1)
Governance Indicator for Democratic Transition in Iraq

Political System	Value
Autocracy	0 - 2
Authoritarian	2.1 - 4
Transitional	4.1 - 6
Democratic	6.1 - 8
Consolidated Democracy	8.1 - 10

A team of 21 enumerators were selected from students of social sciences, mainly sociology and psychology. They were trained on conducting face to face interviews, collecting data, and its visualization by 10 academic experts in conducting surveys. The study was conduct in seven provinces (Baghdad, Nineveh, Basra, Kirkuk, Babil, Najjaf, and Thi-Qar) with a sample of 3054 and a margin of error (2%). The sample was equally distributed among provinces according to their demographics, as shown in table (1 -2)

Table (1 - 2)

Distribution of Sample based on Demographic of Each Province

Province	Population	Percent	Sample	Percent
Baghdad	8,340,711	36.9	1123	36.8
Basra	2,985,073	13.2	396	13.0
Najjaf	1,510,338	6.7	201	6.6
Thi-Qar	2,150,338	9.5	289	9.5
Babil	2,119,403	9.4	295	9.7
Kirkuk	1,639,953	7.3	220	7.2
Nineveh	3,828,197	17	530	17.4
Total	22574013	100.0	3054	100.0

Concerning gender, samples were distributed into 2019 males and 1035 females, with a percent of 66.1% and 33.6% respectively. The divergence between sample and the estimated numbers of Iraqi Ministry of Planning of 2018 (51% Males, 49% Females) could be attributed to conservative nature of Iraqi society, where women are less likely to take part in such studies. On the other hand, the sample also covered all age groups, as appears in table (1 - 3), as well as, all educational backgrounds, as shown in table (1 - 4)

Table (1 - 3) Sample distribution based on age groups

Age groups	# of participants	Percent
less than 20	**223**	**7.3**
20-29	**741**	**24.3**
30-39	**813**	**26.6**
40-49	**661**	**21.6**
50-59	**399**	**13.1**
60-69	**177**	**5.8**
More than 70	**40**	**1.3**
Total	**3054**	**100.0**

Table (1 - 4) Sample distribution based on educational level

Educational Level	# of participants	Percent
illiterate	**1.9**	**59**
read and write	**6.2**	**190**
preliminary	**9.9**	**301**
secondary	**19.3**	**588**
High school	**21.1**	**645**
College / Institute	**36.0**	**1099**
postgraduate	**5.6**	**172**
Total	**100.0**	**3054**

The socioeconomic status of participants was also measured by asking about their occupation. Distribution of sample is close the 2018 estimated numbers of Ministry of Planning. For example, Ministry of Planning reported that 10% of Iraqi work force is unemployed, and 9% of sample was unemployed too. Table (1 - 5)

shows the distribution of sample based on the occupation of participants.

In conclusion, the sample of the study matches the demographics of the population in several aspects, according to the statistics of Ministry of Planning of 2018 with a margin of error 2%, hence, one could be confident about generating the study findings to understand Iraqi society perception of democracy in Iraq

Table (1-5) Sample distribution based on participant's occupation

Occupation	# of participants	Percent
employee	**660**	**21.6**
Student	**622**	**20.4**
business	**611**	**20.0**
security	**124**	**4.1**
retired	**250**	**8.2**
housekeeper	**442**	**14.5**
unemployed	**274**	**9.0**
Armed Forces	**71**	**2.3**
Total	**3054**	**100.0**

Overview of the findings of the five different aspects:

- **Performance of Government**
  - **Governmental institutions do not provide its services based on need, in a way that achieves justice and equity among citizens.**
  - **Government is not very transparent.**

- **There is limited prospect for reform and advancement.**
- **There is lack of oversight by parliament, especially in term of accountability, which always falls under political deals or as a tool of political rivalry regardless of national interests.**
- **Iraqi displays negative attitudes towards the performance of 'Independent Committees.'**
- **Iraqi feel the improvement in security, following the defeat of ISIS, and the positivity of lifting T-walls and opening roads blocked since 2003.**
- **Local Governments are not able to meet basic needs and protect minorities.**

- **Rule of Law**

- Selective implementation of the laws and deterioration in **enforcing laws.**
- **State employees lack the needed legal culture to perform their tasks.**
- **Adjudication is not limited to courts, as tribes and other non-state actors conduct measures of punishments on their own.**
- **Selective implementation of the Transitional Justice Laws based on political calculations.**
- **Political pressures undermine the independence of the judiciary.**

- **Economic Stability**

- **Governmental expenditure is the reason behind deficit.**
- **Mixed views on whether currency auction achieved stability of the market.**
- **The increase of taxes and fees did not translated into better services.**

- **The increase of Oil production did not lead to enhancing standards of living.**
- **Mixed views on the effect of rehabilitating state owned enterprises into furthering economic development.**
- **Doubts about allowing private sector to compete fairly in Iraq.**
- **No trust in the effectiveness of social welfare programs.**
- **Most participants doubted that economic opportunities are equally available to all.**
- **There is no suitable environment for privatization.**
- **Low trust in public and private banks.**

- **Civil Liberties and Rights**

- **Government does not care about the rights of children.**
- **Law, policies, and practices are not adequate for women's rights.**
- **Doubts over equality between men and women in rights and duties.**
- **Political participation of women are constrained by social norms and political affiliations.**
- **Civil society activism still lacking.**
- **Government is not able to guarantee freedom of expression and demonstration.**
- **Doubts about the possibility of having media monitor the performance of state institutions.**
- **Media does not reflect the demands and needs of people.**
- **Doubt over the independence of media in Iraq.**
- **There is no sufficient legal protection for those works in media.**

- **Electoral Knowledge**

- **There is a willingness to participate in elections, despite doubts about its integrity.**
- **Intimidations of voters did occur before and during 2018 parliamentary elections.**
- **There is lack of trust of the political elites dominated the political scene following 2018 elections**
- **Doubts about voting procedures inside electoral stations.**
- **Most believe there will not be change in the political structures following the next provincial elections of 2020.**
- **Less believe that people vote based on national interests.**

Categorizing Democratic System in Iraq

Iraq received an accumulative average of 4.5 out of 10 as appears in Table (1 - 6), categorizing Iraq democracy as transitional system.

Table (1 – 6) Iraq Accumulative Average

Aspect	Average	STDV	Variance
Electoral Knowledge	**4.22**	**2.76**	**65.40**
Government Performance	**4.58**	**2.54**	**55.37**
Economic Stability	**4.75**	**2.49**	**52.45**
Civil Liberalities and Rights	**4.51**	**2.54**	**56.39**
Rule of Law	**4.32**	**2.73**	**63.19**
Total	**4.50**	**2.30**	**51.15**